جامعة يحى فارس –المدية-

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1996-2015)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص مالية وبنوك

إعداد الطالبان:

*بن نعيجة منير

*عرجي وردة

إشراف الأستاذة:

أ. شراطي نسيمة

لجنة المناقشة

أ.د. غزازي عماد	أستاذ	جامعة المدية	رئيساً
أ. شراطي نسيمة	أستاذة	جامعة المدية	مشرفا ومقرراً
أ. موساوي وردة	أستاذة	جامعة المدية	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية 2016-2017

تمهيد الفصل:

اكتسب موضوع الحكم الراشد أهمية متزايدة في عقد الثمانينات خاصة لدى الهيئات والمؤسسات الدولية نظرا لما لهذا المصطلح من أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، فهو من المتغيرات الرئيسية التي يستعان بها في تقييم مسارات التنمية الشاملة، وإن غياب معايير الحكم الراشد يعتبر أهم العقبات التي تقف في وجه تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك لما يلعبه من دور في تهيئة المناخ الاستثماري فغيابه يؤدي إلى تقييد بيئة الأعمال، وبالتالي انخفاض عوائد الاستثمار التي تعتبر أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي في أي دولة.

وعلى ضوء هذا يعالج هذا الفصل الخلفية النظرية للحكم الراشد من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد.

المبحث الثاني: الحكم الراشد (أهميته، فواعله وأبعاده).

المبحث الثالث: خصائص ومؤشرات الحكم الراشد.

المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد

إن مصطلح الحكم الراشد يعد كمعضلة بين المفكرين السياسي والاقتصادين، حيث يضع كل منهم مفهومه حسب ما تقتضيه نظرته وتفكيره بدليل أنه أصبح لهذا المصطلح استعمال واسع في عالم السياسة والاقتصاد وإدارة الأعمال.

تم تخصيص هذا الجزء من الدراسة من اجل تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الراشد ثم تطور هذا المفهوم، وفي الأخير محاولة تحديد وضبط مختلف المصطلحات والمفاهيم التي تعتبر خطوة ضرورية لتحديد مفهوم دقيق وشامل للحكم الراشد.

المطلب الأول: أسباب ظهور الحكم الراشد

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى بروز مفهوم الحكم الراشد سواء من الناحية الفكرية أو العملية حيث ظهر كنتيجة حتمية للتطورات والتحولات الدولية الراهنة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي وكذلك للتغير الحاصل في طبيعة دور الحكومة، والتطورات المنهجية والأكاديمية، ولهذا جاء هذا المفهوم متأثرا بجملة الأسباب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

الفرع الأول: الأسباب السياسية

تتمثل الأسباب السياسية التي أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الراشد في[2]:

1 -العولمة وما تضمنته من:

---

[1] فريد إبرادشة، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع " التنظيم السياسي والإداري "، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، جوان 2014، ص 40، متاح على الموقع الإلكتروني:
http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/123456789/13204/1/BRADCHA_FARID.PDF
تاريخ الاطلاع: 2017/02/22، الساعة 14:30

[2] مريم مالكي، **الإصلاحات السياسية وترشيد الحكم في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2004-2012**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات سياسية مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص ص 42،43، متاح على الموقع:
http://these.univ-msila.dz/pmb/opac_css/index.php?lvl=indexint_see&id=8&page=2&nbr_lignes=16&main=&l_typdoc=a
تاريخ الاطلاع: 2017/02/25، الساعة 17:30

– عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

– عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق مما أدى إلى تزايد وانتشار القطاع الخاص.

– انتشار المعلومات على المستوى العالمي لتصل إلى جميع الناس.

– التطور التقني الحاصل خاصة مع ظهور شبكات الانترنت والفضائيات، هذا ما أدى إلى تسهيل التفاعل ضمن الشبكات على المستوى العالمي أو الوطني بين مختلف الفاعلين.

2–تمسك الإدارة بالجهاز البيروقراطي مع عدم تكييف الأجهزة الحكومية مع المتطلبات المتغيرة والسريعة للمجتمعات.

3 / انعدام مبدأ تكافؤ الفرص أمام القانون في ممارسة شؤون الدولة.

4 / استمرار ظاهرة الدولة الأمنية والتي تعتمد على الأساليب القمعية وتضييق مجال الحريات السياسية والإعلامية وكذلك احتواء مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

5 / عجز الدولة عن تحقيق السلم والأمن الدوليين والحفاظ على النظام العام، وكذلك الحفاظ على الممتلكات وفشلها في تحقيق التنمية.

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية

لقد وجدت العديد من الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في ظهور مفهوم الحكم الراشد نذكر منها[1]:

1 / الأزمة الإفريقية: منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي عرفت إفريقيا أزمة اقتصادية لا سابق لها، تميزت بما يلي :

– انخفاض نسبة النمو السنوي. – الانخفاض الرهيب للدخل الوطني. – التدهور المستمر لحجم الصادرات. – زيادة حجم الديون الخارجية. –انتقال بعض الدول المصنفة ضمن الدول ذات الدخل المتوسط إلى فئة الدول ذات الدخل الضعيف. – زيادة عدد الدول الأقل تقدما أو الدول الفقيرة الكثيرة الديون.

و قد صدر عن البنك الدولي سنة 1989 تقريرا مفصلا عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا بعنوان : "**إفريقيا جنوب الصحراء : من الأزمة إلى النمو المستدام** "، وتم تشخيص الأزمة حينها بأنها " **أزمة حكم**"، وتم تحديد ذلك ببعض المؤشرات العامة، كعدم شخصنة السلطة، وسيادة النظام العسكري الديكتاتوري، وغياب الشفافية، وتفشي الفساد، وانعدام الآليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة ومن

[1]فريد إبرادشة، مرجع سبق ذكره، ص 45

هنا ظهر مفهوم الحكم الرشيد كطريق لعلاج تلك الأزمة، وقد ازداد الجدل أكثر حول هذا المفهوم في إفريقيا بعد إعلان مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD)، والتي جعلت من هذا المفهوم أحد أهم مبادئها الرئيسية.

2 / الانتقال الإيديولوجي نحو السوق (le passage idéologique vers le marché): إنّ الانتقال الإيديولوجي نحو الليبرالية الاقتصادية، السوق والفردية أعلن كتحدي بالنسبة للدولة إذ فرض هذا التحول إعادة تعريف دور الدولة في المجتمع باعتبارها المؤسسة الوحيدة المكلفة بتنظيم القطاع الخاص والعام والنظر إلى القطاع الخاص كشريك وليس كخصم.

3 / انتشار ظاهرة الفساد وشيوعها عالميا بصفة غير منطقية، واحتلالها رأس قائمة المشاكل التي تعانيها الدول النامية نتيجة غياب آلية المحاسبة والمساءلة وعدم توفر عنصر الشفافية في تسيير أمور الدول وشؤون الحكومة[1].

4 / ارتفاع المديونية الخارجية والتي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية، زيادة على ارتفاع مستويات الفقر، تدهور موازين المدفوعات وانخفاض كفاءة البنية الأساسية[2].

الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية

من بين الأسباب الاجتماعية نجد[3]:

1 / الانخفاض الحاد في نسبة التنمية البشرية، وهذا نتيجة زيادة نسبة الفقر وكذا انتشار بعض الأمراض الناتجة عن التلوث وسوء التغذية ناهيك عن أمراض سادت فترات الاحتلال.

2 / معاناة المجتمعات النامية من ظاهرة البطالة وما زاد حديثا هو عمليات الخصخصة والتي شملت العديد من المؤسسات مما نتج عنها تسريح العمال وأرباب العمل الأمر الذي رفع من نسبة البطالة.

---

[1] يوسف أزروال، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق " دراسة في واقع التجربة الجزائرية "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 21، متاح على الموقع الإلكتروني:
http://theses.univ- batna.dz/index.php?option=com_docman&task=doc _details&gid=2723&Itemid=3
تاريخ الاطلاع: 2017/02/15، على الساعة: 21:15

[2] نفس المرجع السابق، ص 21

[3] مريم مالكي، مرجع سبق ذكره، ص44

3 / استمرار تدني المستوى التعليمي وتفشي ظاهرة الأمية وخاصة في الوسط النسوي[1].

إجمالا هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الراشد سواء على مستوى دول العالم المتقدم أو دول العالم الثالث تعكس بالضرورة فشل هذه الأخيرة في صناعة ووضع نظام سياسي يتضمن المفاهيم الحديثة للممارسة السياسية، كتفعيل دور المجتمع المدني وكذا تعزيز مبدأ سيادة القانون والمساءلة واعتماد النزاهة في العمليات السياسية وتوفير المشروعية، فرضت على الدول النامية تقديم أجود الخدمات للمواطن، والقضاء على الفساد متخذة مفهوم الحكم الراشد كمدخل في إدارة منظومة حكمها[2].

المطلب الثاني: تطور مفهوم الحكم الراشد

قبل الحديث عن مفهوم الحكم الراشد يجب معرفة السياق التاريخي لهذا المفهوم واستعمالاته المختلفة عبر فترات زمنية متعددة.

إنّ أساس الحكم الراشد وجد في العقيدة والشريعة الإسلامية، فقد ورد مصطلح الرشد في القرآن الكريم بعدة صيغ: الرُشْدُ-رَشَدا-الرَّشاد-يرشُدون-رشيد-مُرشد-الراشدون. والراء والشين والدال (رشد) في اللغة أصلٌ واحدٌ يدلُّ على استقامةِ الطريق[3]. حيث ذكر هذا المصطلح في العديد من الآيات القرآنية لقوله تعالى **{فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يرشدون} سورة البقرة، الآية(186)** ،وقوله تعالى: **{قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا (1) يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا(2)}سورة الجن، الآية (1) والآية(2).** وبنفس الاستعمال ورد في قوله صلى الله عليه وسلم في إحدى خطبه: **"مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى حَتَّى يَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّه."**

وقد عرف المسلمون الأوائل كل مبادئ «الحكم الرشيد»، الذي تتحدث عنه النصوص الأدبية والسياسية الحديثة، ومارسوها حكاماً ومحكومين في الحقبة التي حكم فيها الرسول ﷺ في مجتمع المدينة المنورة، وتبعه على سنته في ذلك الخلفاء الراشدون من بعده، واستمر العمل بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم ومبادئ

[1] يوسف أزروال، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] مريم مالكي، مرجع سبق ذكره، ص44.

[3] بهاء الدين محمود محمد منصور، **الحكم الرشيد في المنظور الإسلامي "في موضوع التراث والمعاصرة في أصول التشريع الإسلامي**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 28،39 ماي 2011، ص11، متاح على: https://archive.org/details/546546_20160220 تاريخ الاطلاع : 2017/02/30 على الساعة 14:10

وقيم خلفائه الراشدين إلى غاية القرون الوسطى التي شهدت انتكاس نمط الحكم في البلاد الإسلامية وانحدر إلى الاعتراف بشرعية الحكم بالغلبة[1].

وفي القرن الثالث عشر عاد مصطلح الحكم الراشد للظهور في اللغة الفرنسية كمرادف لمصطلح الحكومة "*gouvernement*" (طريقة وفن الإدارة) وانتقل للغة الإنجليزية في القرن الرابع عشر (*governance*)، ثم استخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة 1478، ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن عبء الحكومة سنة 1679، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من اجل تحقيق المطالب الديمقراطية. ثم برز هذا المفهوم في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية، واستخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة، ومؤسسات التمويل الدولية حيث تم إضافة له صفة "الجيد" ليصبح «Bonne *gouvernance*» وترجم إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها: الحكم الراشد أو الرشيد أو الصالح أو الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هي الحكم الراشد أو الحكم الجيد[2].

وفي عام 1989 ذكره البنك الدولي في تقرير أعده عن قضايا التنمية في أفريقيا وبالتحديد جنوب الصحراء بعنوان" إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام" وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم[3].

حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية، ومع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي، فان العديد من المؤسسات الدولية الأخرى والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات العلمية المختصة، بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بدرجات متفاوتة ؛ وسرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم في حقبة التسعينيات وارتبط بعدد من المناهج الأخرى كالعولمة والتحول الديمقراطي

---

[1] بهاء الدين محمود محمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000–2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2012/2011، ص 3، متاح على:
http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/12027/1/FEREDJ_CHABANE.PDF.pdf
تاريخ الاطلاع: 2017/02/05 على الساعة 12:45.

[3] أيمن طه حسن أحمد، **المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة** مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير غير منشورة في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، ص 19، متاح على:
http://scholar.najah.edu/.../comeptual-and-paractical-indicators-of-good-governance-at-local-palestinian-athorities.pdf أسباب ظهور الحكم الراشد
تاريخ الاطلاع: 2017/02/22، على الساعة 15:15.

والخوصصة والمجتمع المدني، ومن هنا ظهرت دعوة الهيئات المانحة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدول النامية بإحداث تغييرات جوهرية في هياكلها السياسية والإدارية وإعادة صياغة أطر الحكم فيها كشرط لتحقيق التنمية، فمع نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين برز هناك العديد من التعاريف الخاصة بالمفهوم على غرار طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 الذي هدف إلى تغيير دور الدولة والاعتراف بدور الفاعلين المتعددين والتوجه الفعال نحو التعامل في إطار المشاركة والشراكة مع قضايا وتحديات التنمية البشرية [1].

وعلى إثر هذا التطور تشكل مدخل جديد للحكم الراشد أكثر اتساعا من مدخل البنك الدولي يرتكز على تبني أنماط من علاقات القوى السياسية والاقتصادية والإدارية ذات أطر أكثر تفاعلا وتكاملا بين كافة شركاء التنمية، وفي إطار هذا المدخل الواسع تجاوز مفهوم الحكم الراشد كونه أداة لمحاربة الفساد الإداري والمالي فقط ليشمل محاربة الفساد السياسي ودعم تعزيز المشاركة السياسية، وبعد هذا التحول التدريجي لمفهوم الحكم الراشد حدث هناك تحولا واسعا على المستوى العالمي وعلى نطاقات ومستويات مختلفة شملت الشركات والمؤسسات، ففي سنة 2000 تم إضافة بعدًا جديدًا للحكم الراشد وهو القدرة على التنبؤ حيث قدم هذا الأخير في ضوء الأزمات المالية في نهاية التسعينات من القرن الماضي الأمر الذي أدى إلى ضرورة إدخال تحسينات في إدارة الشركات والنظم المالية والمصرفية[2].

المطلب الثالث: مفهوم الحكم الراشد

خصص هذا المطلب من اجل التطرق إلى مفهوم الحكم الراشد من جوانبه المختلفة بداية بالجانب اللغوي ثم المفهوم الاقتصادي، وبعدها أهم التعريفات المقدمة من طرف بعض المؤسسات الدولية لنصل في الأخير إلى مفهوم شامل للحكم الراشد.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للحكم الراشد

إن عبارة الحكم الراشد تتركب من كلمتين:

- **حكم**: نجد في اللغة العربية مصطلح الحكم يعني جلال العلم الحكمة والعدل، ووفقا للمجمع الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، يقال حكم أي قضى، ويقال حكم له وحكم عليه

[1] شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] نفس المرجع السابق، ص5.

وحكم بينهم، فالحكم يقوم على القضاء بين الناس ويعني الحكم أيضا العلم العميق بالقواعد القانونية وتفسيرها، وهذا يعني إعمال القواعد القانونية وتفسيرها[1].

جاء في لسان العرب معنى كلمة حكم التي وردت في القرآن الكريم لقوله تعالى **{ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}**، و قوله **{أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ} سورة التين، الآية (9)**. قال الليث :الحَكَم هو الله تعالى[2].

❖ **الراشد:** من الرشادة والرشد فنقول مثلا فلان رشيد، أي حسن التقدير والتدبير ونجد " في أسماء الله تعالى **الرشيدُ: هو** الذي **أَرْشَد** الخلق إلى مصالحهم أي هداهم ودلهم عليها[3].

الفرع الثاني: التعريف الاقتصادي للحكم الراشد

يرى بعض الاقتصاديين أن الحكم الراشد يمثل مختلف الإجراءات الموضوعة محل التطبيق من طرف المؤسسة لتحقيق تنسيقات داخلية كفيلة بتخفيض تكاليف وأعباء المبادلات التي يواجهها السوق حاليا "[4].

أما بالنسبة للتعاريف المؤسساتية فقد كان للمؤسسات الدولية تعاريف عديدة للحكم الراشد نذكر من بينها:

❖ تعريف البنك الدولي The World Bank: الذي يعرف الحكم الراشد على أنه:" يتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما، معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها من أجل تقديم خدمات جيدة وفعالة[5]".

---

[1] سعاد عمير، **الشفافية والمشاركة على ضوء أحكام القانون 12/7 المتضمن قانون الولاية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 7 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، جوان 2013، ص 21، متاح على:
www.univ.eloued.dz/images /PDF العدد 7 القانونية.pdf
تاريخ الاطلاع: 2017/02/30، على الساعة: 19:15.

[2] فريد إبرادشة، مرجع سبق ذكره، ص23

[3] عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، بدون** طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص284

[4] نفس المرجع السابق، ص 285

[5] وفاء رايس، ليلى بن عيسى، **الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية**، الملتقى العلمي الدولي حول :آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة،25-26 نوفمبر 2013، ص4، متاح على:
http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/.../7694/.../ouafaa-raiss.pdf
تاريخ الاطلاع: 2017/01/30، على الساعة 20:00.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) United Nations Development Programme يعرفه على أنه " الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وبرضاهم عبر مشاركتهم ودعمهم[1].
- كما يعرفه صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (FMI): "على أنه الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع "[2].

وكتعريف شامل للحكم الراشد يمكن القول أنّ:

" الحكم الراشد هو مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخواص ومختلف الهيئات الحكومية والمدنية بتسيير الأعمال المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والشفافية والعدالة والمشاركة والتوفيق بين المصالح المختلفة لتحقيق الصالح العام"[3].

المبحث الثاني: الحكم الراشد (أهميته، فواعله وأبعاده)

للحكم الراشد أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وقد أعتبر من أولويات صانعي القرار في كافة أنحاء العالم، لإدارة الشؤون الاقتصادية والمالية، وحتى الاجتماعية للدول على المستوى العالمي مستعينا في ذلك بمجموعة من الركائز الأساسية لتطبيق هذا الحكم بشتى أبعاده المدرجة فيه.

انطلاقا مما سبق قمنا بالتعرض إلى أهمية وأهداف الحكم الراشد وأهم الفواعل أو المكونات الأساسية المعتمدة لتطبيقه، وكذلك التطرق في الأخير إلى مختلف الأبعاد المرتبطة به.

---

[1] عادل عبد اللطيف، الحكم **الرشيد: المضمون والتطبيق**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبراير / شباط 2013، ص3، متاح على: http://oea-oman.org/09-adil.pdf تاريخ الاطلاع : 2017/02/05 ، على الساعة 13:20

[2] بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 129، متاح على: http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/2495/1/these%20bouzid%20sayeh.pdf تاريخ الاطلاع: 2017/02/12، على الساعة 15:45.

[3] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 286.

المطلب الأول: أهمية وأهداف الحكم الراشد

للحكم الراشد أهمية كبيرة داخل الدولة، وتزايدت أهميته بمرور الزمن بفعل العديد من الأسباب والعوامل وبالمقابل فإن الحرص على تطبيقه والعمل به سيحقق العديد من الأهداف التي تخدم الدولة والاقتصاد، تتمثل هذه الأهمية والأهداف فيما يلي[1]:

1- يعتبر الحكم الرشيد عنصر قوة للدولة، فهو يوفر بيئة من المميزات الحسنة تحقق الشرعية وتوفر الحرية لإنشاء منظمات المجتمع المدني، ترتقي بالمجتمع وتُفعل المشاركة الايجابية في الحياة العامة وتدعم حرية التعبير، وتضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة وتعتمد الشفافية والنزاهة، والمساءلة، وحكم القانون في عمل الإدارات وتحقق التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

2- الحكم الجيد يؤمّن النقاش العام حول أثر السياسات الحكومية ويساعد على التقليل من السياسات المنحرفة والخاطئة عبر المساءلة العامة للسياسيين والموظفين.

3- عندما يَطْمَئِن المواطن بأن هناك قانون واضح يطبق على الجميع دون محاباة، فإنه يقضي جل وقته في التطوير والنمو ولا ينشغل في البحث عن الطرق غير السليمة كي يستطيع الفوز بمعاملة ما، وهذا ما تحققه الشفافية في التعامل مع الجمهور.

4- الحكم الراشد يساهم في النمو المستديم ومحاربة الفقر، لان الحكم غير السليم يمثل عاملا أساسيا في إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيقهما كما أن للحكم الصالح انعكاسات على المجتمع منها: الولاء، الانتماء، الإبداع، الرقابة الذاتية والمرونة، ويضمن تضييق المسافات وتقصيرها في ميادين العمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وهو شرط لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، كما أنه يقضي على الحرمان والتمايز بين فئات المجتمع ومن ثم يولد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

---

[1] أحمد فادي رمضان، **البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981-2008)**، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير غير منشورة في إدارة الدولة والحكم الرشيد، جامعة الأقصى، غزة، 2015، ص ص23،24، متاح على: http://library.iugaza.edu.ps/thesis/118402.pdf

تاريخ الاطلاع: 2017/02/10 على الساعة 20:15.

المطلب الثاني: فواعل الحكم الراشد

تعتبر جهود الدولة إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني من أهم سمات تحقيق الحكم الراشد والتي تتمثل أساسا في المكونات الرئيسية للحكم الراشد، وانطلاقا مما سبق يتضمن الحكم الراشد ثلاثة ميادين رئيسية متكاملة ومترابطة فيما بينها وهي:

الفرع الأول: الحكومة (الدولة أو القطاع العام)

تشمل الدولة السلطة التشريعية، السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، وهي تسعى إلى توفير الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وإلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف والمؤسسات الرسمية مثل: المجلس النيابي أو المجلس الاقتصادي أو الاجتماعي حول السياسات العامة، وقبل الشروع في هذه الخطوات لابد من احترام الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون، وإصدار تشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية[1].

ففي ظل الدولة التي تتواجد فيها عملية التداول على السلطة، وتوفر الديمقراطية، تكون الحكومة منتخبة ووظائف الدولة متعددة الجوانب بحيث تركز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة وتمتلك سلطة المراقبة وممارسة القوة ولديها مسؤولية الخدمة العامة، وتعمل على خلق بيئة مساعدة، وهذه الوظائف تعنى بإيجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر فعال وعادل للأنشطة العامة والخاصة، مع تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق وتوفير الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية.[2]

---

[1] ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص 48.متاح على:
http://bu.umc.edu.dz/theses/sc-politiques/ALAA3546.pdf
تاريخ الاطلاع: 2017/02/22، على الساعة 17:15.

[2] عبد الحق حملاوي، **الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر 1999-2007**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 37.متاح على:
http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/.../1/7%20حملاوي%20الحق%20عبد.pdf
تاريخ الاطلاع 2017/02/21، على الساعة 14:15.

وبالتالي فإن توفير جهاز تشريعي وعمليات انتخابية، وأنظمة قضائية، وقانونية تعمل بشكل جيد وضرورة وجود برلمان ينتخب أعضاءه بحرية وعدالة تمثل فيه مختلف الأحزاب ومختلف المناطق، من شأنه أن يسمح بزيادة المشاركة الشعبية ومساءلة الحكومة، فوجود الثقة تؤدي إلى زيادة الشرعية السياسية، فالأنظمة القانونية والقضائية الفعالة بدورها تعمل على حماية دولة القانون وحقوق الجميع[1].

الفرع الثاني: القطاع الخاص

يشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة بالتصنيع والتجارة والمصارف، إن الدولة لها قوة كبيرة في تحقيق التنمية لكنها ليست الوحيدة في هذا المجال، فالتنمية البشرية المستدامة تتوقف على خلق فرص العمل والتي من شأنها تحسين مستويات المعيشة، ومن هذا المنطلق أدركت العديد من الدول أن القطاع الخاص يمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل والتخفيف من البطالة، فالعولمة الاقتصادية غيرت الطرق التي من خلالها تشتغل المنظمات الصناعية، وعلى هذا الأساس اتخذت العديد من الدول استراتيجيات اقتصادية تتعلق بخوصصة المؤسسات العامة وفتح المجال للقطاع الخاص في العديد من الميادين، إذ أصبح هذا الأخير الفاعل الأساس في الحياة الاقتصادية، فالحكومة يمكن أن تشجع تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمى بالحكمانية الاقتصادية[2].

الفرع الثالث: المجتمع المدني

يعرف بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف"[3].

وعلى هذا الأساس فإن المجتمع المدني هو أحد أهم محاور حسن الحكم، بحيث أعْتبر التأكيد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية للتنمية، فالمجال الاجتماعي المستقل عن الدولة الذي يؤكد وجود مجال عام للأنشطة التطوعية للجماعات يتيح قدرا من التوازن بين طرفي معادلة القوى

[1] ليلى لعجال، مرجع سبق ذكره، ص 49.

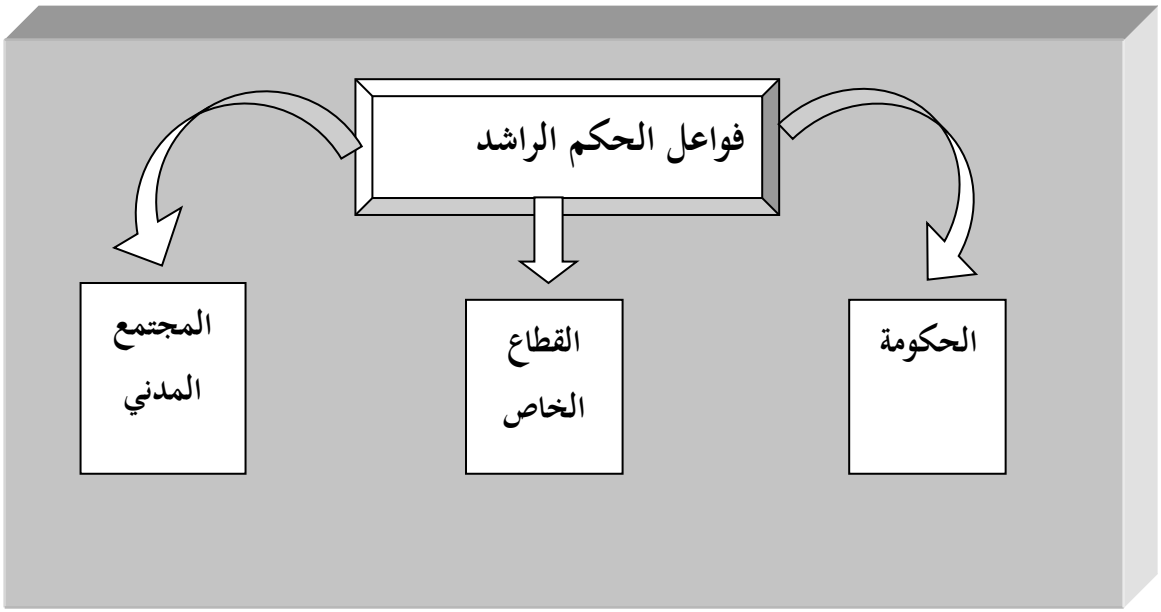
[2] نفس المرجع السابق، ص 49.

[3] محمد إبراهيم خيري الوكيل، **دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 21.

في ظل خضوع مؤسسات المجتمع المدني للقانون، بما يضمن استقلالها عن أي توجهات إيديولوجية من جانب والارتفاع بمستوى المساءلة من جانب آخر[1].

وبالتالي يمكن القول أن الحكم الراشد يقتضي تفاعل وترابط الفواعل الثلاث :الدولة، القطاع الخاص المجتمع المدني، فالحكومة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المناسبة، بينما يعمل القطاع الخاص على رفع القدرة الاقتصادية للدولة وزيادة دخل الأفراد وبالتالي تحقيق الرفاه الاجتماعي، في حين يهيئ المجتمع المدني البيئة التفاعلية بين الإطار الحكومي والمجتمع[2]. والشكل التالي يوضح فواعل الحكم الراشد:

الشكل رقم (1-1): فواعل الحكم الراشد



المصدر: من إعداد الطالبين

[1] مجلس الأمة، **الفكر البرلماني**، مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية، العدد 15، الجزائر، فيفري 2007، ص 188.

[2] عبد الحق حملاوي، مرجع سبق ذكره، ص40

المطلب الثالث: أبعاد الحكم الراشد

حسب المفاهيم التي جاءت بها المؤسسات الدولية حول الحكم الراشد، من أجل ممارسة سلطة سياسية واقتصادية واجتماعية وفق آليات يحقق بها المصالح المشتركة عن طريق تجسيد أبعاد مختلفة تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: البعد السياسي[1]

يتمثل هذا البعد في كيفية ممارسة السلطة سياسيا بصورة مشروعة، والتمثيل القانوني والشرعي للمجتمع وخلق الصلة الصحيحة وجسور التعاون بين السلطة (الدولة) والمجتمع المدني؛ أي بين الحاكم والمحكوم مما يؤدي إلى:

1- التفاعل الإيجابي بين الأطراف الفاعلة (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، وتعاونهم ومشاركتهم في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد؛

2- تحقيق ديمقراطية فعالة بتوفر انتخابات نزيهة، شفافة، تعددية ومشاركة سياسية واسعة النطاق.

3- تمكين الأفراد (المواطنين) من ممارسة حقوق المواطنة؛

4- صحافة مستقلة ومنافسة قادرة على تشكيل رأي عام نامي وواعي ومنتج ومحرك للعملية السياسية، وهذه الآلية تدخل في إطار الحريات العامة التي تكفلها دولة الحق والقانون فالاطلاع على المعلومات يسمح للناس بتفحص أعمال الحكومة بدقة، وخلق الوعي بالقضايا العامة للمجتمع، وكذا تعتبر الصحافة قناة اتصال بين الحكام والمحكومين، كما تسمح بخلق رد فعل بشكل مدخلات للنظام السياسي.

5- هيئة برلمانية مسؤولة تتمتع بإمكانية القيام بعملية التحقيق ونظام إعلامي اتصالي يجعلها في اتصال واستشارة مباشرة ودائمة مع الناخبين والسلطة التنفيذية.

مما تقدم فالبعد السياسي لابد من أن يكون من أولويات السياسة العامة للدولة، وكما هو معلوم من الأدبيات السياسية الغربية فإنّ الحكم الرشيد لا يتأسس إلاّ على فكرة جودة النظام السياسي وتفعيل عمل الأحزاب السياسية لاسيما المعارضة، إلى جانب سلطات برلمانية منتخبة انتخابا شرعيا، من دون أن نهمل

[1] بوزيد سايح، مرجع سبق ذكره، ص 141.

الدور الفعال والحساس الذي تلعبه وسائل الإعلام ذات المصداقية من كشف للحقائق وحث لمختلف السلطات على أداء واجباتها على أحسن وأكمل وجه[1].

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

إنّ للبعد الاقتصادي أهميته القصوى في معادلة الحكم الرشيد، فهذا البعد يمثل أحد أهم محاور الحكم الرشيد وخطوة أساسية في إرساء دعائم النظام الديمقراطي، ويتلخص المضمون المحوري للحكم الرشيد في المجال الاقتصادي في فكرة انسحاب الدولة من مختلف التعاملات الاقتصادية، وفتح المجال أمام اقتصاد السوق الحر إذن يكمن هذا البعد في سعي مؤسسات الدولة العامة والخاصة إلى تحقيق الرشادة الاقتصادية، كما أنّ هذا البعد يلعب دورا رئيسيا في الانتقال وتحويل عملية النمو إلى تنمية بشرية مستدامة، ولهذا فمن الأهداف والغايات التي يصبوا إليها العالم اليوم هو تجاوز مقاربة تحقيق النمو إلى مقاربة تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة[2] وذلك بـ[3]:

1- اعتماد برامج إصلاحية اقتصادية؛
2- محاربة الفساد الاقتصادي ومعاقبة المتسببين فيه، وضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام؛
3- احترام قواعد المنافسة الاقتصادية وكذا النصوص القانونية الجديدة لخلق الاستقرار الاجتماعي؛
4- توفير بيئة تنظيمية وتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات؛
5- كما يعد الحكم الراشد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا للتدفق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية بكل شفافية ووضوح، وهذا يمكن من تشجيع القطاع الخاص؛
6- وضع خطط واستراتيجيات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة وفتح مجال الحريات الاقتصادية واحترام قواعد المنافسة وحرية دخول السوق.

من خلال ما تم تقديمه في هذا البعد والمتمثل في البعد الاقتصادي للحكم الراشد ومن خلال النقاط السابقة الذكر، يمكن القول أن البعد الاقتصادي المبني على المساعدات الدولية للمؤسسات الدولية، قد لا تحقق في أغلب الأحيان النتائج المنتظرة منها، والمتمثل في إحداث تنمية شاملة خاصة للدول النامية التي قد

[1] فريد ابرادشة، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[2] نفس المرجع السابق، ص 78.
[3] بوزيد سايح، مرجع سبق ذكره، ص 142.

تحمل هذه المساعدات في طياتها شروط مقابل تغيير أو تبني سياسة من السياسات. ولهذا يمكن القول أن البعد الاقتصادي لوحده غير كافي لتحقيق الحكم الراشد ومتطلباته وهذا ينطبق كذلك على البعد السياسي[1].

الفرع الثالث: البعد الإداري

يتعلق هذا البعد أساسا بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءة وفعالية موظفيها، فترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها. إذن فهذا البعد يشمل نسق العمل العام الذي من خلاله يتم وضع وإعداد السياسات العامة وتطبيقها وتقويمها من طرف الجهاز الإداري، ويتكون هذا النسق من مجموع الوظيف العمومي أي مجموع الموارد المادية والمعنوية والمالية التي وضعتها الدولة بهدف إشباع رضا الإداريين لممارسة نشاطات المصلحة العامة، وعليه يمكن القول أنّ البعد الإداري للرشادة يعني التسيير العقلاني الشفاف والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع بهدف القضاء على كل أشكال الفساد الاجتماعي والمحسوبية، وتشجيع الديمقراطية المحلية. ويتطلب مبدأ الرشادة الإدارية ضرورة الاستقلال عن السلطتين السياسية والاقتصادية من خلال قيام مهامها وواجباتها على موظفين مهنيين مستقلين لا يخضعون إلاّ للقوانين، وفق كفاءات وظيفية متميزة والتي منها يتحقق الفصل بين تملك الوظائف الإدارية والوسائل التي يستعملها الموظف في إطار أدائه لمهام مما يجعله يخضع لنظام منضبط ومتجانس وهذا الأمر هو الذي أدى إلى بروز فكرة تحييد الإدارة عن التوجهات السياسية والحزبية[2].

مما سبق يمكن القول أنّ الأبعاد الثلاثة للحكم الرشيد هي أبعاد مترابطة، فلا يمكن تصور وجود رشادة سياسية دون إدارة ذات كفاءة واستقلالية، كما لا يمكن أن تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب مراقبة ومحاسبة السلطات السياسية والإدارية، وباجتماع هذه الأبعاد يتحقق التجانس المجتمعي وتتكرس فكرة الحكم الرشيد.

[1] ليلى لعجال، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] فريد ابرادشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

المبحث الثالث: خصائص ومؤشرات الحكم الراشد وطرق قياسه

يتميز الحكم الراشد بخصائص عديدة ومتنوعة، ومما يميز هذا الحكم أن خصائصه لا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص فحسب، بل تتعدى هذا لتشمل المواطنين أنفسهم باعتبارهم ناشطين واجتماعيين أيضا.

ورغم ذلك هناك العديد من الجهود المبذولة قصد إيجاد مؤشرات ومقاييس لقياس نوعية الحكم تمثلت في اقتراحات العديد من المنظمات الدولية.

المطلب الأول: خصائص الحكم الراشد

يجمع الكثير من الدارسين الباحثين حول الحكم الراشد على أنه ذلك الحكم الذي يقوم على خصائص أساسية، وهذا ما أوردته أدبيات الثقافة الغربية، فمجمل المؤسسات الدولية اتفقت على مجموعة من الخصائص نوردها فيما يلي[1]:

1 – الشرعية المؤسساتية.
2 – الانتخابات الديمقراطية.
3 – احترام وتجسيد حقوق الإنسان.
4 – الانفتاح السياسي.
5 – سيادة القانون.
6 – الشفافية.
7 – الكفاءة الإدارية.
8 – حيادية واستقلالية الإدارة (تقوم وظيفتها على مقياس الجدارة والاستحقاق).
9 – التسامح والعدالة.
10–المشاركة السياسية.
11–الإنفاق الرشيد (الإنفاق العام لأغراض عامة).
12–استقلالية القضاء.
13–إعلام مستقل، حر ونشيط.
14–غياب الفساد.
15–المساءلة والمحاسبة (المسؤولية).

[1] وليد خلاف، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منثوري، قسنطينة، 2010/2009، ص 28، متاح على:

http://bu.unc.edu.dz/theses/sc-politiques/AKHA3103.pdf

تاريخ الاطلاع: 2017/02/16، على الساعة: 21:15.

على العموم يمكن تحديد أبرز خصائص الحكم الراشد فيما يلي:

الفرع الأول: الشفافية Transparency[1]

وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها بين كافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتّوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذا الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها وتتلخص الشفافية بالمكونات التالية:

1- الحصول على المعلومة.

2- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.

3- الدّقة في الحصول على المعلومة.

ولذلك يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق المتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة، ومن الصعب تخيل وجود حكم راشد ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي يتسم بالمهنية والاستقلالية.

الفرع الثاني: المشاركة Participation[2]

وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وحرية الرأي والتعبير، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن الشعب من التعبير عن رأيه في صنع القرار؛ لتصحيح الأخطاء التي توجد في تصميم السياسة وتنفيذها، ولتعزيز التلاحم الاجتماعي، والمشاركة تعني أن يكون للناس دور في إدارة شؤون مجتمعهم وهو ما يقتضي أن تتاح لكل الناس فرصا كافية ومتساوية لعرض قضاياهم، والتعبير عن مصالحهم وإعلان رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة، وتتيح لهم فرصا حقيقية للتأثير في عملية صنع القرارات، كما تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة و شفافية.

[1] سعاد عمير، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] ليلى لعجال، مرجع سبق ذكر، ص 46.

الفرع الثالث: حكم القانون Rule of law

حكم القانون يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء، ويتطلب ذلك بالضرورة بناء صيغة حكم مستقرة ومتطورة، أي تجسيد وإقامة دولة الحق والقانون، وذلك من خلال الاستقرار السياسي والسلم الأهلي، وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة سلمياً ودورياً دون اللجوء إلى العنف. فالمرجعية القانونية هي التي تنظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، كما أنها تنظم العلاقات بين مؤسسات الدولة وتحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء بهدف تأمين العدالة والمساواة[1].

الفرع الرابع: المساءلة Accountability

المساءلة مطلب أساسي في الحكم الراشد، يكون فيها جميع المسئولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء باعتبارهم محور وهدف القرارات والإجراءات المتخذة، والمساءلة لا يمكن تجسيدها إلا من خلال قاعدة الشفافية وحكم القانون.[2] وتأخذ المساءلة ثلاثة أشكال وهي[3]:

1- **المساءلة التشريعية:** هي أهم المسائلات في النظام الديمقراطي، لأن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها.

2- **المساءلة التنفيذية:** وتعني خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سبل الإدارة ووسائل تضبط العمل الإداري، من خلال استعمال التدابير الوقائية وبرامج التوعية وفتح قنوات الاتصال مع الجمهور.

---

[1] سهيلة إمنصوران، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 135، متاح على: http://193.194.83.98/xtf/data/pdf/768/imansouranesouhila.pdf تاريخ الاطلاع: 2017/02/22، الساعة 19:30.

[2] وليد خلاف، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] سعاد عمير، مرجع سبق ذكره، ص 23.

3- **المساءلة القضائية**: تعتبر من أبرز المسائلات وهذا لأهمية السلطة القضائية، فهذه الأخيرة تتميز بالاستقلالية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية لما لها من القدرة على تنفيذ أحكامه ولهذا توصف بأنها أساس النهوض بتقدم الدول وتدعيم الحكم الرشيد.

الفرع الخامس: حسن الاستجابة Responsiveness

ويعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية حاجياتهم دون استثناء، بانتهاج مبدأ التوافق الذي يرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، وإن أمكن حول المصلحة العامة والسياسة العامة[1].

الفرع السادس: الرؤية الاستراتيجية stratégique vision

ويقصد بها مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتبناها نظام سياسي ما، ولابد أن تقوم على ثلاثة دعائم أساسية وهي: الحرية السياسية، العدل الاجتماعي، والانفتاح الثقافي على العالم الآخر وهناك من يعرفها بأنها " صورة ذهنية لما ينبغي أن يكون عليه عالم المستقبل"، وحسب مفهوم الحكم الرشيد فإنّ الرؤية الاستراتيجية تتحدد بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة، وتحقيق متطلبات أفراده من جهة أخرى والعمل على تحقيق التنمية البشرية، لذلك فعند وضع الاستراتيجيات لابد من مراعاة كافة المتغيرات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى دراسة المخاطر المحتملة ووضع الحلول لها[2].

الفرع السابع: الفعالية والكفاءة Effectiveness and efficiency

يقصد بالفعالية بأنها إنجاز الأهداف في ضوء النتائج المرجوة والمحققة لعمل ما، أما الكفاءة فهي حسن استخدام الموارد بكفاءة للحصول على أفضل المخرجات كما ونوعا بأقل تكاليف. فالكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد ومقدرات الدولة في الاتجاه الذي تسير فيه الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تضعها الدولة[3].

[1]ليلى لعجال، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2]سعاد عمير، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3]أحمد فادي رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 29.

بالتالي تتطلب فاعلية الحكم الرشيد وكفاءته أن تكون نتائج القرارات متوافقة مع احتياجات المجتمع (الاستجابة الدائمة لحاجات المجتمع)، من خلال الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، وهذا الأمر يقتضي توافر الكفاءة في مؤسسات الحكم من أجل الاستجابة الفعالة لهموم المحكومين ومصالحهم[1].

الفرع الثامن: التمكين (الشمولية والإنصاف)Equality and inclusiveness

إن الحكم الرشيد هو الذي يكفل معاملة عادلة للمحكومين بحيث يشعرون بالرضا وعدم الإقصاء فضلاً عن التوزيع العادل لنتائج التنمية وأعبائها، ولابد في الحكم الرشيد من أن تحظى الفئات الأكثر استضعافاً في المجتمع من الحصول على فرص من أجل تحسين أوضاعها، لذلك نجد أن معظم المجتمعات تركز في عمليات التنمية على الجماعات المهمشة لأسباب عديدة من حيث فرصها في المشاركة بعوائد التنمية وتضم هذه الجماعات بشكل عام الفقراء والنساء والأطفال وسكان الريف والمعوقين، بوصفها الجماعات الأقل تمكينًا[2].

الفرع التاسع: التوافق consensus orientation

يقصد بالتوافق القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، وإن أمكن حول المصلحة العامة والسياسات العامة[3]. والشكل التالي يوضح خصائص الحكم الراشد:

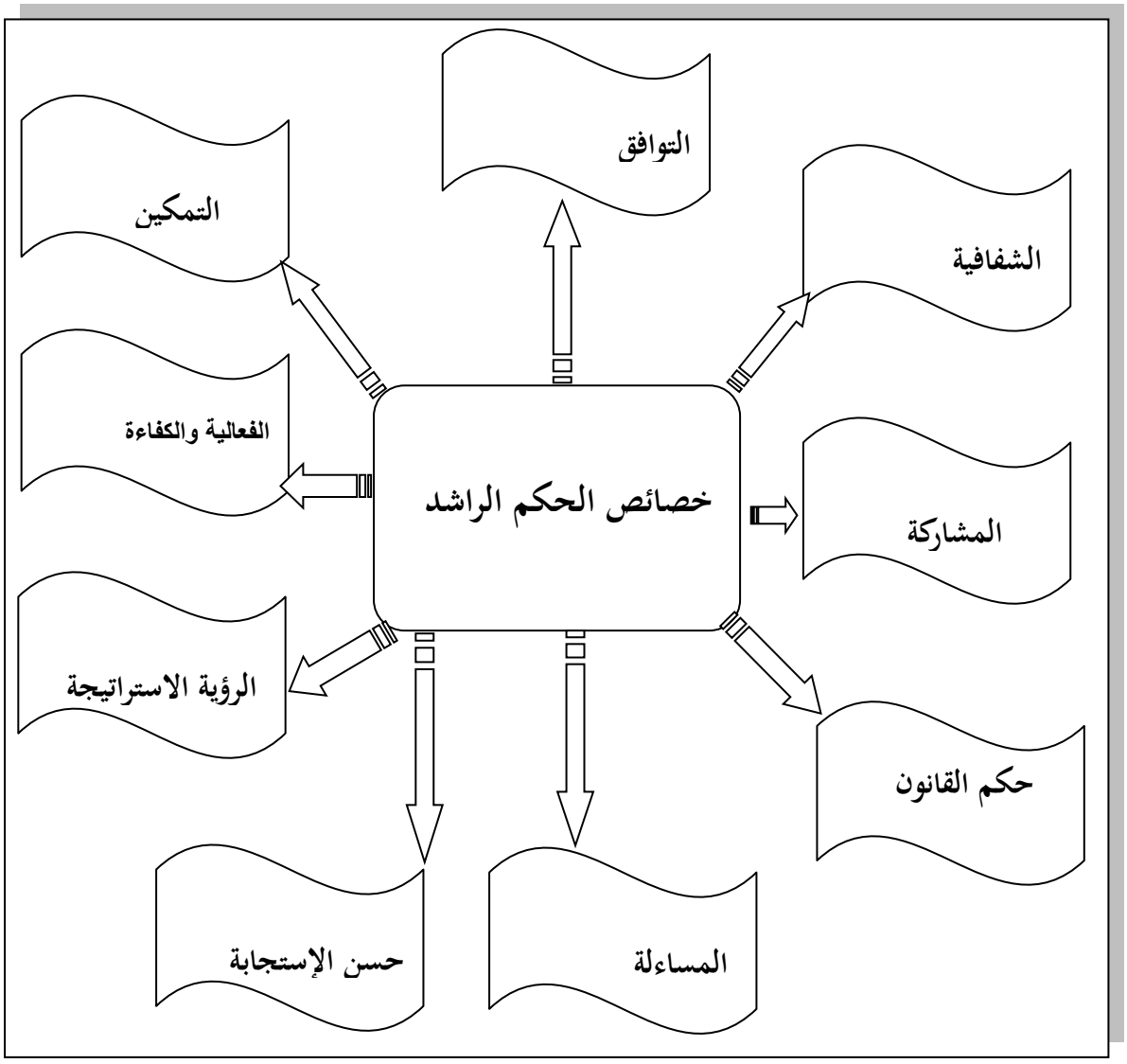
---

[1] سام دلة، **من دولة القانون إلى الحكم الرشيد تكامل في الأسس والآليات والهدف**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني، كلية الحقوق، جامعة الشارقة، 2014، ص 93، متاح على:
www.damascusunivsity.edu.sy/mag/law/images/.../67-102.pdf
تاريخ الاطلاع 2017/02/18 على الساعة 22:30

[2] نفس المرجع السابق، ص 93.

[3] سهيلة إمنصوران، مرجع سبق ذكره، ص 137.

الشكل رقم (1-2): خصائص الحكم الراشد



المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: مؤشرات الحكم الراشد وطرق قياسه

على الرغم من تعدد مؤشرات قياس الحكم الراشد، إلا أن هذه المؤشرات تختلف من ناحية جودة المقياس ودقته وشموليته، وهناك أيضا مؤشرات لها قبول أكبر واستخدام أكثر، ومصداقية أعلى من باقي المؤشرات من قبل المستخدمين أهم هذه المؤشرات هي المؤشرات العالمية للحوكمة التي وضعها البنك الدولي التي اعتبرت من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة[1].

تقديرات جودة الحكم تقاس بسلم يتراوح من (-2.5) إلى (+2.5)، بحيث أن القيم الأعلى الموجبة توافق حوكمة أفضل، والقيمة 0 تسمى خط الوسيط العالمي، وهذا التقسيم يوضح جودة الحكم لكل مؤشر في كل دولة، ومن المهم التنبيه إلى أن تقديرات جودة الحكم هي أرقام تقديرية، لذلك هناك احتمال لنسبة من الخطأ في التقدير مقابل كل رقم.

يتم وضع نتائج المؤشرات في مقياس يرتب الدولة ضمن كل دول العالم، ويتم حساب درجة كل مؤشر من المؤشرات السابقة على مقياس من صفر إلى100، فالقيمة صفر (0) توافق أدنى ترتيب والقيمة 100 توافق أعلى ترتيب، وبتجميع إجمالي الدرجات التي تحصل عليها الدولة في كافة المؤشرات يتم تحديد ترتيب الدولة بين دول العالم التي يشملها المؤشر[2].

ويستخدم كثير من صانعي السياسة ومنظمات المجتمع المدني هذه المؤشرات العالمية لرصد أداء نظام إدارة الحكم والتشجيع على إصلاحه[3].

---

[1] بسام عبد الله البسام، **الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، إدارة البرامج المالية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2014، ص 181، متاح على:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah_67_68%20%20bouhothaqtisadiah_67_68b-assem_3bedallah.pdf
تاريخ الاطلاع: 2017/02/02، على الساعة 16:12

[2] ياسمين خضري، **الموقع الحالي لمصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد**، مركز العقد الاجتماعي،2014، ص05.

[3] GovernanceMatters2008 ,ResearchAt The World Bank , World Bank Institute , Available on :http://siteresources.worldbank.org/EXTWBIGOVANTCOR/Resources/ Brochure_ar.pdf

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي[1]:

1-مؤشر حق التعبير والمساءلة:(Voice and Accountability)

وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم ثم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس مختلف الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، دور العسكر في السياسة، التغيير الحكومي، شفافية القوانين والسياسات، بحث تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل.

2-مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence)

وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم ثم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراك الحسي لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار (نزاع مسلح، ظواهر اجتماعية، تهديد إرهابي، صراع داخلي تشقق الطبقة السياسية، تغيرات دستورية، انقلابات عسكرية)، تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل.

3-مؤشر فعالية الحكومة:(Government Effectiveness)

وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة ويقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة، تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل.

4-مؤشر نوعية الأطر التنظيمية: (Regulatory Quality)

وهو مؤشر يقصد قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتشريعات إيجابية تعزز من عملية تنمية القطاع الخاص في المجتمع، ومدى مواكبتها للتطورات العالمية في ميدان الإدارة العامة.

5-مؤشر سيادة القانون: (Rule of Law)

وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم ثم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الحياد القانوني ومدى ثقة المواطنين بالقانون واحترامهم له، تتراوح التقديرات ما بين 2.5-و2.5+ والقيم العليا هي الأفضل.

---

[1] غادة لطفي، **دليل إرشادي حول الحكم الرشيد**، مشروع تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، دون ذكر السنة، ص ص 20،21، متاح على: -Eamd-eg.org/eamd-admin /images/pdf/الرشيدpdf.
تاريخ الاطلاع: 2017/02/23، على الساعة 15:26.

6-مؤشر مراقبة الفساد ومحاربته:(Control of Corruption)

أصبح الفساد ظاهرة دولية يتعدى الإطار المحلي للدولة، وخطورته جعلت عددا من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية تبذل جهوداً كبيرة في محاربة هذه الظاهرة، ويقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين و السياسيين، وتتراوح قيمة تصنيفاته من10 (الأقل فسادا) إلى صفر(الأكثر فسادا)، أو من 0 إلى 100 وتهتم الدراسة المسحية بقياس فساد القطاع العام واستغلال الوظيفة العامة من أجل الكسب الشخصي، ويقيس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية، وهذا المؤشر كمؤشر مركّب تم جمعه من 17 دراسة مسحية نفذتها 13مؤسسة مستقلة مختلفة، ولا يتم إدراج أي بلد في المؤشر ما لم تتوفر عنه بيانات من 3 مسوحات على الأقل.

وتتضمن الجداول التصنيفية التي تصدرها المنظمة ترتيبا لمستوى الفساد معتمدة على تعامل الحكومات مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدانها، وتمنح نقاط المؤشر من 0 إلى 10 بحسب درجات الفساد، ومن خلال ما سبق يمكن القول بأنّ منهج الحكم الرشيد يشمل كافة الجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية، فهو فلسفة شاملة للحكم تضمن للمجتمع استقرارا على كافة المستويات وتقيه من كل أشكال الفساد.

خلاصة الفصل:

إن الاهتمام بموضوع الحكم الراشد كان من خلال العديد من المبررات والدوافع الموضوعية، وبالرغم من تعدد التعريفات التي تطرقت إلى هذا الموضوع، ورغم عدم اتفاقها على تعريف واحد، إلاّ أنها متفقة جميعا على أن الحكم الراشد يعد عاملا أساسيا من أجل إقامة بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة، وهو ينطوي على تضافر الجهود ما بين الفاعلين في المجتمع من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني للعمل سويًا على إدارة جيدة لشؤون الدولة المختلفة، بحيث ينبغي أن تتمتع هذه الإدارة بمجموعة من الخصائص كالشفافية والمساواة وسيادة القانون والمساءلة والرؤية الاستراتيجية والكفاءة والفعالية، وأن تسعى دائما لمحاربة كل أشكال الفساد.

وعلى العموم مهما اختلفت حيثيات تطبيق الحكم الراشد في مختلف الدول، إلا أنها تتفق على أن الحكم الراشد أصبح يشكل عنصرا إيجابيا بالنسبة لأي دولة فهو عامل أساسي يساعد في تحقيق السلم والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي وترقية حقوق الإنسان وتكريس الشفافية من خلال المساءلة والمراقبة وبسط قوة القانون.

تمهيد الفصل:

إنّ الجزائر تعتبر من بين الدول التي تمتلك مؤهلات تجعل منها قطبا اقتصاديا كبيرا بفضل الموارد الطبيعية والتركيبة البشرية والموقع الجغرافي، بالإضافة إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي مما يؤهلها لتطوير قدراتها الذاتية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولقد أبدت الجزائر إرادة قوية في العمل على توفير مناخ مناسب يسمح بقيام حكم رشيد قادر على ترقية وترشيد الأداء التنموي الذي يساعدها في بلوغ مستويات أحسن من التنمية، حيث أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن نجاح عملية التنمية في أفريقيا عامة والجزائر خاصة مرهون بتحسين معايير الحكم الراشد من مشاركة مساءلة، شفافية ...إلخ، وتجذيرها الدائم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لهذا أصبح من الأهمية دراسة ومعرفة واقع الحكم الراشد في الجزائر باعتبار أن هذا الأخير وانطلاقا من مؤشراته، يعتبر البيئة الملائمة لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ولهذا قمنا بتخصيص هذا الفصل لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد في الجزائر بين الواقع والقياس، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر من خلال قراءة لمؤشراته.

المبحث الثاني: تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر من خلال قراءة لمؤشراته

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتركيز على المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي، حيث عرف البنك الدولي إدارة الحكم الصالح" الراشد" على أنها الأعراف والمؤسسات التي تمارس بواسطتها السلطة في بلد ما من اجل المصلحة العامة، كما يقوم البنك الدولي بإصدار ستة مؤشرات كل سنة لقياس الحكم في بلد ما وتقييم مدى تقدم هذه البلد نحو ترسيخ مبادئ الحكم الراشد.

المطلب الأول: حرية التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي

يرتبط هذان المؤشران ببعضهما البعض فكلاهما يعزز الآخر، فعندما يكون هناك تمثيل سياسي حقيقي ناتج عن انتخابات نزيهة فان ذلك يدعم الاستقرار السياسي وسيادة هذا الأخير شرط أساسي لتعزيز الديمقراطية والمساءلة وحرية التعبير.

الفرع الأول: مؤشر حرية التعبير والمساءلة (Voice and Accountability)

بحسب تقرير البنك الدولي، فإن هذا المؤشر يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم وحكومتهم، فضلا عن حرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر. والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر حرية التعبير والمساءلة في الجزائر خلال الفترة (1996-2015):

الجدول رقم (3-1): تطور مؤشر حرية التعبير والمساءلة في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
" درجة الحكم " (2.5 -2.5 +)	-1.27	-1.38	-1.21	-1.12	-1.14	-0.82	-0.76	-0.92	-1.00
"النسبة المئوية" (%)	12.5	10.1	13	17.3	17.3	24.5	26.4	22.1	19.7

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
-0.99	-1.06	-1.03	-1.00	-0.90	-0.89	-0.82	-0.85
19.7	17.1	18	18.3	21.6	22.5	26.1	24.6

Source : http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=worldwide-governance-indicators#

نلاحظ من الجدول أن هذا المؤشر لم يتعدى 30% خلال الفترة "1996-2015" أي أنه لم يصل إلى الوضع الجيد إطلاقا، حتى وإن عرف بعض التحسن خلال الفترة "2002-2005"، حيث كان يقدر سنة 2002بـ 17.3% أما سنة 2005 فقد وصل إلى أعلى معدل له والذي قدر بـ 26.4% ، وبهذا انتقل من الوضع الضعيف إلى الوضع المتوسط خلال سنتي 2004-2005، وقدر معدل الزيادة بما يقارب 85% ، ولكنه ابتداء من سنة 2006 عرف هذا المؤشر تراجعا ملحوظا حيث كان يصنف خلال الفترة "2006-2011" ضمن المستوى الضعيف (أعلى من 10 وأقل من 25)، وعاد ليعرف بعض التحسن خلال الفترة الممتدة من "2012-2015"، وبهذا عاد للانتقال من الوضع الضعيف إلى الوضع المتوسط .

وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون مستوى، ولعل من أهم الأسباب وراء هذا هو فرض حالة الطوارئ* في البلاد منذ 1992 والذي نتج عنه المزيد من التضييق على الحريات والنشاطات، وتكوين الأحزاب والجمعيات ، وكذا حرية الصحافة والإعلام ، ويؤكد هذا الكلام تصنيف الجزائر في مؤشر الديمقراطية على الدوام في المراتب الأخيرة لهذا المؤشر (تقريبا تصنف ضمن 35 دولة الأخيرة من مجموع 167 دولة) ، وبالتالي فهي تندرج ضمن الدول الأقل ديمقراطية .

الفرع الثاني: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (political stability and absence of violence)

إنّ هذا المؤشر يقيس احتمالات زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف ذو الدوافع السياسية والإرهاب، كما أن الاستقرار السياسي يتضمن عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي للسلطة، ونزاهة الانتخابات، وكذا الوسائل الشرعية والدستورية، ومنطق القوة في الاستيلاء على الحكم، كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية. والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1996-2015):

*تمثل حالة الطوارئ انتهاك لحقوق الإنسان وحرياته، فهي تجرد المواطن العديد من حقوقه الدستورية مثل حرمة المسكن، والحرية الشخصية وحرية الرأي و التعبير و الصافة ...الخ. وكانت السلطة في يد السلطة التنفيذية أو الحكم العسكري (سلطة الطوارئ)، كما أنها تحد من استقلالية القضاء نظرا لتدخل السلطة التنفيذية في عمله.

الجدول رقم (3–2): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر خلال الفترة (2015–1996)

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
" درجة الحكم " (2.5 –2.5 +)	-1.86	-1.96	-1.50	-1.69	-1.78	-1.37	-0.93	-1.12	-1.12
"النسبة المئوية" (%)	4.35	4.83	9.18	6.76	5.31	10.63	20.77	15.94	14.49

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
-1.09	-1.22	-1.26	-1.36	-1.32	-1.18	-1.17	-1.05
14.90	13.27	11.37	10.43	9.95	12.32	10.48	13.33

Source : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم هذا المؤشر تراوحت ما بين 4.35% كأدنى قيمة سنة 1996 و 20.77% كأعلى قيمة سنة 2005، وهذا ما يدل على أن تصنيف الجزائر كان خلال الفترة " 1996–2004" ضمن المستوى الضعيف جدا، ليصبح خلال الفترة " 2005–2015" ضمن المستوى الضعيف، وهو بذلك لم يصل حتى إلى الوضع المتوسط، وبالرغم من التحسن الملحوظ في هذا المؤشر خاصة بين الفترة "2004–2005"، حيث عرف هذا المؤشر ارتفاعا ملحوظا وصل إلى أعلى نسبة له والتي قدرت بـ 20.77%، إلا أنه بقي يتميز بالضعف، وربما تعود أسباب تسجيل قيم متدنية خلال الفترة " 1996 – 2004 " إلى الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال العشرية السوداء. خاصة بعد إلغاء الانتخابات التشريعية وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1992، ما ادخل البلاد في نفق مظلم ودوامة عنف كادت أن تتحول إلى حرب أهلية، بالإضافة إلى ما عرفته الجزائر من توترات سياسية لعل أهمها التطورات الخطيرة التي شهدتها منطقة القبائل سنة 2001، أضف إلى ذلك بعض الانقسامات والأزمات السياسية داخل الأحزاب مثل حزب النهضة وجبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم وغيرها.

أما التحسن الذي عرفه المؤشر بعد سنة 2004، فيعود إلى تحسن الوضع الأمني في البلد بعد عزم السلطات على القضاء ما تبقى من الإرهاب، وقد وصل هذا المؤشر سنة 2005 إلى أعلى قيمة بنسبة 20.77 % ويعود ذلك إلى استتباب الأمن في البلاد بشكل كبير، وتراجع العنف، وإجراء الانتخابات

الرئاسية سنة 2004 في ظروف حسنة وتحت إشراف 130 مراقب دولي، بالإضافة إلى الاستفتاء الشعبي الذي افرز ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005 والذي كان هدفه تعزيز أمن واستقرار البلاد[1].

ولكن بعد سنة 2005 أي الفترة الممتدة من "2006-2015" فقد سجل المؤشر تراجع مستمرا، حيث بلغت نسبة التراجع ما يقارب 34%، ولعل من أهم أسباب هذا التراجع:

- الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والتي وصلت فيها نسبة الامتناع عن التصويت ما يقارب 65% وكانت بمثابة رسالة واضحة من المواطنين بعدم الثقة في العملية الانتخابية، حيث عرفت مقاطعة حزب جبهة القوى الاشتراكية، كما عرفت تقدم أحزاب التحالف الرئاسي ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم ما أهلها لتشكيل الحكومة، مما يعني أن أسلوب الحكم واتجاهاته وانجازاته ظلت كما هي دون تغيير كبير[2].
- التعديل الدستوري لسنة 2008 والذي قلص من مبدأ التداول السلمي للسلطة، بعد أن أقر هذا التعديل إلغاء تقييد فترات الترشح لمنصب الرئاسة وإمكانية انتخاب الرئيس لأكثر من عهدتين.
- الخلافات السياسية والانشقاقات داخل الأحزاب، خاصة الأحزاب الكبرى في الساحة السياسية مثل حزب جبهة التحرير الوطني، وحركة مجتمع السلم، وحزب النهضة والإصلاح وغيرها.
- استمرار العمليات الإرهابية في بعض مناطق الوطن خاصة تيزي وزو وبومرداس.

---

[1] مصعب عرباوي، **واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 215، متاح على: http://dspace.univ-biskra.dz/ تاريخ الاطلاع: 2017/04/15 على الساعة 14:25.

[2] مصطفى بلعور، **الانتخابات التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية ام حل**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 175، متاح على:
https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFSP01/DSP0110.pdf
تاريخ الاطلاع: 2017/04/26 على الساعة 12:30.

المطلب الثاني: نوعية الأطر التنظيمية وفعالية الحكومة

يرتبط هذان المؤشران بصورة مباشرة بعمل الحكومة وقدرتها على تنفيذ برامجها وسياساتها، والتزامها بوعودها وكذا توفيرها للخدمات للمواطنين بأكثر جودة وفعالية.

الفرع الأول: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية (Regulatory Quality)

كما ذكرنا سابقا أن هذا المؤشر يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وأنظمة ولوائح تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص، وتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة تقيس الادراكات الحسية لمدى حدوث سياسات غير ودية حيال السوق (مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الوافية على البنوك) والادراكات الحسية السائدة للأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في مجالات مثل التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع التجارية. ويوضح لنا الجدول التالي تطور هذا المؤشر في الجزائر

الجدول رقم (3–3): تطور مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في الجزائر خلال الفترة (1996–2015)

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
" درجة الحكم " (2.5 –2.5 +)	-0.77	-0.72	-0.69	-0.59	-0.55	-0.54	-0.43	-0.56	-0.61
"النسبة المئوية" (%)	23.04	22.55	23.04	28.92	29.90	29.90	38.24	29.90	27.18
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
	-0.79	-1.07	-1.17	-1.19	-1.28	-1.17	-1.28	-1.17	
	21.36	13.40	10.53	9.95	9.00	11.85	8.17	10.58	

Source : www.worldbank.org

نلاحظ من خلال الجدول أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعا جيدا، حيث تراوح بين الوضع الضعيف والوضع المتوسط خلال الفترة من "1996–2008"، وقد قدرت أعلى نسبة وصل إليها هذا المؤشر خلال هذه الفترة 38.24% سنة 2005، ومن الملاحظ أنّ هذا المؤشر بدأ بالانخفاض ليصل إلى المستوى الضعيف جدا خلال الفترة "2009–2015 "، وقد قدرت أدنى قيمة وصل إليها هذا المؤشر بـــ 8.17% سنة 2014، وتعود الأسباب في ذلك إلى عدم تحقيق الجزائر تقدماً ملموساً في مجال

الخوصصة، بالرغم من أنّ القانون الصادر في 26 أوت 1995 نص على خوصصة المؤسسات العمومية إلا أنه على امتداد أربع سنوات لم يكن هناك تطبيق فعلي لهذه السياسة، لذا قامت الدولة بإعادة النظر في القانون الخاص بالخوصصة لعام 1996 والذي تضمن إمكانية الدفع بالتقسيط الذي حدد ب 30 % من سعر التنازل، ولتسريع وتيرة الخوصصة في الجزائر اقترح البنك العالمي الخوصصة الجماهيرية، إلا انه ورغم هذه التسهيلات المقدمة لم يكن هناك تطبيق فعلي للخوصصة في الجزائر، ويرجع هذا إلى غياب بورصة القيم المنقولة باعتبارها المكان الوحيد الذي يتم فيه بيع الأسهم الاقتصادية، إذ يبقى القطاع العام هو المهيمن [1]، بالإضافة إلى غياب الهيئات المشرفة على تنفيذ عمليات الخوصصة ووجود العديد من العراقيل الإدارية والتشريعية، كصعوبة الحصول على العقارات في المناطق الصناعية، وصعوبة تعبئة وإتاحة رأس المال والحواجز الإدارية ومحدودية القدرة على الحصول على المعلومات، ونقص اللوائح التنظيمية الخاصة بسوق العمل، وعدم كفاية البنية الأساسية، وعدم جدوى الإطار القانوني، والقضائي، ومن بين الأسباب نقص الرقابة على البنوك وضعف مناخ الاستثمار في الجزائر، فوفقا لتقارير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال، فإن المستثمرين في الجزائر لا يزالون يواجهون عقبات نتيجة البيروقراطية والرشوة، وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات، وعلى ضوء ذلك رتبت الجزائر في مراتب متدنية على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، حيث احتلت المراتب 136/134 من بين 183 للسنوات 2013/2012 على التوالي، وحلت في المركز 157عالميا من أصل 178 دولة .

حيث سجلت الجزائر حسب المؤشر العالمي الصادر عن مؤسسة هيريتيج بالتعاون مع" وول ستريت جورنال"، 48.9 نقطة من أصل 100 في المؤشر العام سنة 2015، متراجعة بـ 1.9 نقطة عن العام الماضي، وارجع المؤشر سبب ذلك إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد، كما احتلت الجزائر المرتبة 14 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويبقى رصيدها أقل من كل من المتوسطات الإقليمية والعالمية.

وأضاف المصدر ذاته أن الاقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات الخمس الماضية، واصفا إياه بالمكبوت، وأشار التقرير إلى أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات

[1] موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص 309 متاح على: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d8a7.pdf
تاريخ الاطلاع:2017/04/29، على الساعة 14:20.

الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة[1].

الفرع الثاني: مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness)

يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، ونوعية كفاءة الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، واستخدامها لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، تم تجميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة.

ويوضح لنا الجدول التالي تطور هذا المؤشر في الجزائر:

الجدول رقم (3-4): تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة " 1996-2015"

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
" درجة الحكم " (2.5 -2.5 +)	-0.95	-0.81	-0.96	-0.61	-0.61	-0.52	-0.43	-0.47	-0.56
"النسبة المئوية" (%)	15.61	2.49	14.15	30.73	30.73	35.12	39.02	37.56	32.52
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
	-0.61	-0.58	-0.48	-0.57	-0.54	-0.54	-0.48	-0.51	
	32.52	35.89	38.76	35.07	34.60	35.07	35.58	35.10	

Source : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

نلاحظ من خلال الجدول أن هذا المؤشر سجل قيما ضعيفة خلال الفترة الممتدة من " 1996-2000"، ومن بين أسباب تسجيل هذا المؤشر قيما ضعيفة هو الوضع السيئ الذي عايشته الجزائر في العشرية السوداء، ولكن بعد هذه الفترة نلاحظ أن هذا المؤشر عرف تطورا كبيرا خلال الفترة "2002-2015" وانتقل من الوضع الضعيف إلى الوضع المتوسط، فقد تراوحت قيمه خلال هذه الفترة بين 30.73% كأدنى

[1] سارة نوي، **تقرير أسود حول الحرية الاقتصادية في الجزائر في 2015**، جريدة الفجر "يومية جزائرية مستقلة "، 2015/01/31، بدون صفحة، متاح على: http://www.al-fadjr.com/ar/economie/296797.html تاريخ الاطلاع: 2017/04/29 على الساعة 22:00.

قيمة و 39.02 % كأعلى قيمة، ويرجع هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001، والذي أفرز نتائج إيجابية انعكست على تحسين مستوى التنمية البشرية في البلد تمثلت في: تحسين القدرة الشرائية للمواطن، والخدمات الصحية والتعليمية .

وقد واصلت الدولة جهودها التنموية حيث أقرت البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والذي هو الآخر حقق نتائج ملموسة في التنمية انعكست على جميع القطاعات في الوطن، وتبع هذا البرنامج التكميلي، برنامج التنمية الخماسي "2000-2014"، وتعكس هذه البرامج بوضوح جهود الدولة لتحسين رفاه المواطن وأمنه.

كما تعود أسباب التحسن في هذا المؤشر إلى التقدم النسبي في الخدمات العامة المقدمة للمواطن، وذلك عن طريق إنشاء مشاريع جوارية للتنمية الريفية واستفادة العديد من المناطق النائية من الطرق، والمدارس والكهرباء والغاز، بالإضافة إلى النقل المدرسي وانجاز العديد من المطاعم المدرسية، والمراكز الصحية بالبلديات والقرى، دون أن ننسى برامج السكن المختلفة التي ساهمت في الحد ولو نسبيا من أزمة السكن في الجزائر ، وتعمل الدولة على ترقية العديد من الإدارات العمومية بهدف خفض وطأة البيروقراطية في خدمات المصالح العمومية، حيث قامت بتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين فيما يتعلق بالحالة المدنية، وتم في هذا المجال رقمنة مصلحة الحالة المدنية في البلدية، وإنشاء بطاقة تعريف وطنية رقمية، وجواز سفر بيو متري، وإنشاء موقع انترنت مركزي للجماعات المحلية، كما تم أيضا تحديث قطاع القضاء بإعداد نظام خاص بتسيير شهادة السوابق العدلية عن طريق الانترنت، حيث أصبح هناك سهولة في منح هذه الشهادة واستخراجها من أي محكمة كما تم إنشاء نظام معلوماتي لتسيير الملف القضائي منذ البداية حتى الحكم النهائي، يسمح بالتوصل السريع إلى الملفات لكل المتدخلين بما فيهم المتقاضين، ومن بين التدابير الأخرى المنتهجة لأجل تسهيل حصول المواطن على الخدمات عصرنة تسيير الضمان الاجتماعي بفضل توسيع استعمال بطاقة الشفاء التي تم توزيع 04 ملايين منها لفائدة 13 مليون مستفيد، كما تعمل الدولة على تحسين وحفظ صحة المواطن، وعلى ضوء هذا قامت بتعزيز القطاع ببرنامجين وطنيين مهمين للصحة وهما يجسدان ميدانيا " المخطط الوطني 2014-2018 لمكافحة عوامل الخطر للأمراض الغير متنقلة، المخطط الوطني للسرطان 2015-2019 " كذلك تعميم خدمة الجيل الثالث والجيل الرابع عبر التراب الوطني[1].

[1] ملحق بيان السياسة العمومية للحكومة، سبتمبر 2015، مصالح الوزير الأول، متاح على:
http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/sante-ar.pdf
تاريخ الاطلاع 2017/04/22 على الساعة 14:30.

ورغم كل المجهودات التي تقوم بها الجزائر لأجل تحسين تقديم الخدمات للمواطن، إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية لترقية هذا المؤشر إلى المستويات الجيدة وهذا يعود للعديد من الأسباب نذكر منها[1]:

- المشاكل التي يبقى يعاني منها الجهاز البيروقراطي رغم الإصلاحات المتبنية.
- محدودية الحصول على خدمات عامة جيدة النوعية، خاصة في الأجهزة الحيوية كالقضاء والنظام التعليمي الذي يعاني ضعف في مواجهة الطلب المتزايد.
- عدم المساواة بين المناطق من حيث القدرة على الالتحاق بالمدارس والحصول على خدمات الرعاية الصحية في المناطق النائية والمعزولة.
- عدم تقدم الجزائر بالشكل المطلوب في مجال تقديم الخدمات باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومنها الحكومة الالكترونية التي مازالت لم ترقى إلى مستوى عالي.

المطلب الثالث: حكم القانون وضبط الفساد

يرتبط حكم القانون ارتباطا قويا بضبط الفساد، فحين يسود القانون على الجميع دون استثناء ويضم في حيثياته ومواده نصوصا تعاقب المجرمين والمفسدين ويطبق فعلا فإنّ ذلك يعمل على ردع المفسدين ويقلص من حجم الفساد، وعلى العكس من ذلك إذا شاع الفساد وعمّ في المجتمع فإنّ القانون يصبح غير معترف به وغير رادع.

الفرع الأول: مؤشر سيادة القانون (Rule of Law)

يقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين والمواطنين في الالتزام بقواعد المجتمع وقوانينه، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجريمة والعنف، وينطوي على عنصرين أساسين هما حيادة القوانين، ومدى تقيد والتزام المواطنين و/أو إلزامهم بها.

ويوضح لنا الجدول التالي تطور مؤشر حكم القانون في الجزائر بين الفترة الممتدة (1996-2015)

[1] مصعب عرباوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78.77

الجدول رقم (3-5): تطور مؤشر حكم القانون في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
" درجة الحكم " (2.5 -2.5+)	-1.19	-1.18	-1.17	-0.59	-0.54	-0.55	-0.70	-0.66	-0.73
"النسبة المئوية" (%)	11	11.96	12.44	33.49	34.45	35.41	30.62	30.14	26.32

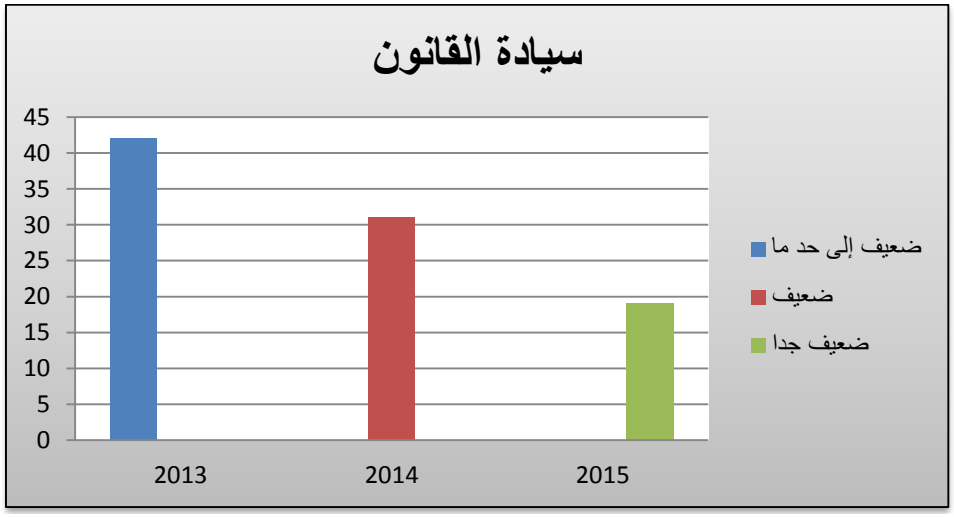
2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
-0.71	-0.76	-0.75	-0.78	-0.75	-0.66	-0.73	-0.83
27.88	26.54	27.01	25.35	27.70	30.99	25.48	20.67

Source : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة "1996-2000" كانت ضمن المستوى الضعيف، ليشهد تحسن ملحوظ خلال الفترة الممتدة من " 2002-2013"، وبهذا انتقل من المستوى الضعيف إلى المستوى المتوسط فقد تراوحت قيمه خلال هذه الفترة25.35% كأدنى قيمة و35.41% كأعلى قيمة سنة 2004، ولكن بعد هذه الفترة سجل تدهورا مستمرا حيث سجلت قيمه انخفاضا بحوالي 35% عن الفترة السابقة.

وقد سجل مؤشر سيادة القانون حسب تقرير للمنظمة العالمية للنزاهة النتائج الموضح في الشكل التالي:

شكل رقم (3-1): سيادة القانون في الجزائر (2013-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على تقارير منظمة النزاهة العالمية، متاح على:
http://aii.globalintegrity.org/scores-map?stringId=rule_law&year=2015

من الملاحظ أنّ مؤشر سيادة القانون سجل مستوى ضعيف إلى حد ما سنة 2013، إلا أنه عرف تدهورا سنة 2014 لينتقل بذلك إلى المستوى الضعيف، أما سنة 2015 فقد انتقل إلى المستوى الضعيف جدا.

من بين الأسباب التي جعلت الجزائر تسجل مستويات ما بين الضعيفة والمتوسطة في هذا المؤشر:

– عدم استقلالية القضاء: الجزائر تصنف ضمن الدول التي لا تتمتع بقضاء مستقل، وهو ما يؤكده مؤشر استقلالية القضاء الذي يصدر ضمن تقارير التنافسية العالمية للأمم المتحدة، والذي يقيس مدى استقلالية السلطة القضائية عن تأثيرات أعضاء الحكومة والمواطنين والشركات، وتتراوح قيمة المؤشر بين نقطة (تتأثر بشدة)، و7 نقاط مستقلة تماما[1].

كما جاء في القواعد القانونية المنظمة لسير الحياة المهنية للقضاة عدة مسائل، منها ما أثر على مبدأ استقلالية السلطة القضائية تأثيرا مباشرا، فإذا كان نقل القاضي لا يتم إلا برضاه، إلا أن ربطه بالعمل الفعلي لمدة عشر سنوات قبل طلب نقله يعتبر عائقا للقاضي وبالتالي يؤثر في استقلاليته.

ونجد أنه من بين العوائق التي تظهر بجلاء وتعيق تطبيق مبدأ استقلالية السلطة القضائية هي تحكم السلطة التنفيذية في المجلس الأعلى للقضاء، إلى جانب هذا يبقى المجلس الأعلى للقضاء الذي يعد مسؤولا عن تعين وترقية ونقل القضاة يرأسه رئيس الجمهورية الذي يعد القاضي الأول في البلاد، والذي يتمتع بنفوذ كبيرة في تشكيل الهيئة القضائية وهذا بتعيينه لست شخصيات كاملة من خارج سلك القضاء، وهو ما يسمح بالتحكم فيه من السلطة التنفيذية[2].

– انتشار الجريمة والعنف في المجتمع الجزائري، كجرائم المخدرات التي تعتبر من أبرز صور الإجرام المنظم والمعاصر، وأكثرها شيوعا خلال الفترة الأخيرة بالجزائر وهذا نظرا لتعقد الحياة الاجتماعية وتشابكها، وجرائم الاختطاف خاصة اختطاف الأطفال التي أصبحت حديث كل الشعب الجزائري والتي تطورت تطورا ملحوظا بالمقارنة مع الفترات السابقة[3].

---

[1] شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص225

[2] عمار كوسة، **مبدأ استقلالية السلطة القضائية في النظم القانونية العربية دراسة تحليلية وتقييميه – الجزائر نموذجا –**، ورقة بحث، جامعة سطيف 2، بدون ذكر السنة، ص ص 160،159 متاح على: www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/20/7/18/2736
تاريخ الاطلاع: 2017/04/25 على الساعة 14:20.

[3] جميلة لمزري، وديعة حبة، **قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري**، العدد السابع، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الوادي، جويلية 2014، ص ص 5،4، متاح على:
http://www.univ-eloued.dz/rers/images/pdf/G072014172.pdf تاريخ الاطلاع : 2017/04/22على الساعة 12:30

ويعود السبب الرئيسي في هذه الجرائم إلى عدم تنفيذ القانون وتطبيقه على الجميع وتساهل القضاء مع مثل هذه الجرائم، بالإضافة إلى سياسة العفو الرئاسي على المساجين في الكثير من المناسبات والتي عادة ما تكون سببا في العودة للإجرام.

الفرع الثاني: مؤشر مراقبة أو ضبط الفساد (Control of Corruption)

يقيس هذا المؤشر التأثير الذي يمارسه بعض المؤثرين في القرارات السياسية لتحقيق مكاسب خاصة فضلا عن سيطرة الدولة على النخب وربطهم بمصالحهم الخاصة، تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية: الفساد بين المسئولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم " أموال غير قانونية " إلى الرسميين والقضاة ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية[1].

ويوضح لنا الجدول التالي مدى تطور مؤشر مراقبة (ضبط) الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1996-2015):

جدول رقم (3-6): تطور مؤشر مراقبة (ضبط) الفساد في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
" درجة الحكم " (2.5 -2.5+)	-0.48	-0.97	-0.95	-0.94	-0.67	-0.63	-0.42	-0.48	-0.51
"النسبة المئوية" (%)	33.17	15.12	14.15	21.46	30.24	28.29	41.46	38.05	36.89

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
-0.56	-0.55	-0.49	-0.50	-0.47	-0.47	-0.62	-0.68
33.98	34.45	37.14	37.44	39.34	39.34	31.73	28.37

Source :http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

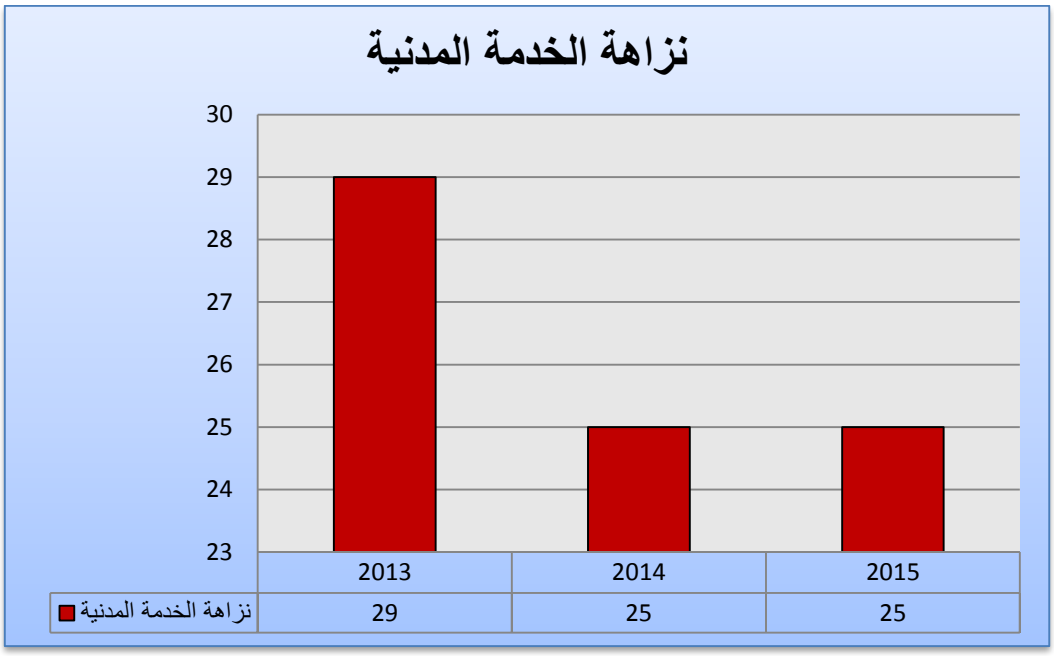
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذا المؤشر كان ضمن المستوى الضعيف خلال الفترة الممتدة من (1996-2002)، ولكن بعد هذه الفترة أصبح يتحسن شيئا فشيئا لينتقل بهذا من المستوى الضعيف إلى المستوى المتوسط خلال الفترة المتبقية من الدراسة، ويعود هذا التحسن إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل

[1] شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 227.

أنواعه، وتجسد هذا من خلال عدة إجراءات كالتصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، فبعدما صادق المشرع الجزائري على اتفاقية الأمم المتحدة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 2004/04/19 ليتمخض عليها القانون رقم 01/06 صادق على اتفاقية قارته بموجب المرسوم الرئاسي رقم 137/06 المؤرخ في 2006/04/10 المتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، والمعتمدة بمابوتو 2003/07/11.[1]

بالإضافة إلى قانون العقوبات والقانون الخاص بالوظيفة العمومية، واللذان شددا العقوبات على كل المفسدين سواء عن طريق الاختلاس أو الإهمال، أو سوء استخدام السلطة أو النفوذ، وقد سجل مؤشر مكافحة الفساد في سلك الخدمة المدنية حسب منظمة النزاهة العالمية مستوى ضعيف وهذا ما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم (3-2): نزاهة الخدمة المدنية في الجزائر (2013-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد موقع منظمة النزاهة العالمية متاح على:

http://aii.globalintegrity.org/scores-map?stringId=civil_service_integrity&year=2015

[1] مليكة بكوش، **جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013/2012، ص180، متاح على:

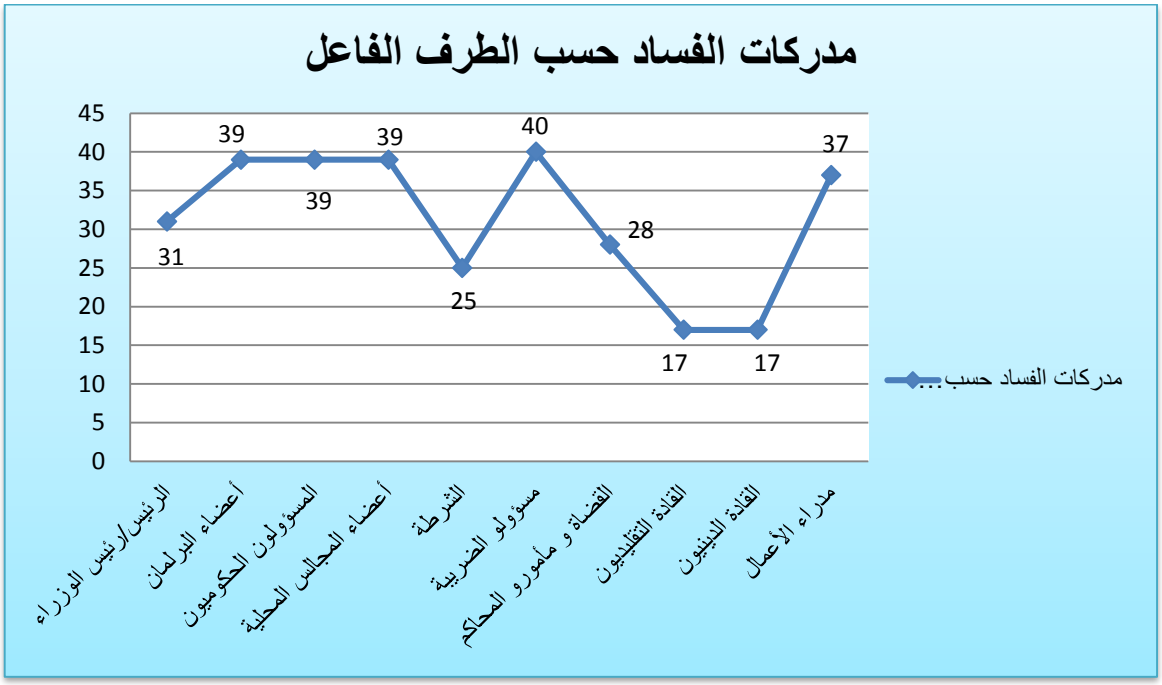
http://www.univ-oran2.dz/images/these_memoires/FDSP/Magister/THA3351.pdf

تاريخ الاطلاع: 2017/04/28 على الساعة 15:30.

إذن من الملاحظ أنه رغم كل ما فعلته الجزائر من أجل مكافحة الفساد لم يرقى هذا المؤشر طوال الفترة (1996-2015) إلى الوضع الجيد (أعلى من 50%)، وتعود الأسباب في ذلك إلى استمرار تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر رغم تكتم السلطات الرسمية عن قضايا الفساد، إلا أن ما تنشره الجرائد اليومية من فضائح الفساد دليل على شيوعه سواء بين المسؤولين في الدولة، أو بين الموظفين العموميين المقدمين للخدمات العامة من خلال الرشاوي التي يتلقونها مقابل تقديم الخدمات، وحتى في سلك القضاء، ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد.

وحسب الدراسة التي قامت بها منظمة الشفافية العالمية في الجزائر سنة 2016 حول مدركات الفساد حسب الطرف الفاعل فتحصلنا على النتائج المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): مدركات الفساد حسب الطرف الفاعل في الجزائر 2016 (%)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على، كورالي برنغ، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016، منظمة الشفافية العالمية، ص 36 متاح على: http://www.transparency.org/search تاريخ الاطلاع 2017/04/27 على الساعة 20:15

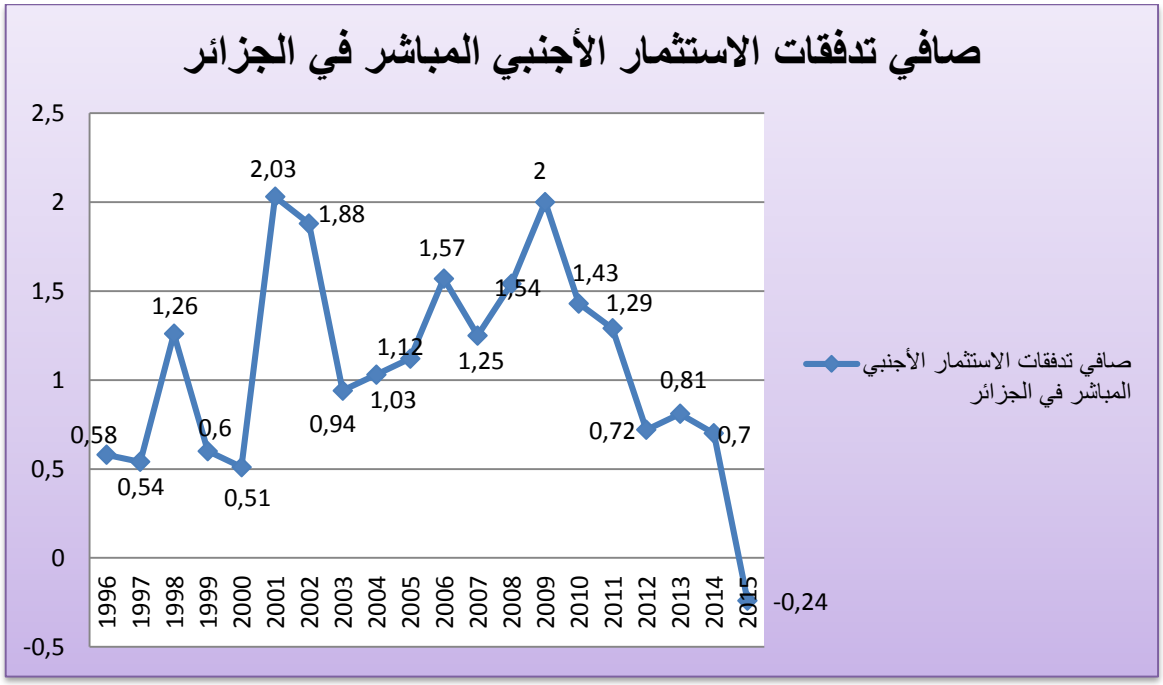
إذن وحسب الدراسة التي قامت بها منظمة الشفافية العالمية فإن أكبر فئة مسؤولة عن الفساد هي فئة مسؤولو الضريبة والتي كانت نسبتها 40%، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الفساد تغلغل في الإدارات العمومية بشكل ملحوظ.

المبحث الثاني: تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إنّ دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أي بلد مرهون بضمان سلامة المشروع وحمايته وتعظيم الربح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف، ولعل أهمها يتمثل في الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني، والقانوني، والاقتصادي، وحتى الجانب الإداري، حيث يعد استقرار هذه المؤشرات وتحسنها نقطة محورية هامة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلد، فوجدوها مجتمعة تشكل حكماً رشيداً داخل البلد، وهذا ما يريد أن يصبو إليه المستثمر الأجنبي من خلال متابعته لتطورات مؤشرات الحكم الراشد الذي يستطيع بها أن يتخذ قراراته الاستثمارية.

وفي ضوء ما سبق سنقوم بدراسة تأثير هذه المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التطورات والمراحل التي مرّ بها هذا الأخير، والشكل التالي يوضح لنا التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة الممتدة(1996-2015):

الشكل رقم (3-4): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)



Source : data.albankadawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS. ? Locations=DZ

المطلب الأول: حرية التعبير والمساءلة والاستقرار السياسي وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إنّ الجزائر حاولت توفير الظروف والشروط الضرورية لتشجيع وضمان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على إقليمها، فالعامل السياسي كان له دور مهم في التأثير على هذا النوع من الاستثمارات، وذلك من خلال مؤشري حرية التعبير والاستقرار السياسي.

الفرع الأول: تأثير مؤشر حرية التعبير والمساءلة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1]

إنّ المشكل الأساسي الذي يعيق تدفق واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية هو نقص التواصل والإعلام، فالكثير من المستثمرين يجهلون الفرص المتاحة لهم في الجزائر، فهناك العديد من الأسئلة التي يطرحها رجال الأعمال وهذا بشكل كبير عندما يتعلق الأمر بالاستثمار في الجزائر.

في الواقع إن العديد من المتعاملين الاقتصاديين يحبذون فكرة إجراء محاضرة وطنية أين يمكن لهم مناقشة المشاكل التي يواجهونها لإنشاء الاستثمار ومباشرة الأعمال الناجمة عنه، فالحاجة لهذا النوع من اللقاءات معترف به من طرف كل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين للبلد، ولكن مع العمل على تجسيد توصياته على أرض الواقع، وليس مثل ما حدث منذ عدة سنوات أين أجريت محاضرة من طرف وزير الصناعة وترقية الاستثمار حول الاستراتيجية الصناعية المنظمة، ورغم أنها ساهمت في توضيح الحالات و وضعت استراتيجية لذلك، لكنها لسوء الحظ لم تطبق في الواقع، كما يجب العمل على المشاركة في الملتقيات والمنتديات الدولية خاصة في الشرق الأوسط، ويؤكد نفس الخبير أنه من خلال مشاركته في عدة ملتقيات من هذا النوع لم يجد وثيقة أو مطويات تروج للاستثمار في الجزائر.

وبالحديث عن الترويج لابدّ لنا من التطرق لسياسة الاتصال في هذا المجال، فالاتصال هو وسيلة جد مهمة، فالمبادرات المطورة يجب أن يتم تغذيتها و استحياؤها من المبادرات الأجنبية، فالاتصال بشكل عام يجب أن يرافق كل عمليات الإصلاحات لضمان قبول هذه الأخيرة من قبل المكلفين بها، فمرحلة تطبيق النصوص القانونية تعدّ نقطة حساسة، إذ يجب الإعلان عن هذه الإجراءات الجديدة والتعريف بها من خلال

---

[1] سهيلة والع، **الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، بن عكنون، 2010-2011، ص ص 125،126، متاح على:
http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/11907/1/ouala_souhila.PDF.pdf
تاريخ الاطلاع: 2017/03/30، الساعة: 11:00.

الشبكات المخصصة لذلك لاسيما الصحافة التي تشكل أحد العوامل المهمة للتواصل، فيجب النشر المنتظم والدائم لكافة الإصلاحات والنصوص القانونية والتنظيمية المقترحة ودعوة الأطراف المعنية لتقديم تعليقاتهم واقتراحاتهم لغرض إثراء هذه الإصلاحات، فعن طريق هذه العملية التساهمية بين مختلف الجهات التي تسعى لتطوير مناخ الأعمال بدأ من العمل الحكومي، ولجنة تطوير قانون الأعمال وصولا لمشاركة الأطراف الأخرى المعنية كالقطاع الخاص في تقديم اقتراحات وتوصيات، وتفعيل الحوار الوطني حول هذه النقطة وهذا بشكل منفتح يمتاز بالشفافية والوضوح، فعن طريق هذه الخطوات يمكن اتخاذ إصلاحات مفيدة تساهم بطريقة ايجابية لتنسيق المؤهلات القانونية والتقنية لترقية وتنمية الاستثمار بشكل خاص ومناخ الأعمال بشكل عام.

إضافة إلى ذلك فإن توفر شبكة للاتصالات الحديثة ذات المواصفات العالمية من أهم الشروط التي تضعها الشركة الأجنبية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما، والجزائر ما تزال متأخرة نسبيا في استخدام هذه التكنولوجيات، كما أنّ أغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها ولا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشراكة الأجنبية[1].

الفرع الثاني: تأثير مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر الاستقرار السياسي من أكثر العوامل أهمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لأنها تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لما يتجمع فيه من دور مهم في قائمة العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية في أي بلد، كون أنّ العامل السياسي يشكل مخاطر عدة في عملية الاستثمار منها التأميم، مصادرة الملكية الخاصة، والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وبذلك انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار[2].

---

[1] ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2009، ص ص 9،10، متاح على:
www.cba-edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF
تاريخ الاطلاع: 2017/03/30، الساعة: 11:00.

[2] يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 176، متاح على:
http://bu.umc.edu.dz/theses/economie/ASAI2373.pdf
تاريخ الإطلاع:28-03-2017، الساعة: 17:30.

نظرا للوضعية الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينات والتي عرفت بالعشرية السوداء، حيث أدت هذه الأخيرة إلى تدهور الوضع الأمني من خلال تفشي ظاهرة الإرهاب، فإنه وحسب تقارير أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها " الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضدّ المخاطر السياسية، إلا أنّ هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها، فقد كانت هذه الاستثمارات خلال هذه الفترة معدومة وقد بلغت نسبتها بعد تحسن الأوضاع لتصل إلى 0.56% سنة 1996 و 0.54% سنة 1997 لتبلغ أعلى نسبة في فترة التسعينات سنة 1998قدرت بـ 1.26%، وبمرور الزمن وحسب تقارير العديد من الهيئات الدولية فإنّ درجة العنف السياسي بدأت في التراجع، خاصة منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة والذي ركز في سياسته على إعادة الأمن والاستقرار للبلاد، عن طريق المشاركة العسكرية وكذلك من خلال ما عرف بقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي أعطت نتائج معتبرة، وهذا ما أدى إلى التحسن التدريجي لمناخ الاستثمار واستعادة ثقة المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر[1].

المطلب الثاني: نوعية الأطر التنظيمية وفعالية الحكومة وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إنّ للعوامل الاقتصادية دورا مهما في التأثير على مدى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، فدرجة فعالية الحكومة ومدى استقرار الإطار التشريعي والتنظيمي تنعكس على استقرار الوضع الاقتصادي من عدمه لجذب أو نفور هذا النوع من الاستثمارات.

الفرع الأول: تأثير مؤشر نوعية الأطر التنظيمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر النصوص القانونية والتشريعية أحد العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفعيله لذلك عملت الحكومة الجزائرية على تحسين مناخها الاستثماري من خلال انتهاج جملة من الإجراءات

[1] شهيناز صياد، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص 100، متاح على: Theses-univ-oran1.dz/document/THA3155.pdf تاريخ الاطلاع: 15-04-2017، الساعة 18:00.

القانونية والإصلاحات في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حصتها منه، وقد سمحت هذه الإصلاحات والقوانين بتصحيح التوازنات الاقتصادية ومؤشر الاقتصاد الكلي، وساعدت على تعزيز الانفتاح الاقتصادي، وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بالنظر إلى أنها كانت شبه معدومة قبل هذه القوانين والإصلاحات، فقد وصلت أعلى مستوياتها بنسبة 2.03% سنة 2001 وذلك بعد تعديل قانون الاستثمار 2001 الذي فتح الأبواب في وجه الأجانب لكنها انخفضت سنة 2012 لتبلغ نسبة 0.72% وهذا راجع إلى فرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي سنة 2009)[1]، وتمثلت هذه الأخيرة فيما يلي:

عالجت الجزائر مسألة الاستثمار عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة والمتمثلة في التالي:

1- قانون النقد والقرض 90-10[2]: مثل قانون النقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14 نقطة تحول مهمة حيث أعطى هذا القانون لبنك الجزائر صلاحية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراء المصادرة.

2- المرسوم التشريعي رقم 93-12: هذا القانون المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 كان موجهاً للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي الذي يقوم بأنشطة اقتصادية (إنتاج سلع أو خدمات) في المجالات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص معنوي آخر، وذلك مهما

---

[1] حنان شناق، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، غير منشورة، قسم علوم التسيير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص 90، متاح على:

biblio.univ-alger.dz/xtf/data/pdf/1160/CHANAK_HANANE.pdf

تاريخ الاطلاع : 15-04-2017، الساعة 18:00.

[2] سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة بعض دول المغرب العربي–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 143، متاح على:

http://dspace.univ-telemcen.dz/bitstream/112/++7/1/SALKI_SOUAD.mag.pdf

تاريخ الاطلاع: 2017/04/24 الساعة : 11:30.

كانت طبيعة هذا الاستثمار، كما نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في شكل "شباك وحيد" يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار[1].

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المراسم أخرى والتي توفر المناخ المناسب للاستثمار منها[2]:

3- المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على الاتفاقيات المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

4- المرسوم الرئاسي رقم 95-316 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

5- المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 1995/10/07 والخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية.

6- المرسوم التنفيذي 95-93 المؤرخ في 1995/03/25 ويهدف إلى إعطاء ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصول استثماراته وأرباحه.

7- المرسومين التنفيذيين رقم 97-319 و97-320 الصادرين في 1997/08/24 اللذان يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي.

8- الأمر رقم 97-12 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأسمالها.

9- المرسوم الرئاسي رقم 98-334 المؤرخ في 1998/10/26 والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار.

10- قانون تطوير الاستثمار رقم 01-03: جاء هذا القانون المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار لإعطاء المزيد من الدفع لوتيرة الاستثمار في الجزائر، حيث أصبح بموجب هذا القانون تدخل الدولة لا يتم إلا في إطار تقديم الحوافز والامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض[3].

---

[1] فلة حمدي، مريم حمدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 337، متاح على:
fdsp.univ-biskra.dz/image/reves/unf/r10/hemdi.pdf تاريخ الاطلاع : 2017/04/24، الساعة : 11:15 .

[2] فاروق سحنون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 52،51.

[3] بلقاسم مصباح، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة–حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 76، متاح على:
dspace.univ-alger.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/1543/1/BELKACEM_MESBAH.pdf
تاريخ الاطلاع: 2017/04/24، الساعة 11:15.

بالإضافة إلى[1]:

11- الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض، من بين أسباب صدور هذا القانون هو الانفتاح على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

12- قانون المحروقات رقم 05-03 المؤرخ في مارس 2005 ويعدّ من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن وهذا من خلال آثاره الايجابية على التنمية والاستثمار.

13- المرسومين التنفيذيين 06-356 ورقم 06-357: المؤرخين في 09 أكتوبر 2006 والمتضمنين صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتحديد تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار؛

14- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 2007/01/11 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستحقات من المزايا المحددة في الأمر 01-03 سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

15- المرسوم التنفيذي رقم 08-98: المؤرخ في 24 مارس 2008 يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب مقرر منح المزايا وكيفيات ذلك؛

16- الإقرار الصادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات: المؤرخ في 18 مارس 2009 المحدد لمكونات ملف التصريح بالاستثمار، أما القوانين الباقية فكلها كانت قوانين ومراسيم معدلة ومتممة للاتي سبقتها.

الفرع الثاني: تأثير مؤشر فعالية الحكومة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمثل العوائق الاقتصادية بالجزائر حاجزا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه العوائق ضعف البنية التحتية، وذلك لعدم وجود هياكل قاعدية من طرقات وطاقات وموانئ وغيرها قادرة على استيعاب المستثمرين الأجانب بالجزائر، فالنوعية الرديئة للطرقات في مختلف المناطق الجزائرية أدت إلى عرقلة أو منع المستثمرين من الولوج إلى الأسواق المحلية وحتى الإقليمية لتصريف السلع والخدمات بسهولة وحرية تامة، إضافة إلى عبء النقص في المدخلات الأساسية، كل هذه المشاكل من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة في التجارة وعسر في عملية نقل السلع والمواد الخام في الوقت المناسب وضعف في تأمين استدامة الإنتاج المكثف

[1] فاروق سحنون، مرجع سبق ذكره، ص ص 52،53.

للطاقة، كل هذه العوائق تسببها البُنى التحتية غير المناسبة بحيث تشكل عائقا أمام إمكانية الوصول الفعالة إلى المعلومات بوضوح لتسهيل عملية توطن المستثمر الأجنبي داخل أرض الوطن، وبالتالي فإنّ الاستثمارات التي ستقام بالجزائر ستكون مكلفة في نظر المستثمر الأجنبي خاصة في بعض المنطق نتيجة التوزيع المتباين للهياكل المشكلة لقواعد التصدير واليد العاملة وهذا ما أدى إلى انخفاضه فبعد بلوغه 2.03% سنة 2001 تراجع بشكل ملحوظ سنتي 2002 و 2003 ليصل إلى 1.88% و 0.94% على التوالي[1].

وقد أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية حول ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار إلى عدم توفر خدمات الماء والكهرباء، والغاز، وخطوط الهاتف، وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار، وبالتالي يعتبر هذا عائقا آخرا مشوها لصورة الاستثمار في الجزائر لعدم توفر أبسط الأمور في الحياة[2].

إضافة إلى ما سبق نجد أنّ المستوى التعليمي والتكويني والصحة ضرورة حتمية في جذب المستثمرين الأجانب، لكن التشوهات التي تعاني منها المنظومة التعليمية الجزائرية في بنية النظام التعليمي وضعف الثقافة والبحث العلمي أوجد ظروفا غير ملائمة ومناخا غير صحيٍ لاستقطاب وتحفيز الأجانب لاستثمارهم بالجزائر.

كذلك هو الحال بالنسبة للقطاع الصحي الذي يعتبر بعيدا كل البعد عن القطاع الصحي المتوفر بالخارج وذلك لعدم وجود كفاءات لا من ناحية اللوازم والتجهيزات الطبية ولا من ناحية كفاءة الأطباء الحاليين، وهذا ما جعل الجزائر لا تستطيع مواكبة التطورات العالمية في هذا القطاع[3].

---

[1] متاح على الموقع الالكتروني:
https://revies.univ-ourgla.dz/index.php/numbere-07-2009/682-213-05-06-15-18-38.html

[2] نفس المرجع السابق.

[3] بولعيد بعلوج، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، جامعة قسنطينة الجزائر، ص 86، متاح على:
www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_04/article_04.pdf تاريخ الاطلاع: 30-03-2017، الساعة: 11:00.

المطلب الثالث: حكم القانون وضبط الفساد وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتعلق العامل الإداري بسيادة القانون وضبط الفساد، وذلك لترشيد الأنظمة والقوانين المعمول بها ومكافحة الفساد، وقد عرفت الجزائر عدة تغيرات في هذا المجال وسنذكرها فيما يلي.

الفرع الأول: تأثير مؤشر سيادة القانون على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعدّ مصداقية الحكومات المتعاقبة عاملا أساسيا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لكن التراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة الجزائرية أثر على مصداقيتها، وهذا ما جعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة ، وفي حالة تخوف من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها، فقد كانت بين التزايد والنقصان خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2009 لتبلغ أدنى نسبة 0.99% سنة 2003، وأعلى نسبة 2% سنة 2009، فعدم وجود معلومات واضحة عن مختلف القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر جعل المستثمر يحجم عن الدخول في نشاط على أرض الوطن، كما أنّ تغيير القوانين بشكل عشوائي وبدون مبرر اعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي، وكذلك هو الحال بالنسبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة التي لم تتناسب مع قدرات الاقتصاد الوطني، وذلك لغياب استراتيجية واضحة وتقصير الحكومات في مسؤولياتها في المتابعة وفرض الالتزام، وهذا ما ترك انطباعا سلبيا في نفسية المستثمر الأجنبي حول الاستثمار في الجزائر، وذلك بسبب ما تعانيه من مشاكل جمة كما ذكرنا سابقا[1].

ومنه فإنه من دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة تحطمت كل المساعي التي هدفت إلى تعزيز وتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحتى أنها خلفت تبعات سلبية وبالتالي فإنّ الأنظمة القانونية المربكة والمتناقضة جعلت ممارسات الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات المستثمرة الأجنبية إلى أن تصبح أو تضل غير رسمية، وهذا ما لا يقبله المستثمر الأجنبي مما يؤدي إلى عزوفه عن الاستثمار في مثل هذا البلد[2].

[1] بولعيد بعلوج، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] https://revies.univ-ourgla.dz ، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني: تأثير مؤشر ضبط الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار، كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد وإبطاء معدل التنمية واختلاس المال العام، وعادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساءلة لتمتع كبار المسئولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم من المتابعات[1].

وبالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد من خلال الاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية فإنها لا تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، ذلك ما يعكس صورة سلبية في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه من رجال الأعمال والمستثمرين فبسبب تفشي ظاهرة الفساد والاختلاسات شهدت الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 انخفاضا حادا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبلغ سنة 2015 نسبة 0.24- %، ووفقا لذلك عملت الجزائر على الوقاية من الفساد ومكافحته واتخذت لذلك عدة إجراءات تشريعية وميدانية في إطار تعزيز الحكم الرشيد وتحسين صورتها أمام المستثمر الأجنبي بهدف تهيئة المناخ الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأرض الوطن[2].

من بين الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة في هذا المجال ما يلي[3]:

1- سنة 2003: صادقت الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك يوم 25 أكتوبر 2003، وأكدت هذه الاتفاقية على ضرورة إشراك المجتمع في وضع وتنفيذ وترسيخ سياسات مكافحة الفساد، وتجسيد مبادئ سيادة القانون والنزاهة والشفافية.

2- فيفري 2006: قامت الجزائر بتقنيين آلية الوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك بموجب نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الذي صدر بالجريدة الرسمية في 20 فيفري 2006، وقد جاء هذا القانون في خمسة أبواب شمل الباب الأول أهداف القانون وضبط المصطلحات، أما الباب الثاني فشمل التدابير الوقائية في القطاع العام والخاص، وجاء في الباب الثالث إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته تتمتع هذه الهيئة بسلطة إدارية واستقلالية مالية وبالشخصية

[1] ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[2] ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[3] شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص242، 243.

المعنوية، وتقع تحت سلطة رئيس الجمهورية، أما الباب الرابع فتم فيه تحديد هوية وصفة مرتكبي جرائم الرشوة، ليتناول الباب الخامس التعاون الدولي واسترداد الموجودات من أفعال الفساد.

3- أفريل 2006: تم التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة في مابوتو في جويلية 2003، والتي كانت تهدف أيضا إلى تشجيع الدول على القيام بإنشاء آليات لمنع الفساد، والقضاء عليه في القطاعين العام والخاص عن طريق تنسيق السياسات والتشريعات بين الدول الإفريقية وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

4- نوفمبر 2006: تم إصدار مرسوم رئاسي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، حيث نص هذا المرسوم على أن اللجنة تتكون من رئيس وستة أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتتكون هذه اللجنة من مجلس اليقظة والتقييم، مديرية الوقاية والتحسيس، مديرية التحاليل والتحقيقات؛

5- أوت 2010: تم إصدار أمر رقم 10-05 متمم لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2006، وجاء فيه في المادة 24 مكرر "ينشأ ديوان مركزي لقمع الفساد، يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد "وتم وفقا لهذا الأمر إعطاء صلاحيات لضباط الشرطة التابعون للديوان يمتد اختصاصهم إلى كامل إقليم الوطن.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

سنحاول في هذا المبحث القيام بنمذجة قياسية من خلال استخدام نموذج قياسي، الغاية منه معرفة مدى تأثير متغيرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي من خلال تناول نتائج التقدير الإحصائي ومن ثم تقدير معاملات الانحدار وفق الطريقة الأنسب، وبناء على ذلك سيتم تحليل المضامين والأبعاد الاقتصادية لهذه النتائج.

المطلب الأول: صياغة النموذج وتقدير معلماته

يتم صياغة النموذج عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج ومرحلة تقدير معلماته من أهم مراحل الاقتصاد القياسي، حيث يتم حصر المتغيرات التي يجب أن يشمل عليها النموذج والتي تتمثل فيما يلي:

1- **المتغير التابع:** ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، والذي يمكن قياسه بمجموعة من المؤشرات منها صافي تدفقاته الإجمالية، أو معدل تطور تلك التدفقات، أو معدل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي، وفي دراستنا هذه سوف نعتمد على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2- **المتغيرات المستقلة:** وهي المتغيرات المتعلقة بالحكم الراشد، والتي تتمثل في ستة مؤشرات يمكن ذكرها كالآتي:

*مؤشر حرية التعبير والمساءلة (VA). * مؤشر فعالية الحكومة (GE).

* مؤشر الاستقرار السياسي (PS). * مؤشر سيادة القانون (RL).

* مؤشر نوعية الأطر التنظيمية (RQ). * مؤشر ضبط الفساد (CC).

تم الحصول على بيانات تطور المتغيرات FDI، CC، RL، GE، RQ،PS،VA من قاعدة بيانات البنك الدولي، وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات المختلفة للحكم الراشد.

بعد التعرف على المتغيرات التي يتكون منها النموذج القياسي، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج كما يلي:

$$FDI= a_0+a_1VA+a_2PS+a_3RQ+a_4GE+a_5RL+a_6CC+\mu$$

حيث تم إجراء عملية التقدير مع إدخال جميع المتغيرات المستقلة للنموذج فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3–7): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable : FDI
Method : Least Squares
Date : 05/16/17 Time : 19:07
Sample : 1999 2015
Included observations : 17

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	2.197461	2.660394	0.0239
CC	-0.020345	-0.900610	0.3890
GE	-0.023660	-0.506188	0.6237
PS	0.118118	2.355504	0.0403
RL	0.065950	1.972910	0.0768
RQ	-0.014044	-0.703222	0.4980
VA	-0.124581	-2.664381	0.0237
R^2=0.558816	F= 2.111050	DW=2.436906	

المصدر: مخرجات Eviews8

معادلة الانحدار تكتب من الشكل:

FDI = 2.19746093866 - 0.0203446137956*CC - 0.0236595259645*GE
+ 0.118117813036*PS + 0.0659497645789*RL - 0.0140438536084*RQ
- 0.124581195166*VA

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ قيمة DW=2.436906 أكبر من قيمة معامل التحديد R^2=0.558816 ، وهذا يؤشر على عدم ظهور مشكلة الانحدار الزائف(Spurious Regression) أي السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة، ولذلك لن نقوم بدراسة الإستقرارية.

المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية للنموذج

من خلال الدراسة الإحصائية سنقوم بمجموعة من الاختبارات، مع تحليل النتائج المتوصل إليها.

الفرع الأول: اختبار معنوية المعالم

تستخدم إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معلمات النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$H_0 : a_1=a2=a3=a4=a5=a6=0$ الفرضية العدم

$H_1 : a_i\neq 0$ الفرضية البديلة

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال القيم المحسوبة للمعلمات t_{cal} والمحسوبة في الجدول رقم (3-7)، والقيم الجدولية للمعلمات t_{tab} والتي نستخرجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5%، وبدرجة حرية $n-k=17-6=11$ ومنه $t_{tab}=2.201$، مما سبق نجد:

❖ بالنسبة لمعامل الثابت a_0، نلاحظ أنّ $|t_{cal}=2.660394|>t_{tab}=2.201$، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة، أي أن الثابت معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن $prob< 0.05$ وبالتالي يمكن قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

❖ بالنسبة لمعامل حرية التعبير والمساءلة a_1، نلاحظ أنّ $|t_{cal}=0.124581|<t_{tab}=2.201$ وبهذا نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل فرضية العدم، أي أن متغير الحرية التعبير والمساءلة غير معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن$prob<0.05$، وبالتالي يمكن القول أنّ حرية التعبير والمساءلة لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ بالنسبة لمعامل الاستقرار السياسي a_2، نلاحظ أنّ $|t_{cal}=2.35504|>t_{tab}=2.201$، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير الاستقرار السياسي معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن$prob<0.05$، وبالتالي يمكن القول أن الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ بالنسبة لمعامل نوعية الإجراءات التنظيمية a_3 ، نلاحظ أنّ $|t_{cal}=0.703222|<t_{tab}=2.20$

وبهذا نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل فرضية العدم، أي أن متغير نوعية الأطر التنظيمية غير معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن$prob>0.05$ ، وبالتالي يمكن القول أن نوعية الإجراءات التنظيمية لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ بالنسبة لمعامل فعالية الحكومة a_4، نلاحظ أنّ $|t_{cal}=0.506188|<t_{tab}=2.201$ وبهذا ن رفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل فرضية العدم، أي أن متغير فعالية الحكومة غير معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن$prob>0.05$ ، وبالتالي يمكن القول أنّ فعالية الحكومة لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ بالنسبة لمعامل سيادة القانون ومصداقيته a_5، نلاحظ أنّ $|t_{cal}=1.972910|<t_{tab}=2.201$ وبهذا نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل فرضية العدم، أي أن متغير سيادة القانون غير معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن$prob>0.05$ ، وبالتالي يمكن القول أن دور القانون لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ بالنسبة لمعامل مكافحة الفساد a_6، نلاحظ أنّ $|t_{cal}=0.900610|<t_{tab}=2.201$ وبهذا نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل فرضية العدم، أي أن متغير فعالية الحكومة غير معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن$prob>0.05$ ، وبالتالي يمكن القول أنّ فعالية الحكومة لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

الفرع الثاني: معامل التحديد R^2

إنّ القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2=0.558816$ تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 55.88% من التغيرات التي تحدث على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 44.12% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ μ.

الفرع الثالث: اختبار فيشر F

نقوم بحساب F_{tab} انطلاقا من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية البسط$k=6$، ودرجة حرية المقام $n-k-1=10$.

نلاحظ أنّ $F_{cal}=2.111050<F_{tab}=3.22$، ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1، والتي تفيد بوجود على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ونقبل الفرضية H_0، والتي تنص على أن كل المعاملات المستقلة مساوية للصفر، ومنه النموذج ككل غير معنوي.

بعد إجراء عملية تقدير النموذج لاحظنا بأنه هناك بعض المتغيرات غير معنوية لذلك نقوم بحذفها ونستعمل طريقة خطوة بخطوة (Stepwise LS) للحصول على أمثل نموذج في تمثيل هذه الدراسة، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (3–8): نتائج إعادة تقدير النموذج

Dependent Variable: FDI
Method: Stepwise Regression
Date: 05/21/17 Time: 12:50
Sample: 1999 2015
Included observations: 17
No always included regressors
Number of search regressors: 7
Selection method: Stepwise backwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.05/0.05

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	1.575414	0.511466	3.080194	0.0088
RL	0.043585	0.018231	2.390761	0.0326
VA	-0.130649	0.038485	-3.394824	0.0048
PS	0.085852	0.036910	2.325981	0.0368

R-squared	0.500159	Mean dependent var	1.128235
Adjusted R-squared	0.384811	S.D. dependent var	0.595023
S.E. of regression	0.466701	Akaike info criterion	1.516066
Sum squared resid	2.831522	Schwarz criterion	1.712117
Log likelihood	-8.886564	Hannan-Quinn criter.	1.535554
F-statistic	4.336093	Durbin-Watson stat	2.406466
Prob(F-statistic)	0.025196		

Selection Summary

Removed GE
Removed RQ
Removed CC

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

المصدر: مخرجات (Eviews8)

FDI = 1.57541389257 + 0.0858519829248*PS + 0.043584927447*RL
– 0.130648849228*VA

نستنتج من الجدول أعلاه ما يلي:

❖ بالنسبة لمعامل الاستقرار السياسي a_1، نلاحظ أنّ $|t_{cal}=2.325981| > t_{tab}=2.201$ ، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير الاستقرار السياسي معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن$prob<0.05$، وبالتالي يمكن القول أن الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ بالنسبة لمعامل حكم القانون a_2، نلاحظ أنّ $|t_{cal}=2.390761| > t_{tab}=2.201$ ، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير حكم القانون معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن$prob<0.05$، وبالتالي يمكن القول أنّ حكم القانون يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ بالنسبة لمعامل حرية التعبير والمساءلة a_1، نلاحظ أنّ $|t_{cal}=3.394824|>t_{tab}=2.201$ وبهذا نرفض فرضية العدم H_0ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير حرية التعبير والمساءلة معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن$prob<0.05$، وبالتالي يمكن القول أنّ حرية التعبير والمساءلة يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

بالإضافة إلى أنّ القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2=0.500159$ تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 50.01% من التغيرات التي تحدث على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 49.99% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ μ.

نلاحظ أنّ $F_{cal}=4.336093>F_{tab}=3.41$ ومنه نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على أن كل المعاملات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر، هذا ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل معنوي.

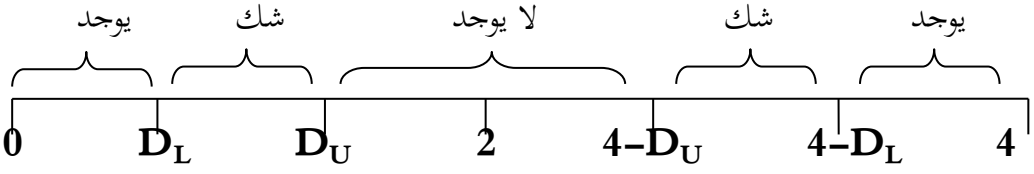
المطلب الثالث: تشخيص صلاحية النموذج

سنقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات، مع تحليل النتائج المتوصل إليها

الفرع الأول: دراسة الارتباط الذاتي

1- اختبار داربن واتسن (Durbin Watson)

يكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج، وعند التحقق من قيمة (DW=2.406466) للنموذج وبمقارنتها بالقيم الجدولية الحرجة السفلى (dL= 0.66) والعليا (du=1.86) وبمستوى معنوية 5%، نجد أنّ القيمة المحسوبة أكبر من القيمتين الجدوليتين السفلى والعليا، وفي نفس الوقت أقل من قيمة (2، الأمر الذي يؤكد خلو النموذج من الارتباط الذاتي، إذ أنّ:



$DW \in \{4-D_U, 4-D_L\}$

من الملاحظ أن قيمة DWتقع في منطقة الشك لهذا لا يمكن إثبات أو عدم إثبات وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء باختبار DW، وهذا ما يجعلنا نلجأ لاختبار Breusch-Godfrey.

الجدول رقم(3-9): اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.632387	Prob. F(1,12)	0.2255
Obs*R-squared	2.035636	Prob. Chi-Square(1)	0.1536

المصدر: مخرجات (Eviews8)

نلاحظ أن prob=0.1536>0.05 وبالتالي قيمة Khi-deux المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية ومن ثم نقبل الفرضية العدم أي نرفض وجود ارتباط ذاتي لحدود الخطأ العشوائي.

2- اختبار عدم ثبات التباين

الجدول رقم (3-10): اختبار white

Heteroskedasticity Test : White

F-statistic	7.949948	Prob. F(9,7)	0.0061
Obs*R-squared	15.48503	Prob. Chi-Square(9)	0.0784
Scaled explained SS	5.948757	Prob. Chi-Square(9)	0.7450

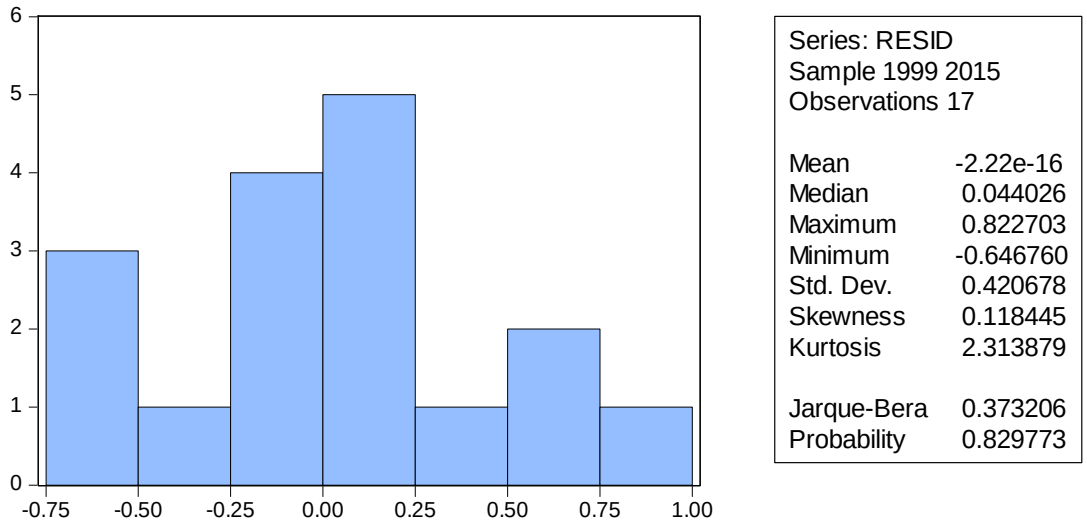
المصدر: مخرجات (Eviews8)

نلاحظ أن prob=0.0784>0.05 ، وبالتالي القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية لـ Chi-Square ومن ثم نقبل الفرضية العدم أي يوجد ثبات أو تجانس التباين لسلسلة حد الخطأ.

3- اختبار التوزيع غير طبيعي للبواقي

سنقوم باختبار Jarque-Bera، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-5): اختبار Jarque-Bera



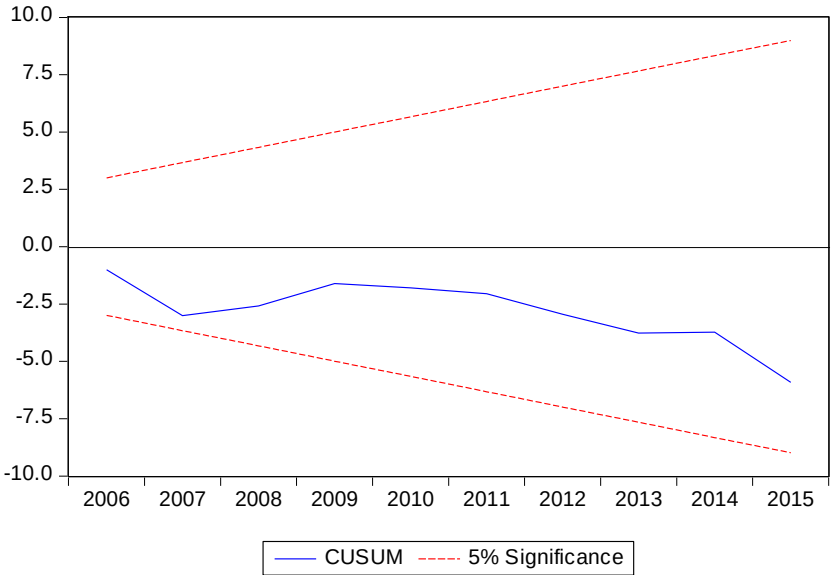
المصدر: مخرجات (Eviews8)

نلاحظ أن prob=0.829773>0.05 وبالتالي القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية لـ Chi-Square ومن ثم نقبل الفرضية العدم أي أن بواقي معادلة الانحدار تتبع القانون الطبيعي.

4- اختبار استقراريه النموذج

يتم اختبار الاستقرارية وفق اختبار CUSUM مثلا هو موضح في الشكل أسفله.

الشكل (3-6): اختبار CUSUM



المصدر: مخرجات (Eviews8)

نلاحظ من خلال الشكل أن المنحنى يقع داخل الحدود المسموح بها، ومنه هذا النموذج مستقر عبر الزمن.

5- اختبار Chow

يتم اختبار Chow كما يلي:

الجدول رقم (3-11): اختبار Chow

Chow Break point Test : 2007
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample : 1999 2015

F-statistic	0.445468	Prob. F(4,9)	0.7735
Log likelihood ratio	3.070911	Prob. Chi-Square(4)	0.5460
Wald Statistic	1.781874	Prob. Chi-Square(4)	0.7758

المصدر: مخرجات(Eviews8)

نلاحظ أنّ prob=0.5460>0.05 وبالتالي القيمة المحسوبة أصغر منّ القيمة الجدولية لـ Chi-Square، هذا يعني أنّ سنة 2007 لا تعتبر سنة انعطاف، ومنه لا يتم تجزئة فترة الدراسة وإنما يتم أخذها كفترة كاملة.

6- اختبار عدم وجود الازدواج الخطي

يجب الإشارة هنا لشرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة تم استخراج قيمة معامل تضخم التباين (VIF)، والذي عادة ما تشير القيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج بمعنى تقريبي أن النموذج خال من المشكل، والجدول التالي يوضح قيمة(VIF) لجميع المتغيرات.

الجدول رقم (3–12): اختبار VIF

Variance Inflation Factor
Date : 05/17/17 Time : 12:48
Sample : 1999 2015
Included observations : 17

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.261597	20.41765	NA
PS	0.001362	14.90713	1.860163
RL	0.000332	19.53777	1.567126
VA	0.001481	46.28230	2.405823

المصدر: مخرجات (Eviews8)

نلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات اقل من القيمة 10 وبالتالي يعبر عن غياب التأثير السلبي للمشكلة وبذلك يتم الاعتماد على نتائج النموذج المقدر.

المطلب الرابع: الدراسة الاقتصادية للنموذج

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجداول السابقة ومن مختلف الاختبارات نستنتج ما يلي:

- نلاحظ وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر الاستقرار السياسي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في مؤشر الاستقرار السياسي ب 1 % ، تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 9 %، ويمكن تفسير ذلك، بأن الاستقرار السياسي ينجر عنه استقرار في السياسات العامة للدولة، الأمر الذي يولد الثقة لدى المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني نتيجة ما يوفره من إمكانية التنبؤ بالسياسات الحكومية، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المفاجئة للحكومات، وما يرتبط بها من تغير في الاستراتيجيات والسياسات العامة للدولة.
- كما نلاحظ وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر سيادة القانون وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في مؤشر سيادة القانون ومصداقيته ب 1 % ، تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ب 4%، ويمكن تفسير ذلك، بالمساهمة الإيجابية للإصلاحات التشريعية والقضائية التي اعتمدتها الجزائر في التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار فيما

يتعلق بنزع الملكية والتأميم وفسخ العقود، وكذا اطمئنان المستثمر الأجنبي للقوانين التي تحفظ وتدعم الحقوق والملكيات، وتضمن الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع، الأمر الذي أعطى الثقة وقلل من حالة عدم التأكد المرتبطة بالمعاملات في الاقتصاد الجزائري.

- كذلك نلاحظ وجود علاقة معنوية سلبية بين مؤشر حرية التعبير والمساءلة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في مؤشر حرية التعبير والمساءلة بـ 1 % تؤدي إلى انخفاض التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بـ 13 % ، أي أن مستوى حرية التعبير والمساءلة في الجزائر يؤثر سلبا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن تفسير ذلك بأنّ وسائل الإعلام في الجزائر خاصة الحكومية منها تبقى بعيدة عن طرح ومعالجة قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، فلا تثير مثل هذه القضايا في حصصها وبرامجها باستضافة مثلا خبراء اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين للبحث في سياسات أكثر نجاعة لتحفيز مثل هذه الاستثمارات، وتبقى دائما تشيد بالمنجزات التي تحققت فقط، وكذلك يلاحظ في الجزائر أن الإعلام المرئي بقي حكرا على الدولة فقط، فرغم أنّ أغلب دول العالم فتحت الباب للقنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة لا زالت الجزائر تحتكر هذا المجال، وهذا كان عاملا لجعل العلاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحرية التعبير والمساءلة.

خلاصة الفصل:

إنّ الوضع العام لمؤشرات الحكم الراشد في الجزائر مازال ضعيفا، لأنّ إشكالية الدولة الجزائرية تكمن في الغياب الفعلي للممارسات الواقعية للحكم بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية المعاشة، ولأنّ الحكم أصبح يمثل أهم العوامل الضرورية لتحسين وتهيئة المناخ الاستثماري للدولة المضيفة فإنه بناءا على تطوراته يمكن للمستثمر الأجنبي أن يتخذ قراراته الاستثمارية، وهذا ما أضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية خصوصا في الجزائر بسبب سلبية مؤشرات الحكم الراشد.

ومن خلال الدراسة القياسية تبين لنا أنّ مؤشري الاستقرار السياسي وحكم القانون لهما دورا ايجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على عكس حرية التعبير والمساءلة التي تؤثر سلبا على تدفق تلك الاستثمارات.

تمهيد الفصل:

نتيجة للدور المهم والحيوي الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة كواحدة من أهم مصادر التمويل الخارجي، للرفع من القدرات الإنتاجية، وتعزيز قواعد الإنتاج والتصدير لاقتصاديات الدول المضيفة وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين المهارات والخبرات الإدارية؛ بالإضافة إلى نقل التكنولوجيات الحديثة والإلمام بها، اشتد التنافس بين الدول لتهيئة بيئة الاستثمار من أجل استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والظفر بالمزايا السابقة، وهذا بمنح العديد من الحوافز والامتيازات المالية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، إضافة إلى أن قرار الشركات الأجنبية للاستثمار في بلد معين يتأثر بالعديد من العوامل والتي يأتي في مقدمتها، وجود الاستقرار السياسي وكذلك مدى توفر إطار قانوني ملائم وأطر تنظيمية للاستثمار بالإضافة إلى قدرة الحكومة على توفير المناخ الاستثمار الملائم، هذه العوامل أصبح يطلق عليها حديثا بمؤشرات الحكم الراشد.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالحكم الراشد من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

حظي موضوع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص بكثير من الاهتمام منذ مدة طويلة، من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين، وقد تعددت التعريفات التي صيغت للاستثمار الأجنبي المباشر، وكل تعريف يختلف عن الآخر من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه والغرض منه، لذا خصص هذا الجزء من الدراسة لمحاولة تحديد مفهوم دقيق وشامل للاستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة التطور التاريخي الذي مر به، وكذا التطرق إلى أهم أشكاله.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من إعطاء مفهوم للاستثمار والاستثمار الأجنبي:

فالاستثمار حسب الأستاذ غيتون Guitton هو: " العمل على زيادة أدوات الطاقة المتاحة، والاستثمار فيها لتحسين المستقبل من خلال الاتفاق على التضحية بالحاضر من أجل المستقبل"[1].

ويعرف الدكتور فريد النجار الاستثمار الأجنبي على أنه "كل استثمار يتم خارج موطنه، بحثا عن دولة مضيفة، سعيًا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، والمالية، والسياسية، سواءً لهدف مؤقت، أو لأجل محدد، أو لأجل طويل"[2].

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، فلقد وردت عدة تعاريف لمنظمات وهيئات دولية، وكذا لكتاب وباحثين اقتصاديين، نحاول أن نورد أهمها فيما يلي:

- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: United Nation Conférence on Trade and Développement(UNCTAD): يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس

[1] Boubaker Miloudi**, investissement et stratégies de développement**, entreprise nationale du livre, Alger, sans année, p15

[2] محند عميروش شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2012، ص15

مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي له الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى (البلد المستقبل للاستثمار)" [1].

- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): يرى صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، الذي يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[2].
- حسب الدكتور عبد السلام أبو قحف فإنه " ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة"[3].

كتعريف شامل للاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن القول أنّها:

تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكية الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة[4]، ويمكن أن يكون المستثمر الأجنبي فردا، أو شركة أجنبية، أو فرعا لأحد الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة، وحسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال

---

[1] علي سنوسي، إلياس سالم، **التسويق الدولي ودوره في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة في ضوء نظريات تدويل النشاط التسويقي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع عشر، دون ذكر السنة، ص 46.متاح على:
www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/9/12/14/1868 تاريخ الاطلاع: 2017/03/01، على الساعة 14:30.

[2] بلال لوعيل، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، 2015، ص126.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 ص ص 266،267.

[4] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، بدون طبعة، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 31.

ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر حق اتخاذ القرارات في المؤسسة.[1]

المطلب الثاني: لمحة عن تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المحطات التاريخية، وهذا ما سنحاول إيجازه في هذا المطلب[2].

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة، وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبحلول عام 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا وكانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليار دولار، وكانت الشركات البريطانية لا تزال أكبر المستثمرين، وقد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية، ولاسيما أمريكا اللاتينية وآسيا، خاصة في قطاعي الزراعة و التعدين والبنية الأساسية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات، وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع الاستثمار شيوعا، وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات استراتيجيات تنموية مستندة إلى

---

[1] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة فرع الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص33، متاح على:
http://bu.umc.edu.dz/theses/economie/AZAW2409.pdf
تاريخ الاطلاع: 2017/03/10، على الساعة 17:30.

[2] عيسى محمد الغزالي، **الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا –**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، 2004، ص ص 5،4، متاح على:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/84/84_develop_bridge33.pdf
تاريخ الاطلاع: 2017/03/16، على الساعة 12:25.

الاقتصاد الموجه والمغلق، وركزت على تنمية الصناعات المحلية، وساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكان من شأن ذلك أن شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا ملحوظا في تلك الحقبة.

أما في عقد التسعينات فقد كان تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسن أسعار السلع الأولية على مستويين، الأول في قطاع الصناعات الاستخراجية كالبترول والغاز، والثاني تولد نتيجة تحقق فوائض في موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية، والذي شكل مصدرا هاما لرأس المال القابل للاستثمار.

وقد أعيد تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية، وبالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اعتمادا على تلك القروض وأقل اهتماما بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد استمر هذا التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث عملت الدول النامية على استعادة الاستقرار الاقتصادي إثر هبوط أسعار السلع الأولية والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى اندلاع أزمة الديون. وقد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي، وتحرير بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي، وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكاستجابة لتلك التغيرات بدأت الاستثمارات الأجنبية بالتدفق نحو الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات، وقد تم توجيه جزء من تلك الاستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، وتركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات الموجهة للتصدير، متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل، وزيادة روابط السوق.

وفي عقد التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركا عبر الحدود الوطنية، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية. واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة، واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار، وتحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية[1].

وزاد عدد المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن، هذا وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم

[1] عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص5

تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

في الواقع لا يوجد اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة، وإلى الطبيعة المتجددة للشركات متعددة الجنسية من جهة أخرى، وفيما يلي نحاول أن نشير إلى أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1/ الاستثمار المشترك[1]

يقترح (Livingstone) في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي/وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة، أو قديمة، أو تنمية السوق، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا، وهذا النوع من الاستثمار يعتبر شكلا متميزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج، حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع.

من التعاريف السابقة للاستثمار المشترك يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية:

- ❖ اتفاق طويل الأجل بين استثمارين أحدهم أجنبي والآخر وطني لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرصا للاحتكاك؛
- ❖ الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع الخاص أو العام؛

[1] نفيسة ناصري، **أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية– دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورةفي العلوم الاقتصادية فرع مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص ص 10،11 متاح على:
http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/4391/1/Nassri-nafissa.mag.pdf
تاريخ الاطلاع: 2017/03/12 على الساعة 14:22.

- ❖ أنّ قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك؛
- ❖ ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر–الطرف الأجنبي أو الوطني–حصة في رأس المال بمعنى أنّ المشاركة في مشروع الاستثمار قد يكون من خلال تقديم طرف من رأس المال أو حصة منه، وعلى الطرف الآخر تقديم التكنولوجيا والخبرة والمعرفة أو تقديم المعلومات التسويقية.

2/ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[1]

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، وهذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء فروع للإنتاج، أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذه الشركات.

وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار المفضلة لدى الشركات متعددة الجنسية، نجد أنّ الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في بعض الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروعات الاستثمارية، وذلك بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواق الدول النامية.

يضاف إلى ما سبق أنّ المنطق يقول أنّ الوجود الأجنبي قائم بأثره السياسي والاقتصادي، طالما سمحت هذه الدول بدخول الاستثمارات، سواءٌ كان هذا على شكل استثمارات مشتركة، عقود بالترخيص لإنتاج سلعة معينة، أو عقود واتفاقيات الإدارة أو خلاف ذلك، فالاختلاف فقط يكمن في الدرجة وليس النوع، سواءٌ الاستثمار وشكله، أو الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوقعة أو المترتبة على التواجد الأجنبي، بل أنه من خلال وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية.

[1] نفيسة ناصري، مرجع سبق ذكره، ص11.

وهناك أشكال جديدة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في التالي[1]:

1- **المؤسسات المشتركة** Les Entreprises Conjointes: تعد المؤسسات المشتركة شكلا من أشكال التحالف الاستراتيجي حيث تفضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات، لأغراض السوق المحلية، أو السوق الإقليمية، أو للتصدير، وهو ينطبق مع شكل الاستثمارات المشتركة التي سبق ذكرها.

2- **اتفاقيات التراخيص**Les Accord de Licences :والتي بموجبها تلتزم الشركات الأجنبية اتجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا والمعارف التقنية مقابل دفع جزافي، وحصولها على نسبة من المبيعات والأرباح المحققة، بالإضافة إلى إمكانية اقتنائها لمواد أولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسويق بالمنتج.

3- **عقود التسيير (الإدارة)**Contrats de Gestion : والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد وذلك لقاء فوائد مادية.

4- **عقود منتج ومفتاح في اليد** Contrat Produit et clé en main: حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى على المشروع الاستثماري، وتقديم كافة تصميماته وطرق تشغيله والتكنولوجيا اللازمة له، وصيانته، وتتفاوت صلاحيات الشركات الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الاستغلال، كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج (عقد منتج في اليد).

5- **اتفاقيات توزيع الإنتاج** Accord de Partage de la production: يشيع استخدام هذا النوع من الاتفاقيات في قطاع المحروقات، حيث تلتزم الشركات الأجنبية بما لديها من قدرات تمويلية وتكنولوجية بالاستكشاف والتنقيب، مقابل حصولها على نسبة محددة من الإنتاج.

6- **عقود المناولة الدولية** La sous-traitance Internationale: وتسمى أيضا بالتعاقد من الباطن حيث تلتزم الشركة الأجنبية اتجاه الشركة الوطنية بإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج، أو

[1] عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 46،45.

توريد الآلات والمعدات وقطع الغيار الخاصة بمنتج معين، ويمكن التمييز بين أربع أنواع من عقود المناولة، وهي:

- ❖ عقد يكون بين مستثمرين مستقلان عن بعضهما في بلدان مختلفة، قد تكون واحدة متقدمة والأخرى نامية؛
- ❖ قد يكون بين فروع شركة متعددة الجنسية وشركة محلية داخل الدولة المضيفة؛
- ❖ قد يكون بين شركة متعددة الجنسية وإحدى فروعها أو بين فرعين من نفس الشركة متعددة الجنسية ولكن في بلدان مختلفة؛ أو يكون بين فرعين من فروع الشركات متعددة الجنسية، مختلفين وتقعان في نفس الدولة المضيفة.

7- **الاندماج والاستحواذ** Fusion et Acquisition: يقصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية، وقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث تستهدف من خلالها الشركات متعددة الجنسية تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة امتدادها الجغرافي وتوسيع حصتها في السوق العالمي[1].

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية تتمثل في العناصر التالية[2]:

1- يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي، حيث يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة مميزات أساسية باعتباره مصدراً أساسياً للموارد المالية خصوصاً للدول النامية، ومصدر للمعرفة، والخبرات الإدارية، وتوطين التكنولوجيا، وزيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة، مع خلق وظائف جديدة، و الحد من مشكلة البطالة، بالإضافة إلى تدريب العمالة الوطنية ودعم عمليات الأبحاث والتطوير، فضلا عن المزايا الأخرى التي يمكن أن تتحقق بطرق غير مباشرة

[1] عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص46

[2] Nooria Abd Mohammed, The Effects of Foreign Investment in the Arabic Local Investment Future An Analytical Measurement Study for Some of the Arabic Gulf States for the Period from 1992-2010, as a requirement for obtaining the degree of the Ph.D in Operations Research, St Clements University, british, 2012,p p 37-38, available on : http://stclements.edu/grad/gradnooria.pdf

وتتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال: إمداد الدولة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات بعدد من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول مثل رأس المال، التكنولوجية، المهارات الإدارية، كما أنها تعتبر قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا؛

2- إنّ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد فقط على توفير التمويل اللازم لشراء مصانع وآلات جديدة فحسب، بل تسمح بنقل التكنولوجيا والتنظيم والإدارة المتطورة من جانب أكثر تقدما إلى جانب المتلقي؛

3- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في مجال التنمية البشرية، فالمشروعات الاستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام في المدن الجديدة تعمل على خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية مما يساهم على حل جزء من مشكلة البطالة؛

4- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية، أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية، وهو ما يدفع بدوره إلي زيادة المدخرات وبالتالي زيادة الاستثمار؛

5- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان مدفوعاتها؛

6- انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة لتشابك العلاقات التي تربط بين الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية، مما يسهم في زيادة إنتاجيتها، وكفاءة إدارة هذه الشركات، كما ينعكس ذلك علي تطوير مؤسسات البيع المحلية التي تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

اهتم العديد من رجال الاقتصاد بالاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره ظاهرة اقتصادية هامة على المستوى الدولي، لهذا قدمت العديد من النظريات لتفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، مع تحديد مختلف المتغيرات والعوامل التي يفترض لها أن تؤثر على سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك هو الحال بالنسبة للمناخ الاستثماري الذي لقي اهتماما واسعا باعتباره عاملا هاما في استقطاب مثل هذه الاستثمارات معتمدين في ذلك على عدد من المؤشرات التقييمية التي تزكي القرارات الاستثمارية.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت النظريات التي تناولت تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض أهم هذه النظريات فيما يلي:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، والمنافسة التامة، وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط، حيث يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات[1].

وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي[2]:

1- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 55.

[2] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2010-2011، ص ص 12،11 متاح على:

http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/358/1/Kouidri-karima.mag.pdf

تاريخ الاطلاع:2017/03/21، على الساعة 13:45.

2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛

3- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛

4- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطني، ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية؛

5- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

ومن بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية "معدل العائد"[1]

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فهذه النظرية تفسر تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى عائد، وكان "أولين" (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول، فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة هو السبب الأول لحدوث هذا النوع من الاستثمار، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول.

لكن هذه النظرية كللت بالفشل الذريع وذلك لأسباب عديدة، أهمها أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي

[1] عمر متيجي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة الجزائر للفترة 1994–2006**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ومالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 2007-2008، ص 52.

المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر؛ وهذا ما دفع الاقتصاديين للبحث عن أفكار جديدة يمكنها تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثالث: نظرية عدم كمال السوق

تستند هذه النظرية إلى افتراض قد يكون واقعي إلى حد كبير، ويتمثل في أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة أو الكاملة، وبالذات في جانب العرض، حيث تعاني أسواق الدول النامية من نقص الإنتاج والعرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات وصغر حجمها، وضعف درجة التنوع فيها، ولذلك فإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها جوانب وعناصر قوة عديدة تجعلها أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية[1].

ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي[2]:

1- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛

2- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر في الشركات والمشروعات المحلية؛

3- قدرات تتيح لها تحقيق حجوم كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعر بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بكلفة وسعر أعلى؛

4- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

5- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور؛

6- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها، والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية؛

7- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية، والإدارية، والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك و وعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية، كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد

[1] حسن فليح خلف، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 180

[2] نفس المرجع السابق، ص 181

الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة، ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب[1].

الفرع الرابع: النظرية الانتقائية

تفيد النظرية الانتقائية لـ جون دنينج (J.Dunning) أن المستثمر الأجنبي يعمل على الانتقاء الدولي لاستثماراته للاستفادة من المزايا التي تتمتع بها الدول الأخرى[2]، وقد قام دنينج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع، وقد أوضح أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:[3]

1- **مزايا الملكية**: هي أول المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، وتتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج اقتصاديات الحجم؛

2- **مزايا الموقع**: أو المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي يجب أن تفوق مزايا شركات الدولة الأم؛ مثل اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة، حوافز استثمار مختلفة.

3- **مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية**: يمكن للشركة المستثمرة أن تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة، عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، وتقوم الشركة المستثمرة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي، وتخفيض تكلفة المعاملات، والتغلب على عدم تيقن المشتري، والتعويض عن غياب الأسواق المستقبلية، مع تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية التحكم في منافذ البيع...الخ.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 398.

[2] محمد إمام سعد، **البترودولار والاستثمار الأجنبي**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، 2014، ص 105.

[3] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص 33.

الجدول رقم (2-1): دخول الأسواق بحسب توفر المزايا تبعا للنموذج الانتقائي

أنماط دخول الأسواق	مزايا الملكية (O)	مزايا الموقع (L)	مزايا التدويل (I)
الاستثمار الأجنبي المباشر	**متوفر**	**متوفر**	**متوفر**
التصدير	**متوفر**	**غير متوفر**	**متوفر**
التعاقدات	**متوفر**	**غير متوفر**	**غير متوفر**

Source : Duning J.H, **International production and the Multinational entreprise**, 1981, p.32.

يلاحظ من الجدول السابق أن الشركة أمام ثلاثة خيارات لاختراق وخدمة السوق الخارجي، وذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك:[1]

1- **الخيار الأول** :خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق عند جمع المزايا الثلاث؛ مميزات احتكارية (O)، والتوطن (L)، والتدويل (I)؛

2- **الخيار الثاني** :خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، ويتحقق ذلك عند توفر مزايا احتكارية (O)، ومزايا التدويل (I).

3- **الخيار الثالث** :خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر مزايا احتكارية (O)؛ وعدم توفر مزايا التوطن والتدويل (أو الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية).

الفرع الخامس: نظرية الحماية

ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها؛ إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة، أي أن شركات الاستثمار الأجنبي تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير، والابتكارات التكنولوجية، والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها، وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات؛ حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها و للوصول إلى أهدافها[2].

[1] ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] حسن فليح خلف، مرجع سبق ذكره، ص 182.

يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن التي قد تكون أكثر فعالية، والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع لمختلف أنواعها على مستوى العالم، وهذا من خلال مواثيق متفق عليها والتي يقوم على تنفيذها منظمات دولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة، ومنه يمكن القول أنه لا يوجد مبرر لعملية الحماية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها، حيث بهذه الإجراءات أصبحت تقلل من الضوابط والسياسات الحكومية للدول المضيفة[1].

الفرع السادس: نظرية الموقع

إن محور اهتمام هذه النظرية هو التركيز على اختيار الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الشركات متعددة الجنسيات، بمعنى آخر إنها تركز على المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في الخارج، وكذلك على قراره الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار أو التصدير. و من أهم هذه المحددات: المناخ الاستثماري كمعرفة مدى قبول الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، مدى ثبات أسعار الصرف ونظام الضرائب، أي مدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصورة عامة، كما أن الإجراءات الحمائية أو ما يسمى بضوابط التجارة الخارجية والمتمثلة بصورة عامة في القيود المفروضة على التصدير والاستيراد تؤثر هي الأخرى على قرار الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في الدولة المضيفة، بالإضافة إلى ذلك نجد العوامل المرتبطة بالتكاليف، كالقرب من المواد الأولية، ومدى توافر الأيدي العاملة، ورؤوس الأموال، وكل التسهيلات الإنتاجية الأخرى، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة[2].

[1] فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص 35، متاح على:
http://www.univ-setif.dz/MMAGISTER/images/facultes/SEG/2010/sehnounefarouk.pdf
تاريخ الاطلاع:2017/03/14، على الساعة21:23.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص ص 402،403.

الفرع السابع: نظرية الموقع المعدلة

هذه النظرية امتداد وتطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، ويرجع تطوير هذه النظرية إلى "**روبوك وسيموندس**" حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل: المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية: فهي عوامل دافعة، وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة: في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة[1]، ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات **رويوك وسيموندس في** الجدول الموالي:

جدول رقم (2-2): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	الأمثلة
1-**خصائص المنتوج (السلعة)**	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج (الفنية، المالية، البشرية) ، خصائص العملية الإنتاجية.
2-**علاقات الدول المضيفة مع الدول الأخرى**	تضم النقل والاتصالات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية، السياسة التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع...الخ.
3-**الخصائص المميزة للدول المضيفة**	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر المواد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية...الخ.
العوامل الدافعة	**الأمثلة**
1-**الخصائص المميزة للشركة**	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة، القدرة النسبية للشركة على المنافس، ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	**الأمثلة**
1-**الخصائص المميزة للدول**	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتعيين، سياسات الاستثمار،

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 405

المضيفة	الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...الخ.
2-**الخصائص المميزة للدولة الأم**	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
3-**العوامل الدولية**	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 405.

من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ تميز هذه النظرية عن باقي النظريات، حيث تم الإشارة في هذه النظرية إلى العوامل الدافعة لشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ترجع للدولة الأم، من خلال الضمانات والحوافز التي تقدمها الدول الأم لهذه الشركات، وهذا نتيجة للعوامل البيئية التي تعاني منها الدول الأم منها حدة المنافسة في الأسواق المحلية، ارتفاع تكاليف العمالة...الخ[1].

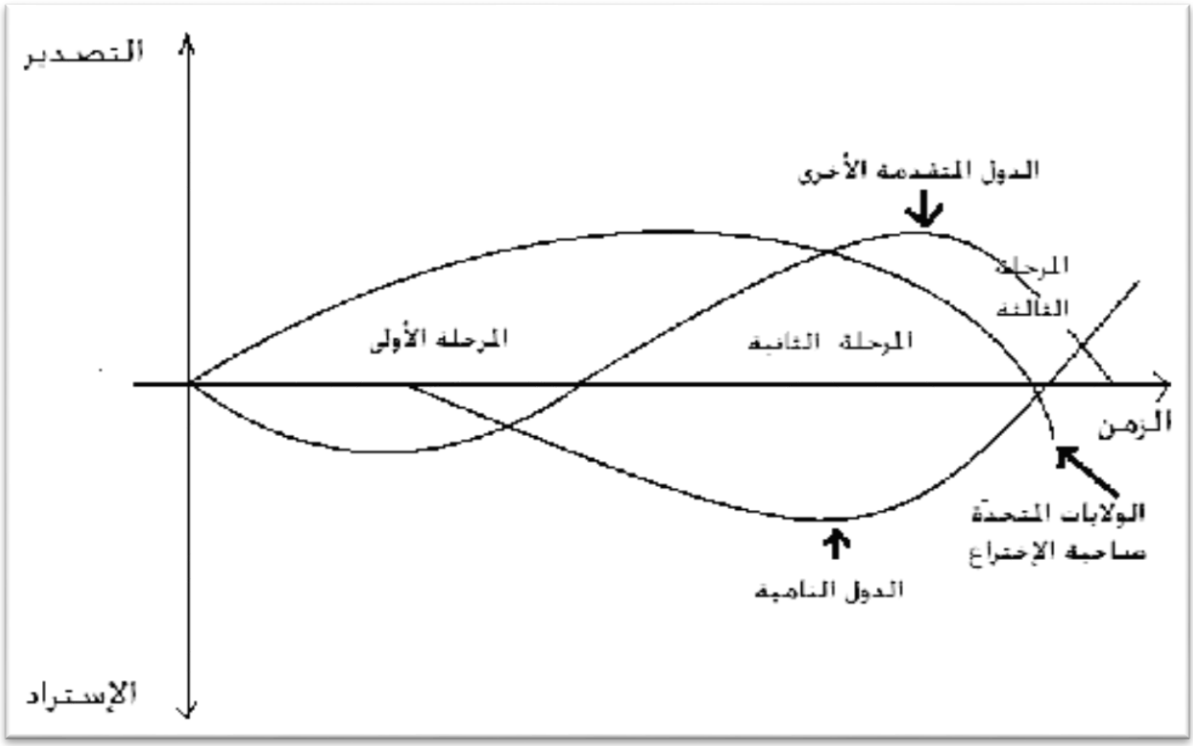
الفرع الثامن: نظرية دورة حياة المنتج

إن دورة حياة المنتج "**لفرنون Vernon**" تربط كل من التجارة والاستثمار المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية، حيث تأسس هذا النموذج بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية، أين تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، ففي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدم؛ أكد" **فرنون** "أن تميزها يعود أساسا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير وتخصيصها موارد مالية معتبرة كنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض؛ إذ يمكن لشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية مثلا، وهو ما يؤدي إلى تطوير منتوج بديل، ومن ثم البحث عن

[1] عبد السلام أبو قحف،مرجع سبق ذكره، ص 405.

استراتيجية بديلة للتوطن تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتوج في البلدان المضيفة[1]. في هذا السياق يميز" **فرنون** "بين ثلاثة مراحل في دورة حياة المنتج وهي:

الشكل رقم (2–1): دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 ، ص 401.

من خلال الشكل يتضح لنا أن هناك مجموعة من المراحل التي يمر بها المنتج الدولي منذ طرحه في السوق إلى أن تستطيع الدول النامية إنتاجه وتصديره وهي[2]:

1– **مرحلة المنتج الجديد**: تبدأ المرحلة الأولى عندما تتوافر مجموعة من الشروط التي تجعل الدول المخترعة تتميز بإحدى المميزات التي تمكنها من إنتاج منتج جديد؛ حيث نجد من بين هذه الشروط توافر اليد العاملة المؤهلة (العلماء والخبراء)، ورؤوس الأموال الكافية، بالإضافة إلى وجود طلب فعال نتيجة اتساع رقعة السوق الداخلي، ففي هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج من المنتج الدولي يفوق

[1] محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2007، ص 156.

[2] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، بدون طبعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص{165،168}.

مستوى الطلب المحلي هذا ما يدفع الشركات المنتجة إلى محاولة إيجاد أسواق خارجية لتصدير هذا الفائض من المنتج إليها.

2- **مرحلة النمو**: في هذه المرحلة تبدأ عملية التوسع الحقيقي بحيث يتم تسويق المنتج في أغلب الأسواق العالمية؛ نتيجة الطلب المتزايد للمستهلكين الأجانب على هذا المنتج وهذا ما ينجم عنه تحقيق أرباح طائلة.

3- **مرحلة النضوج**: في هذه المرحلة تبدأ الدول المتقدمة الأخرى بإنتاج هذا المنتج، أو تقوم الشركات المخترعة الأم بإنتاج هذا المنتج في الدول الأجنبية وذلك نتيجة ظهور منافسين جدد، حيث يتم اختيار هذه الدول على أساس توفر تكاليف إنتاج أقل.

4- **مرحلة الانحدار والتدهور**: في هذه المرحلة تسود المنافسة الكاملة، حيث تبدأ صادرات الدول المخترعة في الانخفاض وتضعف قدرة الشركات الأم على الاستمرار نتيجة انخفاض التكاليف في الدول الأخرى، ومنه تبدأ دول الشركات الأصلية في استيراد نفس السلع من الدول الأخرى.

ومن أهم عيوب هذه النظرية أنه ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة؛ ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية[1].

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تحديد المحددات والعوامل المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدة نقاط؛ حيث تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما دون أخرى نتيجة عدة عوامل جذب راجعة للدولة المضيفة، وسنلخص أهم هذه النقاط فيما يلي:

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي خاصة؛ لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري، منها[2]:

[1] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[2] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص ص 52،51.

1- حجم السوق المحلية واحتمالات النمو: يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي الطلب الجاري، أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

2- استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية: تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية؛ المالية؛ الضرائب؛ التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين، والشفافية في المعاملات المالية، فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخوصصة) يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر وتغيير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي.

3- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يعد معدل نمو (GDP) من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف، والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو (GDP) وحجم التدفقات الواردة.

4- سعر الصرف: يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

5- تكلفة اليد العاملة: تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من اجل تعظيم الربحية؛ ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول، وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها؛ بالإضافة إلى كونها مساعدة على التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعابها.

6- معدل التضخم: إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى، وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات[1].

[1] عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الرابعة، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1998، ص 76.

7- توفر البنية التحتية الملائمة: تتمثل في شبكات النقل (البري؛ البحري؛ والجوي)؛ شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة (نفط؛ كهرباء؛ وغاز)؛ فوجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن مهام الدول المضيفة توفير مثل هذه البنية المناسبة[1].

8- توفر المناطق الحرة :لهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب، إضافة إلى العوامل سابقة الذكر التي يمكن أن يتميز بها البلد المضيف، فبوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق، وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر[2].

الفرع الثاني: المحددات السياسية

يتأرجح الاستقرار السياسي بين ترتيبه في المقام الأول أو الثاني كعامل جذب للاستثمارات، ويعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب، وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي، في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير[3]. وترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي، وتأخذ الأشكال التالية[4]:

1- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة للمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض.

2- التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة.

---

[1] غريب بولرباح، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 102، متاح على:

http://rcweb.luedld.net/rc10/A1009.pdf

تاريخ الاطلاع:2017/02/13، على الساعة12:14.

[2] نفس المرجع السابق، ص 103.

[3] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[4] جواد شوقي ناجي وعلي هيثم ناجي، **إدارة الأعمال الدولية**، بدون طبعة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 114.

3- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.

4- الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.

وإذا تساءلنا عن مصادر الخطر السياسي؛ سنحصل على إجابة تفيد أن هناك مصادر عدة لهذا الخطر كما هو مبين في الجدول رقم (2-3)؛ والآثار التي قد تتركها على الشركات متعددة الجنسية.

الجدول رقم (2-3): أسباب وآثار الخطر السياسي على الشركات متعددة الجنسية

مصادر الخطر	الأيديولوجية السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي؛ التأميم؛ الصراعات المسلحة؛ الانقلاب العسكري؛ الحقد والعداء للأجانب.
الآثار على أعمال الشركات متعددة الجنسية	**1-** التجريد من الملكية أو المصادرة، **2-** قيود عملياتية: * قيود التحويل؛ * ملكية محلية؛ * متطلبات إنتاجية؛ * قيود على العمالة، **3-** نكث الوعد وفسخ العقد، **4-** قيود تمايزية: * ضرائب مقصودة؛ * رسوم جمركية؛ * تعليمات التوظيف والعمالة؛ * الأجور ونوع الملكية؛ * متطلبات بخصوص الإنتاج، **5-** أضرار مادية وتهديدات للأجانب وممتلكاتهم.

المصدر: جواد شوقي ناجي وعلي هيثم ناجي، **إدارة الأعمال الدولية**، بدون طبعة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 114.

الفرع الثالث: المحددات القانونية والتنظيمية

هذا النوع من المحددات يعتمد على قدرة الدولة المضيفة في بناء أسس قانونية تمتاز بالاستقرار والتوافق مع التشريعات الدولية، مما يعطي ضمانات للمستثمر الأجنبي عن مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها وكذلك عن مدى قدرة الدولة المضيفة من خلال أجهزتها الإدارية الهادفة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لدخول المستثمرات الأجنبية، ويمكن تناول هذا النوع من المحددات عبر النقاط التالية:

1- **توفر إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر**: إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم وينظم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة والمحددة لاتجاهاته، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار لابد من توافره على قانون موحد للاستثمار واضح، متسق شفاف ويتوافق مع التنظيمات الدولية، وكذا وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثلما ذكرنا سابقا، بالإضافة إلى توفر هيكل أو نظام قضائي مستقل قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛ و وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري؛ تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة؛ فضلا عن إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي[1].

2- **الحوافز الضريبية والمالية**[2]: رغم محدودية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها في حالة وجود العوامل المحفزة السابقة يكون لها تأثير في جذب الاستثمارات، وهذه الحوافز تتمثل في:

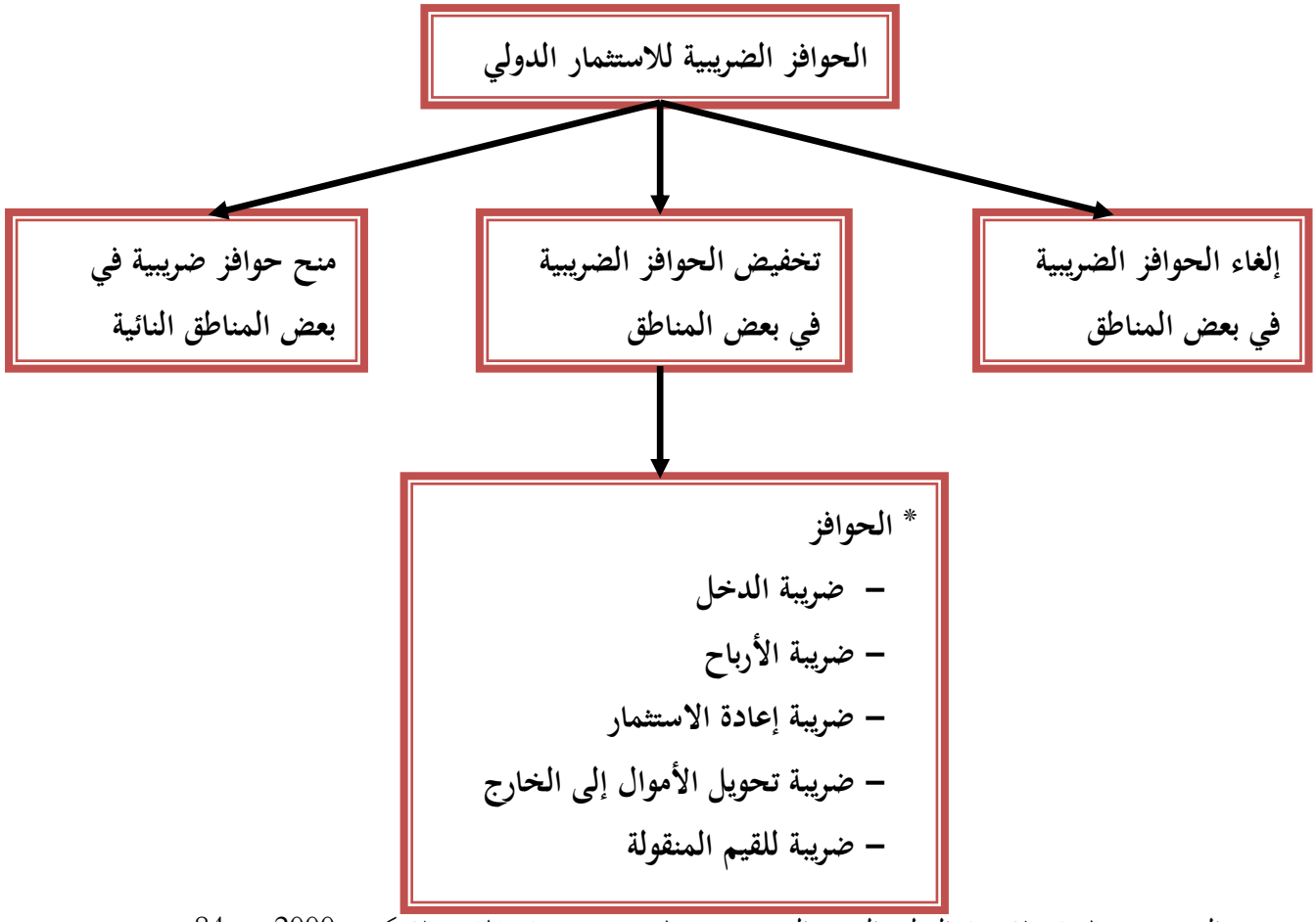
- ❖ وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية؛
- ❖ خفض التعريفة الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة؛
- ❖ تحفيز البحوث التي تهدف إلى تطوير للمنتجات القائمة أو التي تسعى إلى ابتكارات جديدة؛
- ❖ تحفيز التوظيف بتقديم مبالغ نقدية للشركات التي تخلق مناصب شغل جديدة؛
- ❖ التشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة؛
- ❖ توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة على المستوى العام.

وعلى أساس أن هذه الحوافز سهلة التحقيق على الواقع مقرونة بالعوامل المحفزة السابقة؛ فإن الدول تتنافس فيما بينها لتقديم أحسن العروض؛ ويظهر ذلك من خلال تقاريرUNCTAD السنوية للاستثمار العالمي وعدد القوانين واللوائح المعدلة من اجل جذب الاستثمارات. ويمكن إجمال هذه الأنواع من الحوافز المالية في الشكل التالي:

[1] أميرة حسب الله، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] غريب بولرباح، مرجع سبق ذكره، ص 104.

الشكل رقم (2-2): هيكل نماذج الحوافز الضريبية



المصدر: فريد النجار، الاستثمار **الدولي والتنسيق الضريبي**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2000، ص 84.

3- **توفر إطار قانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية**: يساهم وجود نظم قانونية لحماية الملكية الفكرية كتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي، وتشجيع الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى تشجيع وحماية نقل التقنية وتوطينها في الدول المضيفة وحماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري، في توفير بيئة تشريعية مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية[1].

4- **إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي**: تنشئ الدول عادة أجهزة وهيئات حكومية تتولى تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية، وقد تكون بالاشتراك مع هيئات دولية للاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى مهام تسويق وترويج مشروعات الاستثمار محليا ودوليا كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتلاءم مع متطلبات التنمية

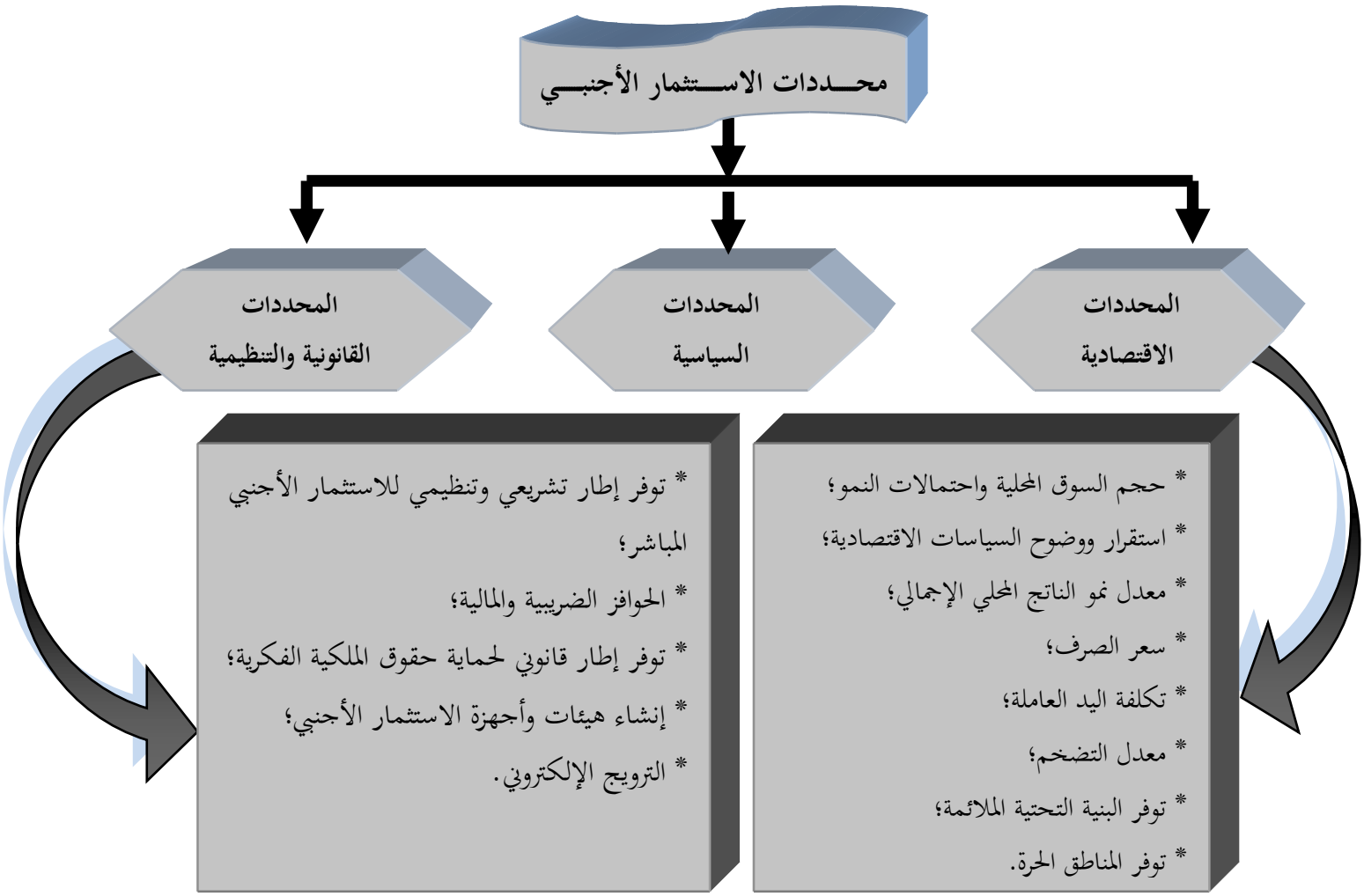
[1] غريب بولرباح، مرجع سبق ذكره، ص 104.

والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدول، فكلما كانت هذه الأجهزة فعالة وتعمل بكفاءة تساعد في خلق مناخ استثماري محفز[1].

5- **الترويج الإلكتروني**: نظرا للمنافسة القوية التي تواجه الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن لهذه الدول اعتماد الترويج الالكتروني لعرض إمكاناتها، فعن طريقه أصبح من السهل الحصول على البيانات والمعلومات الاستثمارية التي يحتاجها المستثمرون الأجانب حول الدول، مثل: تحليل بيئة الأعمال؛ اتجاهات الاستثمارات الواردة؛ المؤشرات الاقتصادية، الخدمات المقدمة؛ التشريعات؛ الحوافز ... إلخ[2].

ويمكن تلخيص أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): مخطط يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبين.

[1] عبد السلام أبو قحف، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 343.

[2] غريب بولرباح، مرجع سبق ذكره، ص 104.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار ومؤشرات تقييمه

يعتبر المناخ الاستثماري حصيلة الظروف التي تؤثر على القرار الاستثماري؛ نظرا للأهمية الاستراتيجية التي يلعبها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث يرتبط هذا المناخ بالعديد من المؤشرات الدولية التي تعتبر وسيلة وأداة مهمة لتزكية القرار الاستثماري.

الفرع الأول: المناخ الاستثماري

حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار هو: " مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية "[1].

كما يمثل تعبير مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال وتوطنها فالأوضاع العامة للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الإداري للدولة وما يتميز به البلد المضيف من خصائص جغرافية وديموغرافية، مما يعكس على توفر عناصر الإنتاج وما يشيده البلد المضيف من بنى تحتية ثم خطط الدولة وبرامجها الاقتصادية وموازناتها، ومدى مساهمتها في تحقيق نمو متوازن مع الداخل و الخارج، وطبيعة السوق السائدة بالدولة وآليته، النظام القانوني ومدى كماله ووضوحه وثباته وتوازنه بما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر تدخل في تعريف مناخ الاستثمار، حيث تعتبر هذه العناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وغالبية العناصر المذكورة متغيرات يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له[2].

---

[1] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص ص 8،9.

[2] خيرة خيالي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص 14، متاح على: https://bu.univ-ouargla.dz/Theses%20DOCTORAT/Khayali_Khaira_Doctorat.pdf
تاريخ الاطلاع:2017/03/25، على الساعة 14:20.

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

هناك عدة مؤشرات تستخدم في تقييم المناخ الاستثماري نذكر منها:

1/ مؤشر الحرية الاقتصادية[1]: يصدر معهد "هيرتاج Herrtage " بالتعاون مع صحيفة " وال ستريت جورنال" منذ عام 1995 مؤشر الحرية الاقتصادي، لغرض قياس درجة التضييق التي تمارسها السلطة (الحكومة) في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويغطي المؤشر 161 دولة وتدخل 157 دولة في مؤشر عام 2006 بينهما 22 دولة عربية، وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس درجة تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى 10 عوامل تشمل:

- ❖ السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)؛
- ❖ وضع الإدارة المالية لموازنات الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)؛
- ❖ حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- ❖ السياسة النقدية مؤشر التضخم؛
- ❖ تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ❖ وضع القطاع المصرفي والتحويل،
- ❖ مستوى الأجور والأسعار؛
- ❖ حقوق الملكية الفردية؛
- ❖ لتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛
- ❖ أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، ويمكن تقييم هذا المؤشر كما يلي:

- ❖ (1-1.95): يدل على حرية اقتصادية كاملة؛
- ❖ (2-2.95): يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

[1] وليد بيبي، **آلية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية–دراسة حالة دول شمال إفريقيا–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص ص 138-139، متاح على:
http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/7549
تاريخ الاطلاع: 2017/03/14، على الساعة 16:14.

- (3-3.95): يدل على ضعف الحرية الاقتصادية؛
- (4-5.00): يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

تعني الحرية الاقتصادية في مفهومها العريض حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول، وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة، ويساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، و وجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، حيث ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، ويدعم عمليات الترويج للاستثمار من أجل استقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

2/ مؤشر الشفافية: تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر الشفافية(أو مؤشر النظرة للفساد) منذ عام 1995، كمؤشر مركب يعكس درجة تحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات متعددة الجنسية، لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات، ويغطي المؤشر 163 دولة منها 16 دولة عربية، كما تصدر المنظمة أيضا مؤشر الرشوة الذي يعنى برصد الرشوة لكونها من أسوء مظاهر الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدول ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد أهم المعوقات[2]. ويمكن تقييم هذا المؤشر كما يلي[3]:

- صفر(0) : يعني درجة فساد عالية؛
- (10): يعني درجة شفافية عالية؛
- ما بين (5-10): مستويات متدرجة من الشفافية.

تنبه منظمة الشفافية من ضرورة الحذر عند مقارنة البيانات من سنة لأخرى بسبب كون المؤشر يستند إلى مسحات رأي ترسل إلى عينات مختارة ومختلفة وليس إلى مقاييس إحصائية للأداء.

[1] عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 157.
[2] وليد بيبي، مرجع سبق ذكره، ص 139.
[3] عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

3/ مؤشر الضبابية[1]: تصدر شركة " برايس ووترهاوس كويرز "مؤشر الضبابية (أو عدم الوضوح) منذ عام 2001 لغرض قياس درجة الوضوح والدقة في الممارسات السائدة والمتعارف عليها في الدول، وتأثيرها على كلفة رأس المال من حيث كلفته الاقتصادية، دون الخوض في الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والثقافية لهذه الممارسات، وجاء إطلاقها للمؤشر في إطار دراسة متكاملة قامت بها حول تأثير التغير في السياسات ودرجة الشفافية على النمو الاقتصادي والاستثمار.

ويستند مؤشر الضبابية إلى خمس مجالات تشمل:

- ❖ الفساد؛
- ❖ النظام القضائي؛
- ❖ السياسة الاقتصادية الكلية ضمنها السياسة المالية للحكومة؛
- ❖ معاير المحاسبة ضمنها سلامة ممارسة الشركات وتوافر المعلومات؛
- ❖ الإطار المؤسساتي.

ويمكن تقييم هذا المؤشر كما يلي:

- ❖ نسبة منخفضة من المؤشر تدل على ارتفاع درجة الوضوح والشفافية وصلاح الحكم والإدارة؛
- ❖ نسبة مرتفعة للمؤشر تدل على خطورة حالة الضبابية وعدم الوضوح في الدولة.

يعتبر مؤشر الضبابية أداة تحليلية مهمة في خدمة الحكومات لتحديد أبرز معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويفيد أنه كلما ركزت الدولة على الشفافية ومحاربة الفساد، وتحسين البيئة التشريعية والمؤسسية والاقتصادية، وأفضل الممارسات المحاسبية والمالية زادت قدرتها على استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية التي تدعم النمو الاقتصادي وتعزز الازدهار.

4/ مؤشر سهولة أداء الأعمال[2]: تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال كمؤشر مركب في إطار قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على وضع قطاع الشركات

---

[1] عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 163،164.

[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 72، متاح على:

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/8753/1/BADACHE_ABDELKRIM.pdf

تاريخ الاطلاع:2017/03/28، على الساعة 17:30.

الصغيرة و متوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للقياس و المقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي يغطيها المؤشر، بحيث تتنبه الدول المعنية إلى كامل العقبات الإجرائية لتعمل على معالجتها وتحسين مناخها الاستثماري. يتكون هذا المؤشر المركب من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة الأعمال ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات الأخرى، بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح.

5/ مؤشر التنمية البشرية[1]: وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية (الصحة التعليم ومعدل دخل الفرد)، ويتم احتساب المؤشر على أساس متوسط ثلاث مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم الذي تم تحقيقه على مدى خمس سنوات في ثلاثة أبعاد رئيسية من التنمية البشرية:

- ❖ طول العمر: ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85سنة؛
- ❖ المعرفة: ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين 0 % و100% ؛
- ❖ مستوى المعيشة: ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000دولار.

ويصنف هذا المؤشر الدول إلى ثلاثة أصناف كالتالي:

- ❖ 80% تنمية بشرية مرتفعة؛
- ❖ من 50 % إلى أقل من 80 % تنمية بشرية متوسطة؛
- ❖ أقل من 50% تنمية بشرية منخفضة.

6/ مؤشر (كوف) للعولمة[2]: يصدر هذا المؤشر عن معهد Kof السويسري المتخصص في دراسات الدورة الاقتصادية، يعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

يحسب هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة: العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية والعولمة السياسية كما يوضحه الجدول التالي:

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] نفس المرجع السابق، ص 70.

الجدول رقم (2-4): مكونات مؤشر كوف للعولمة

المؤشر	عناصر المؤشر
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية (8 عناصر) الوزن النسبي 34%	• حصة التجارة للناتج المحلي الإجمالي؛ • حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي؛ • حصة الاستثمار المحفظي للناتج المحلي الإجمالي؛ • دخول الرعايا الأجانب؛ • عوائق على الإيرادات؛ *معدل التعريفة الجمركية؛ • نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات الجارية؛ • قيود على الحساب الرأسمالي.
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية (11 عنصرا) الوزن النسبي37 %	• حجم المكالمات مع العالم الخارجي؛ • نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي؛ • الحصة من السياحة الدولية؛ • كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية؛ • نسبة الأجانب من إجمالي السكان؛ • عدد خطوط الهاتف الثابت؛ • عدد مزودي خدمة الانترنت؛ • عدد مستخدمي الانترنت؛ • عدد مشتركي خدمة الكيبل؛ • عدد الصحف اليومية؛ • نسبة الاستماع للإذاعة.
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة السياسية (3 عناصر) الوزن النسبي28 %	• عدد السفارات في القطر؛ • عضوية المنظمات الدولية؛ • المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.

المصدر: عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 71.

7/ مؤشر إمكانية الأسواق الناهضة[1]: يركز هذا المؤشر على قياس وتصنيف" إمكانية الأسواق"بهدف تمكين الشركات متعددة الجنسية من التقييس المقارن لأداء هذه الأسواق مع بعضها البعض، ويتم الاستناد عند إعداد المؤشر على أحدث بيانات تم استقصاؤها من عدة مصادر منها: البنك الدولي، إتحاد المواصلات الدولي، معهد هريتيج فاريندیشن، ومنظمة فريدوم هاوس ومجلة اليرموني؛ سنوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2–5): مكونات وأوزان المؤشرات الفرعية لمؤشر إمكانية الأسواق الناهضة

المؤشر الفرعي	الوزن	عناصر المؤشر
-حجم السوق	20 %	-عدد السكان في المدن؛ -معدل استهلاك الكهرباء.
معدل نمو السوق	12 %	– معدل استهلاك مصادر الطاقة التجارية عبر سلسة زمنية = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
كثافة السوق	14%	–معدل دخل الفرد؛ –حصة الاستهلاك الخاص للناتج المحلي الإجمالي.
قابلية السوق الاستهلاكية	10%	–حصة الطبقة المتوسطة في الدولة في الاستهلاك /الدخل
البنية التحتية التجارية للسوق	14%	–عدد خطوط الهاتف الثابت؛ – عدد مشتركي الهاتف المحمول؛ –عدد أجهزة الحاسوب؛ –مساحة الطرق المعبدة ؛ – عدد مزودي خدمت الإنترنت؛– عدد محلات التجزئة بالنسبة للسكان؛ –عدد أجهزة التلفاز.
الحرية الاقتصادية	10%	–مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر من معهد هوريتج؛ – مؤشر الحرية السياسية الصادر عن " فريدوم هاوس.
مدى انفتاح السوق	02%	–نسبة الواردات من الولايات المتحدة للفرد؛ – حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي.
المخاطر القطرية	08%	-تقويم المخاطر القطرية للدولة وفق المؤشر اليرموني.

المصدر: عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة فرع الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص 171.

[1] عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 171،170.

8/ المؤشر المركب للمخاطر القطرية[1]: يصدر عن مجموعة بي آر أس (*PRS GROUP*) شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، وغرضه قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أول تعامل تجاري مع البلد المضيف وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، ويستند المؤشر المركب على ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية ويشكل نسبة 50% من المؤشر المركب، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25% ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25%، ويمكن تقييم المؤشر كما يلي:

- ❖ من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛
- ❖ من 50.0 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة؛
- ❖ من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة؛
- ❖ من 70.0 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة؛
- ❖ من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

9/ مؤشر التنافسية العالمي: هو مؤشر لقياس قدرة الدول على النمو ومنافسة الدول الأخرى، في التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام احدث التقنيات، وتحسين مناخ الأعمال يصدر عن المنتدى الاقتصادي الدولي دافوس منذ عام 1979، ويستند هذا المؤشر إلى اثني عشرة عامل، تشمل وضع المؤسسات، ومستوى تطور البنية التحتية ، مستوى الإبداع، الاستقرار الاقتصادي الكلي، والصحة والتربية التعليم العالي والتكوين، فعالية سوق السلع، فعالية سوق العمالة، تطور سوق المالية، وحجم السوق وتطور الأعمال، ويتضمن كل منها عدة مؤشرات فرعية، يقدر عددها الإجمالي بـ 107.

ترتبط درجة تنافسية الدولة بدرجة الاستقرار السياسي، ومدى عمق الممارسة الديمقراطية مع استقرار الاقتصاد الكلي، وترتب الدول وفق هذا المؤشر إلى دول ذات تنافسية عالية، أو ذات تنافسية متوسطة، أو ذات تنافسية متدنية[2].

[1] وليد بيبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 140،141.

[2] محند شلغوم عميروش، مرجع سبق ذكره، ص114.

المبحث الثالث: تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال هذا المبحث سوف نتعرض إلى أهم قنوات تأثير مؤشرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، انطلاقا من مؤشر حرية التعبير والمساءلة ثم الاستقرار السياسي، ثم فعالية الحكومة، ونوعية الأطر التنظيمية، ثم مؤشر مراقبة الفساد، لنصل في الأخير إلى مؤشر سيادة القانون.

المطلب الأول: تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية السياسية

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح مدى تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية السياسية وهذا بتناول مؤشر حرية التعبير ومؤشر الاستقرار السياسي.

الفرع الأول: تأثر حرية التعبير والمساءلة على الاستثمار الأجنبي المباشر

من وسائل الديمقراطية ضمان كل الحقوق المدنية والسياسية التي تمكن الأفراد من التعبير عن آرائهم بحرية وممارسة حقوقهم السياسية بكل حرية، مما يوفر الحرية السياسية التي تخول لأفراد الشعب التعبير عن آرائهم والمساءلة والمشاركة في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين[1]،بحث تعكس الديمقراطية مصداقية السياسات العامة للدولة، ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمر من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية، والمخاطر بالدولة المضيفة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والدولة المضيفة، لذلك فلا بد وأن يأخذ في اعتباره المخاطر السياسية في الدولة المضيفة[2].

---

[1] أحمد صابور حوحو، **مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة الفكر**، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دون ذكر السنة، ص 326، متاح على:

http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r5/mf5a19.pdf

تاريخ الاطلاع:2017/03/15، على الساعة 22:12.

[2] صادق صفيح، **الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد " دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة، أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص ص 125-126، متاح على:

http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/7141/1/investissement-direct-etranger- bonne-gouvernance-flux-algerie.Doc.pdf

تاريخ الاطلاع : 22/ 2015/01، على الساعة 20:30

الفرع الثاني: تأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر

تفيد الكثير من الأبحاث التي أنجزت أن هناك ارتباط سلبي بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملية الاستثمار تتوقف على مدى توفر الاستقرار السياسي والأمني، إذ لا يمكن تصور انتقال رؤوس الأموال إلى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل ارتفاع المردودية المتوقعة من عملية الاستثمار، ويعود ذلك إلى اتصاف رأس المال بالحذر والخوف الشديد، وبالتالي فهو يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار، كما تتطلب عملية استثمار رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة افقأ زمنيًا متوسط أو طويل الأجل لكي يتمكن المستثمر الأجنبي من تغطية تكاليفه وتحقيق الأرباح[1].

ولقد أكدت العديد من الدراسات الميدانية على العلاقة السلبية بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغياب الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، منها دراسة Basi سنة 1963 التي أوضحت أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية، كما أكدت ذلك الدراسة التي قام بها Petrochilas سنة 1984 في اليونان للفترة (1955-1978)، وقد تم تدعيم نتائج الدراسات السابقة بأعمال Schneider وFrey سنة 1985 والتي شملت 54 دولة نامية[2].

ومن بين مظاهر عدم الاستقرار السياسي التعاقب السريع للحكومات مما ينعكس سلبيا في عدم استقرار السياسات الاقتصادية وبالتالي عدم وضوح الخطوط العريضة لاقتصاديات الدول المضيفة، إضافة إلى انتشار الخلافات السياسية وتحولها إلى عنف واندلاع الحروب الأهلية، لذلك فالاستقرار السياسي هو ضمان الحفاظ على رأس مال المستثمر الأجنبي وعدم تعرضه إلى مختلف المخاطر السياسية الأخرى كالتأميم والمصادرة ونزع الملكية، ويصبو الاستقرار السياسي إلى الحد من المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب، وغياب الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية في الدول المضيفة التي تأثر سلبا على مصالح المستثمر الأجنبي، وبالتالي فان ضرورة تقوية أسس الحكم الرشيد في المجال السياسي ينعكس إيجابيا على اطمئنان المستثمر الأجنبي[3].

[1] محند عميروش شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص ص 82،83.

[2] عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[3] نفس المرجع السابق، ص 55.

المطلب الثاني: تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاقتصادية

إنّ للحكم الراشد تأثير واضح وجلي على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاقتصادية وذلك من خلال كل من مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر نوعية الأطر التنظيمية، وهذا ما سنوضح من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: فعالية الحكومة وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

في واقع الأمر يظل الدور الذي ينبغي على الحكومات أن تلعبه في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المحور الأساسي الذي تدور حوله العديد من مناقشات واضعي السياسات، فلابد أن يكون من ضمن اهتمام حكومة الدولة المضيفة، تسهيل عملية إدماج المستثمر الأجنبي في الوسط الاجتماعي و الثقافي، نظرا لتركيز المستثمر الأجنبي على نمط المعيشة، ونوعية التعليم، ومستوى الخدمات الصحية وتكلفتها، وتوفر دور الثقافة، ومعدل الفقر، ومعدل البطالة، العادات والتقاليد ، نشاطات النقابات العمالية(عدد و مدة الإضرابات)، واللغات المستعملة ، ومستوى الجريمة ، والتفاوت المسجل في توزيع الدخل، ومدى تفضيل المستهلكين بالدول المضيفة للمنتج الوطني على غيره، ومستوى ترحيبهم بالأجانب ككل.

ولابد للدول المضيفة أن تلعب الدور المنوط بها في توفير الأمن والاستقرار الاجتماعيين، ونشر الطمأنينة بين أفراد المجتمع، وتهيئة الرأي العام للتعامل الإيجابي مع المستثمر الأجنبي.

ولقد توصل أوجوروا سنة 1978، وكونتر اكتور 1991 إلى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي على جانب كبير من الأهمية في شرح تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره يقلل من حالات عدم اليقين لدى المستثمر المحتمل، ويشجع المستثمر الموجود على زيادة حجم استثماراته وربما إعادة استثمار أرباحه[1].

الفرع الثاني: نوعية الأطر التنظيمية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

إنّ قدرة أي دولة على جذب الاستمارات الأجنبية المباشرة، تكمن في وجود أطر تنظيمية تنظم أنشطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بإنشاء جهاز يكون قائم بذاته لأجل القيام بمختلف المهام التي تخص تنظيمه، تدعيمه وترويجه، وهذا ما نصت عليه أغلب تشريعات الدول المضيفة، وتم تحديد مهامه في[2]:

- تنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة؛

[1] محند شلغوم عميروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 84،83.

[2] نفس المرجع السابق، ص97.

- منح الموافقات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعد دراستها؛
- متابعة ومراقبة إنجازات المستثمرين الأجانب ومدى تطبيقهم للالتزامات المتفق عليها؛
- تقديم المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدية وحل المشكلات التي تواجه المستثمر الأجنبي؛
- الترويج لفرص الاستثمار داخليا وخارجيا من خلال توفير المعلومات والبيانات المختلفة ووضع قوائم تحدد ترتيب الأولويات للمجالات الاستثمارية التي يحتاج إليها الاقتصاد؛

كما تساهم جودة اللوائح والإجراءات التنظيمية للدولة في تهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي" الاقتصاد المؤسسي" الذي يتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية في زيادة حجم الاستثمارات في الدولة، فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات إدارية، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والعكس صحيح. فإن جودة الأطر المؤسسية المرتبطة باللوائح والتنظيمات تمكن من تعظيم الاستفادة الحقيقية من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Matthias.B,José.L,2006)، التي أشارت إلى أنه لكي يتم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الأمر يتطلب تحسين جودة اللوائح والتنظيمات في الدول المضيفة[1].

كما أن جودة الأطر المؤسسية التنظيمية تأثر على قرار التوطّن للمستثمر الأجنبي وبصفة خاصة في المشاريع ذات الصلة بالبنية الأساسية (التحتية) بالدول النامية، الأمر الذي دفع حكومات هذه الدول إلى تبني قواعد وآليات تتميز بالمصداقية في السياسات المعلنة عن الإيرادات والتكاليف المرتبطة بالخوصصة، إضافة إلى جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحديد الأسعار والأرباح، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Colin.K,David.P,Yin-Fang,2006)[2] أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مشروعات البنية الأساسية تتأثر ايجابيا بفعالية الأطر المؤسسية المرتبطة باللوائح والإجراءات التنظيمية بالدول المضيفة، نظرا لان مثل هذه المشروعات تحتاج إلى استثمارات ضخمة، علاوة على أنها طويلة الأجل.

[1] صادق صفيح، مرجع سبق ذكره، ص ص 149،150.

[2] Colin K, David P, and Yin-Fang Z, Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing Countries, Does Regulation Make a Difference, Transnational Corporations, Vol 15, No1, 2006, p 149,available on: http://unctad.org/en/Docs/iteiit20061_en.pdf ,Date of Arrival 20/03/2017 On the hour 14:30

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن المشكلة الرئيسية ليست في مدى وجود القيود واللوائح التنظيمية أو عدم وجودها، ولكن المشكلة تتمثل في مدى كون هذه اللوائح والتنظيمات مصممة ومعدة بشكل يحفز ويشجع على المنافسة، ويتم تنفيذها في جو من الشفافية بعيدا عن الممارسات المرتبطة بالفساد والشكل الذي يساهم في تحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي اللازم لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

المطلب الثالث: تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الإدارية

لدراسة تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الإدارية يجب دراسة تأثير مؤشر سيادة القانون ومؤشر مراقبة الفساد وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: سيادة القانون (النظام القانوني) وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

يترجم النظام القانوني السياسات الاقتصادية في صورة قواعد وإجراءات سواء من حيث القواعد التي يحتويها أو المؤسسات المسؤولة عن تطبيقها أو نظام القضاء، ويجب أن تكون هذه القوانين واضحة ومعروفة لأن عملية الاستثمار تتطلب إعداد تنظيم قانوني متكامل قدر الإمكان يعامل المستثمر الأجنبي على أسس ثابتة وواضحة، ولا يقتصر على تحديد المزايا التي يتمتع بها فقط، بل يجب أن يتسع هذا التنظيم ليشمل مختلف جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر، بدءاً بطرق جذبه مروراً إلى طرق معاملته وحمايته وانتهاءاً بتصفيته ولبلوغ ذلك يجب على التشريعات أن:

- تتميز بالتفاصيل الدقيقة التي تعالج كل المسائل الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالعملية الاستثمارية بالإضافة إلى تبنيها للوائح التنفيذية؛
- تتصف بالديناميكية والعمل على تطويرها بشكل دائم وتحديثها بشكل يتناسب مع التطورات والمستجدات المختلفة، أي من دون المساس بمبدأ استقرار التشريع لتوليد الثقة لدى المستثمر الأجنبي؛

[1] صادق صفيح، مرجع سبق ذكره، ص154.

[2] محند عميروش شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص {96،93}.

- الاستفادة من تجارب بعض الدول التي نصت تشريعاتها على معاملة الخسائر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في حالات الطوارئ بنفس معاملة المستثمر المحلي، وخضوع المستثمر الأجنبي للدستور وبالتالي تمتعه بأرفع وأسمى قواعد الحماية التشريعية.

ويجب أن يشمل الجانب القانوني إضافة إلى التشريعات الخاصة بالاستثمار وكيفية معاملته على مختلف التشريعات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، ومنع الاحتكار ودعم المنافسة، ومحاربة القطاع الموازي وقوانين الشركات والخصخصة، وقوانين تحرير التجارة ورأس المال، ولا يمكن لهذه القوانين أن تمارس تأثيراً إيجابياً في المستثمر الأجنبي إلا إذا تأكد أنه سوف يتم تنفيذها وتجسيدها، لذلك لابد أن تكفل الجهة التنفيذية (الحكومة) تحويل هذه التشريعات إلى إجراءات فعلية واضحة ومستقرة.

تشير دراسة (john.H, 2003) في هذا الصدد عن العلاقة بين دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام والاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة تتمثل في مدى عدالة وشفافية ومصداقية النظام القضائي والتشريعي وسيادة القانون، خاصة في ظل توجه معظم الدول نحو اقتصاد السوق فهي تحتاج إلى تبني سياسات واستراتيجيات لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعديل الأطر المؤسسية والتشريعية لتفعيل دور القانون، بهدف خلق مناخ استثماري مستقر قابل للتنبؤ بالسياسات المتوقّعة وبما يحقّق حماية للحقوق والممتلكات وأيضا يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ومن المهم القول بأن دور النظام القانوني ليس هو زيادة المزايا ولكن تقليل احتمالات المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية، وينبغي ألا يكون النظام القانوني للاستثمار عرضة للتغيير من وقت إلى آخر دون ضرورة حيث يؤدي سرعة تغيرها إلى عدم إتاحة الفرص الكافية لتعديل أوضاع المستثمرين بما يتناسب مع التغيرات الجديدة[2].

[1] صادق صفيح، مرجع سبق ذكره، ص ص 154،155.

[2] جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2015/2014، ص 58، متاح على:
http://theses.univ-batna.dz/index.php?option=com_docman&task=doc_details&gid=4709&Itemid=2
تاريخ الاطلاع 2015/03/22 على الساعة 14:30.

الفرع الثاني: مراقبة الفساد وتأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر متوقعة الاستفادة من الخبرات التكنولوجية والإدارية التي ينطوي عليها هذا الاستثمار، ومع ذلك فإنّ نوعية الحكم للدولة تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وقد يمثل الفساد على وجه التحديد ضريبة تدعو إلى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال الدراسة التي قام بها د.شانغ جين ويي (wei,2000a) تحت عنوان " العولمة و التجربة الآسيوية " فإن للفساد أثراً سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المعنية، علما أنّ هذا الأثر كبير من الناحية الكمية، وبالتالي لا يمكن للبلد الذي يسوده أن يستفيد تماما من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجلب للبلد المضيف تكنولوجيا جديدة ومهارات إدارية حديثة[1].

إضافة إلى ما سبق فإن الفساد يساهم في تدني كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار، وإساءة توجيهها وزيادة تكلفتها، بالإضافة إلى تداخل الوساطات في اختيار المشاريع الإنشائية وانتشار الغش مما يسفر على تدني المنشآت القاعدية العامة، كما يعمل الفساد على إضعاف الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، ما يخلق جواً من عدم اليقين ويقلل الحوافز المشجعة للمستثمرين الأجانب، ويعتبره المستثمرون بمثابة ضريبة على أعمالهم وعنصر مهم في رفع المخاطرة التي تقترن باستثماراتهم[2].

وبالتالي فإن إرساء مبادئ الحكم الراشد خاصة الشفافية والمساءلة وحكم القانون من بين أهم استراتيجيات مكافحة الفساد، باعتبار أنّ الفساد هو في الأساس مشكلة حكم لذا ينبغي من البداية الاختيار الأمثل للمسؤولين مهما اختلفت وظائفهم ودرجاتهم، وضرورة انسجام السياسات مع القانون وقواعد الحكم الراشد، بهدف تهيئة المناخ بما يتناسب ومتطلبات الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

بناءا على ما سبق تمكّنا من التعرف على آليات تأثير الجوانب المختلف للحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تمكّنا من التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الحكم الراشد تعدّ من أهم العوامل المؤثّرة

[1] أحمد يحي سعيدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، 2015، ص 169.
[2] شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 60.
[3] نفس المرجع السابق، ص{63،59}.

في المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، وبالتالي تؤثّر على قدرة هذه الدول على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

[1] صادق صفيح، مرجع سبق ذكره، ص 156.

خلاصة الفصل:

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ذو أهمية كبيرة باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الدولي البديل للمديونية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وتعمل الدول على ترقيته وتحفيزه بتهيئة المناخ الملائم له من كل النواحي، محاولة في ذلك التقليل من المعوقات التي تعترض انسياب تدفق مثل هذا النوع من الاستثمارات.

كما أن العمل على تعظيم المنافع، وتقليص الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، بحيث أنه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيا على البلد المضيف، يمكن أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه.

ويعتبر الحكم الراشد من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لما له من دور في تهيئة المناخ الاستثماري الأمثل الذي يساعد ويحفز في جذب المستثمر الأجنبي ليقوم بالاستثمار في هذه الدول.

الملحق رقم 01: نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable : FDI
Method : Least Squares
Date : 05/16/17 Time : 19:07
Sample : 1999 2015
Included observations : 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.197461	0.825991	2.660394	0.0239
CC	-0.020345	0.022590	-0.900610	0.3890
GE	-0.023660	0.046741	-0.506188	0.6237
PS	0.118118	0.050145	2.355504	0.0403
RL	0.065950	0.033428	1.972910	0.0768
RQ	-0.014044	0.019971	-0.703222	0.4980
VA	-0.124581	0.046758	-2.664381	0.0237

R-squared	0.558816	Mean dependent var	1.128235
Adjusted R-squared	0.294106	S.D. dependent var	0.595023
S.E. of regression	0.499924	Akaike info criterion	1.744179
Sum squared resid	2.499238	Schwarz criterion	2.087267
Log likelihood	-7.825520	Hannan-Quinn criter.	1.778282
F-statistic	2.111050	Durbin-Watson stat	2.436906
Prob (F-statistic)	0.141710		

Estimation Command :
==========
LS FDI C CC GE PS RL RQ VA

Estimation Equation :
==========
FDI = C(1) + C(2)*CC + C(3)*GE + C(4)*PS + C(5)*RL + C(6)*RQ + C(7)*VA

Substituted Coefficients :
==========
FDI = 2.19746093866 - 0.0203446137956*CC - 0.0236595259645*GE + 0.118117813036*PS + 0.0659497645789*RL - 0.0140438536084*RQ - 0.124581195166*VA

الملحق رقم02: نتائج إعادة تقدير النموذج

Dependent Variable : FDI
Method : Stepwise Regression
Date : 05/17/17 Time : 12:08
Sample : 1999 2015
Included observations : 17
Number of always included regressors: 4
No search regressors
Selection method : Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.575414	0.511466	3.080194	0.0088
PS	0.085852	0.036910	2.325981	0.0368
RL	0.043585	0.018231	2.390761	0.0326
VA	-0.130649	0.038485	-3.394824	0.0048

R-squared	0.500159	Mean dependent var	1.128235
Adjusted R-squared	0.384811	S.D. dependent var	0.595023
S.E. of regression	0.466701	Akaike info criterion	1.516066
Sum squared resid	2.831522	Schwarz criterion	1.712117
Log likelihood	-8.886564	Hannan-Quinn criter.	1.535554
F-statistic	4.336093	Durbin-Watson stat	2.406466
Prob (F-statistic)	0.025196		

Selection Summary

No regressors were chosen by the stepwise routine

Estimation Command :
==========
STEPLS FDI C PS RL VA

Estimation Equation :
==========
FDI = C(1) + C(2)*PS + C(3)*RL + C(4)*VA

Substituted Coefficients :
==========
FDI = 1.57541389257 + 0.0858519829248*PS + 0.043584927447*RL - 0.130648849228*VA

الملحق رقم **03**: إختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.632387	Prob. F(1,12)	0.2255
Obs*R-squared	2.035636	Prob. Chi-Square(1)	0.1536

Test Equation :
Dependent Variable : RESID
Method : Least Squares
Date : 05/17/17 Time : 12:53
Sample : 1999 2015
Included observations : 17
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.117274	0.507826	-0.230933	0.8213
PS	-0.012319	0.037311	-0.330165	0.7470
RL	0.009541	0.019306	0.494220	0.6301
VA	0.000957	0.037589	0.025469	0.9801
RESID (-1)	-0.421890	0.330208	-1.277649	0.2255

R-squared	0.119743	Mean dependent var	-2.22E-16
Adjusted R-squared	-0.173676	S.D. dependent var	0.420678
S.E. of regression	0.455747	Akaike info criterion	1.506172
Sum squared resid	2.492466	Schwarz criterion	1.751234
Log likelihood	-7.802459	Hannan-Quinn criter.	1.530531
F-statistic	0.408097	Durbin-Watson stat	2.145675
Prob (F-statistic)	0.799458		

الملحق رقم **04**: إختبار White

Heteroskedasticity Test : White

F-statistic	7.949948	Prob. F(9,7)	0.0061
Obs*R-squared	15.48503	Prob. Chi-Square(9)	0.0784
Scaled explained SS	5.948757	Prob. Chi-Square(9)	0.7450

Test Equation :
Dependent Variable : RESID^2
Method : Least Squares
Date : 05/17/17 Time : 12:58
Sample : 1999 2015
Included observations : 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.403259	0.566312	4.243702	0.0038
PS^2	-0.006543	0.003790	-1.726441	0.1279
PS*RL	-0.003083	0.001379	-2.236544	0.0604
PS*VA	0.001928	0.005240	0.367938	0.7238
PS	0.232293	0.047615	4.878609	0.0018
RL^2	0.003337	0.000686	4.866619	0.0018
RL*VA	-0.005501	0.001555	-3.538325	0.0095
RL	-0.031243	0.033629	-0.929044	0.3838
VA^2	0.010873	0.002706	4.018474	0.0051
VA	-0.333571	0.094578	-3.526947	0.0096

R-squared	0.910884	Mean dependent var	0.166560
Adjusted R-squared	0.796307	S.D. dependent var	0.196795
S.E. of regression	0.088818	Akaike info criterion	-1.715286
Sum squared resid	0.055221	Schwarz criterion	-1.225160
Log likelihood	24.57993	Hannan-Quinn criter.	-1.666567
F-statistic	7.949948	Durbin-Watson stat	1.420661
Prob (F-statistic)	0.006128		

الملحق رقم **05**: إختبار Chow

Chow Breakpoint Test : 2007
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample : 1999 2015

F-statistic	0.445468	Prob. F(4,9)	0.7735
Log likelihood ratio	3.070911	Prob. Chi-Square(4)	0.5460
Wald Statistic	1.781874	Prob. Chi-Square(4)	0.7758

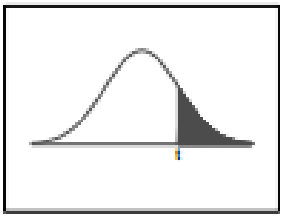
الملحق رقم **06**: إختبار VIF

Variance Inflation Factors
Date : 05/17/17 Time : 12:48
Sample : 1999 2015
Included observations : 17

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.261597	20.41765	NA
PS	0.001362	14.90713	1.860163
RL	0.000332	19.53777	1.567126
VA	0.001481	46.28230	2.405823

الملحق رقم 07: توزيع t–student

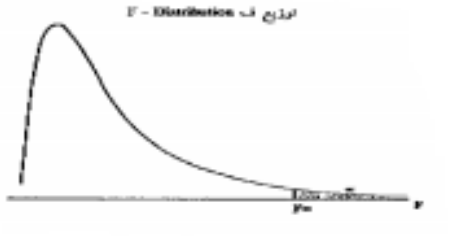
t-Distribution Table



The shaded area is equal to α for $t = t_{\alpha}$.

df	$t_{.100}$	$t_{.050}$	$t_{.025}$	$t_{.010}$	$t_{.005}$
1	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
2	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
3	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
4	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
5	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
6	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
7	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499
8	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
9	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
10	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
11	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
12	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
13	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
14	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
15	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947
16	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
17	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
18	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
19	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
20	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
21	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
22	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
23	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
24	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
25	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
26	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
27	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
28	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
29	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
30	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
32	1.309	1.694	2.037	2.449	2.738
34	1.307	1.691	2.032	2.441	2.728
36	1.306	1.688	2.028	2.434	2.719
38	1.304	1.686	2.024	2.429	2.712
∞	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576

الملحق رقم**08**: توزيع F-distribution



الصف الأول $\alpha = .05$ والصف الثاني $\alpha = .01$
مثال $F_{5,7}(.05)=3.97$ و $F_{5,7}(.01)=7.46$

درجات حرية البسط / درجات حرية المقام	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
1	161	200	216	225	230	234	237	239	241	242	243	244
	4.052	4.999	5.403	5.625	5.764	5.859	5.928	5.981	6.022	6.056	6.082	6.106
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.36	19.37	19.38	19.39	19.40	19.41
	98.49	99.00	99.17	99.25	99.30	99.33	99.36	99.37	99.39	99.40	99.41	99.42
3	10.13	9.55	9.28	9.12	9.01	8.94	8.88	8.84	8.81	8.78	8.76	8.74
	34.12	30.82	29.46	28.71	28.24	27.91	27.67	27.49	27.34	27.23	27.13	27.05
4	7.71	6.94	6.59	6.39	6.26	6.16	6.09	6.04	6.00	5.96	5.93	5.91
	21.20	18.00	16.69	15.98	15.52	15.21	14.98	14.80	14.66	14.54	14.45	14.37
5	6.61	5.79	5.41	5.19	5.05	4.95	4.88	4.82	4.78	4.74	4.70	4.68
	16.26	13.27	12.06	11.39	10.97	10.67	10.45	10.29	10.15	10.05	9.96	9.89
6	5.99	5.14	4.76	4.53	4.39	4.28	4.21	4.15	4.10	4.06	4.03	4.00
	13.74	10.92	9.78	9.15	8.75	8.47	8.26	8.10	7.98	7.87	7.79	7.72
7	5.59	4.74	4.35	4.12	3.97	3.87	3.79	3.73	3.68	3.63	3.60	3.57
	12.25	9.55	8.45	7.85	7.46	7.19	7.00	6.84	6.71	6.62	6.54	6.47
8	5.32	4.46	4.07	3.84	3.69	3.58	3.50	3.44	3.39	3.34	3.31	3.28
	11.26	8.65	7.59	7.01	6.63	6.37	6.19	6.03	5.91	5.82	5.74	5.67
9	5.12	4.26	3.86	3.63	3.48	3.37	3.29	3.23	3.18	3.13	3.10	3.07
	10.56	8.02	6.99	6.42	6.06	5.80	5.62	5.47	5.35	5.26	5.18	5.11
10	4.96	4.10	3.71	3.48	3.33	3.22	3.14	3.07	3.02	2.97	2.94	2.91
	10.04	7.56	6.55	5.99	5.64	5.39	5.21	5.06	4.95	4.85	4.78	4.71
11	4.84	3.98	3.59	3.36	3.20	3.09	3.01	2.95	2.90	2.86	2.82	2.79
	9.65	7.20	6.22	5.67	5.32	5.07	4.88	4.74	4.63	4.54	4.46	4.40
12	4.75	3.88	3.49	3.26	3.11	3.00	2.92	2.85	2.80	2.76	2.72	2.69
	9.33	6.93	5.95	5.41	5.06	4.82	4.65	4.50	4.39	4.30	4.22	4.16
13	4.67	3.80	3.41	3.18	3.02	2.92	2.84	2.77	2.72	2.67	2.63	2.60
	9.07	6.70	5.74	5.20	4.86	4.62	4.44	4.30	4.19	4.10	4.02	3.96
14	4.60	3.74	3.34	3.11	2.96	2.85	2.77	2.70	2.65	2.60	2.56	2.53
	8.86	6.51	5.56	5.03	4.69	4.46	4.28	4.14	4.03	3.94	3.86	3.80
15	4.54	3.68	3.29	3.06	2.90	2.79	2.70	2.64	2.59	2.55	2.51	2.48
	8.68	6.36	5.42	4.89	4.56	4.32	4.14	4.00	3.89	3.80	3.73	3.67
16	4.49	3.63	3.24	3.01	2.85	2.74	2.66	2.59	2.54	2.49	2.45	2.42
	8.53	6.23	5.29	4.77	4.44	4.20	4.03	3.89	3.78	3.69	3.61	3.55
17	4.45	3.59	3.20	2.96	2.81	2.70	2.62	2.55	2.50	2.45	2.41	2.38
	8.40	6.11	5.18	4.67	4.34	4.10	3.93	3.79	3.68	3.59	3.52	3.45
18	4.41	3.55	3.16	2.93	2.77	2.66	2.58	2.51	2.46	2.41	2.37	2.34
	8.28	6.01	5.09	4.28	4.25	4.01	3.85	3.71	3.60	3.51	3.44	2.37

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الحكم الراشد وإبراز تأثيره في تهيئة المناخ الاستثماري بالجزائر، لأنّ جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب نظاما للحكم يتسم بالشفافية والمساءلة والمشاركة، ويكون مؤسسا على مبادئ الحكم الراشد لضمان راحة وحقوق المستثمر الأجنبي داخل البلد المضيف.

كما هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وهذا بالاعتماد على القياس الاقتصادي عن طريق بناء نموذج قياسي وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية يحتوي على متغيرات الحكم الراشد باعتبارها متغيرات مستقلة، ومتغير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

وقد توصلت الدراسة إلى أنّ كلا من الاستقرار السياسي وحكم القانون لهما تأثير إيجابي، بينما تؤثر حرية التعبير والمساءلة سلبا على التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر، أما بالنسبة لضبط الفساد وفعالية الحكومة ونوعية الأطر التنظيمية فلا تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوارد للجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الحكم الراشد، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، المجتمع المدني.

Abstract

The purpose of this study is to research the subject of Good governance and to highlight its impact on the creation of the investment climate in Algeria, because attracting the largest amount of foreign direct investment requires a transparent, accountable and participatory system of government, founded on the principles of good governance to ensure the convenience and rights of the foreign investor within the host country.

The study also aimed at measuring the impact of Good governance on the inflow of foreign direct investment in Algeria, depending on economic measurement by building a standard model using the ordinary minor squares contain adult governance variables as separate variables, and FDI flows as a proportion of GDP (**Gross domestic product**) as a dependent variable.

The study found that both political stability and the rule of law have a positive impact, while freedom of expression and accountability negatively affect the investment flows contained to Algeria, as for the control of corruption, the effectiveness of the Government and the quality of regulatory frameworks, it does not affect Algeria's foreign investment inflows.

إهداء

إلى لؤلؤة تتلألأ يوماً بعد يوم وتضيء أعماق البحار

إلى زهرة فاقت كل الزهور وشمعة يشع منها النور ونسمة عطرِ أزكى

من كل العطور أمي الغالية حفظها الله.

إلى مدرسة الأخلاق التي تعلمت فيها الدين والأدب

إلى من تعذب من أجلنا وشقي لمرضنا إلى من عمل على راحتنا وسهر

علينا إلى من صبر في تربيتنا وواجه المتاعب من أجل إرضائنا

أبي العزيز حفظه الله وأدامه تاجاً على رؤوسنا.

إلى روح جدي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، إلى جدتي الغالية

التي سقتني بحبها وحنانها حفظها الله وأطال عمرها.

إلى من هم سندي في الحياة، وضلالي في الحر الهجير أخوتي الأحبة

هشام، مروان، عيسى حفظهم الله.

إلى كل عائلة بن نعيجة أعمامي وعماتي

إلى أخوالي حفظهم الله.

إلى أصدقائي ورفقاء دربي: سلامي، عبد السميع، ميلود.

وإلى من كان لها الفضل الكبير بعد الله عز وجل في إنجاز هذا العمل

زميلتي وردة عرجي.

إلى كل من هم في قلبي ولم يسعهم قلبي حفظكم الله.

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة.

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير (والدي العزيز حفظه الله).

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة حفظها الله).

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي أختي الغالية فتحية وزوجها صالح أخي بلال وزوجته وسام، حبيب قلبي أخي محمد أمين، توأم روحي أختي وغاليتي يسرى، بهجتي وسروري مدللي الصغير هود نابت.

إلى كل أفراد عائلتي أعمامي وعماتي، أخوالي، وخالاتي

إلى قناديل الذكريات، إلى الذين أحبتهم وأحبوني: رندة، رانيا، جميلة، أمينة، حبيبة، سعاد، نسيمة، إيمان، إيمان.

إلى من رافقني في كل خطوة في الحياة، إلى من كان لي سندا ومعينا، إلى زميلي منير بن نعيجة.

إلى كل يعزهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

مذكرة

خاتمـــــة:

على ضوء ما سبق توصلنا إلى أن مصطلح الحكم الراشد أصبح يعبر عن منظور جديد لإدارة شؤون الدولة والمجتمع كإطار ضامن ونزيه لتسيير الموارد الطبيعية والبشرية على قاعدة الفعالية والعدالة والتمكين وهذا ما أكسبه اهتمام متزايد من قبل مختلف المنظمات العالمية والإقليمية، ولأهميته البالغة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وكذا الدور الفعال الذي يلعبه في تحقيق خصائص وصفات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر كمصدر خارجي لتمويل التنمية في البلدان المضيفة، هذا ما دفع بدول العالم بصفة عامة والدولة النامية على وجه الخصوص إلى القيام بإصلاحات مؤسسية بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

تبعا لذلك، حاولت هذه الدراسة توضيح مدى تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، لذا تطرقت إلى تحليل مؤشرات الحكم الراشد وعلاقتها بمستوى تدفق هذا النوع من الاستثمارات، وقد تبين بأنه بغية زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابدّ من تطبيق سياسات اقتصادية، وقانونية، وإدارية، فّلا استقرار أمني الذي عاشته الجزائر في مرحلة مضت دفعها للقيام بإجراءات عديدة، منها قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية، التي أعطت نتائج معتبرة وهذا ما أدى إلى التحسن التدريجي لمناخ الاستثمار واستعادة ثقة المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر، كما انتهجت جملة من الإجراءات القانونية والإصلاحات، كقانون النقد والقرض وقوانين تطوير الاستثمار، بالإضافة إلى إصدار العديد من المراسيم بغية توضيح العلاقات بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، كما تم توقيع عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية لمحاربة الفساد، كل هذه الإصلاحات والقوانين والإجراءات كانت تصب في الحكم الراشد من أجل التشجيع عل زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نتائج الدراسة:

1-النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

تم التوصل من خلال الدراسة النظرية إلى مجموعة من النتائج حول تأثير مؤشرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي كانت كالتالي:

- ❖ أن موضوع الحكم الراشد موضوع متشعب، وهذا لشموله جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وتحقيق الحكم الراشد يستلزم التعاون بين مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.
- ❖ تطبيق الحكم الراشد في الجزائر كان دون المستوى المطلوب، والذي تميز بالضعف الشديد خلال فترة الدراسة(1996-2015)، ويتبن ذلك من خلال سلبية الأرقام المقاسة لكافة مؤشراته، وكذلك الترتيب المئوي للجزائر الذي لم يتعدى 50 %.
- ❖ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالعديد من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية كاستقرار ووضوح السياسات الاقتصادية، وتوفر الإطار التشريعي والتنظيمي ...الخ، وهذه العوامل كلها تصب في مفهوم إدارة الحكم الراشد.
- ❖ هناك تأثير مباشر بين مؤشرات الحكم الراشد المتمثلة في " مؤشر حرية التعبير والمساءلة، ومؤشر الاستقرار السياسي، ومؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر نوعية الأطر التنظيمية، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر مراقبة الفساد" والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا لما يوفره الحكم الراشد من مناخ ملائم لاستقطاب وجذب هذا النوع من الاستثمارات.
- ❖ بالرغم من تميز الجزائر عن باقي الدول الإفريقية بمواردها الطبيعية والبشرية إلا أنها لا تزال تحتل المراتب الأخيرة في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع إلى عدم تطبيق مبادئ الحكم الراشد التي أصبحت تعتبر عامل فعال في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم.

2/ النتائج المتعلقة بالجانب القياسي:

توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى أن معظم مؤشرات الحكم الراشد تأثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر الوافدة إلى الجزائر، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- ❖ الحكم الراشد يؤثر نسبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويظهر ذلك من خلال معامل التحديد R^2 والذي بلغت درجته 0,50.
- ❖ عدم وجود تأثير لكل من مؤشر ضبط الفساد، ومؤشر نوعية الأطر التنظيمية، ومؤشر فعالية الحكومة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بحيث يظهر ذلك من خلال عدم معنويتهم والتي بلغت على التوالي 0.38 , 0.62 , 0.49 .

هناك ثلاث مؤشرات للحكم الراشد لها تأثير على التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا التأثير كان على النحو التالي:

- ❖ وجود تأثير إيجابي لمؤشر الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.
- ❖ وجود تأثير إيجابي لمؤشر حكم القانون على الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر.
- ❖ وجود تأثير سلبي لمؤشر حرية التعبير والمساءلة على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ إن مؤشر حرية التعبير والمساءلة كان له أكبر تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

الاقتراحات:

لتهيئة المناخ الاستثماري بالجزائر وتفعيل دور الحكم الراشد قمنا باقتراح جملة من التوصيات:

- ❖ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لابدّ من التركيز على الإصلاحات المؤسسية جنبا إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية؛
- ❖ على الحكومة الجزائرية إعطاء أهمية أكبر لمبادئ الحكم الراشد في سياستها الحكومية، وذلك بالعمل على القضاء على البيروقراطية في الإدارات العمومية وكذلك الاعتماد على ممارسات الشفافية والمساءلة والمشاركة؛
- ❖ ضرورة تفعيل التكامل بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بغية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ❖ ضرورة تطوير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها مؤسسة ترويجية للاستثمار حتى تتسم بالكفاءة والاتصال على نطاق واسع بالمستثمرين الأجانب، وكذا إعادة النظر في الحوافز الموجهة للمستثمر الأجنبي.
- ❖ التركيز على الاستثمار والشراكة في القطاعات الاقتصادية التي تتجدد مواردها وتسمح بانطلاق الآلة الإنتاجية في كل القطاعات.
- ❖ الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أفاق الدراسة:

- ❖ الحكم الراشد في الجزائر (الواقع والتحديات).
- ❖ الحكم الراشد وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي في الدول العربية.



الحمد لله حمدا كبيرا طيبا مباركا فيه، غير مكفي ولا مستغني عنه.

نتقدم بأسمى كلمات الشكر والتقدير والتي سطرتها قلوبنا قبل أقلامنا والتي تظل قليلة أمام ما قدمتم لنا إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

نتقدم إليك أستاذتنا الفاضلة " نسيمة شراطي " بسفينة شكر بحرها الاحترام والتقدير لما بذلتي من تعاون ومن خطى خيرة لها سابق الفضل في تحقيق أهدافنا، ونسأل المولى القدير أن يجعلها في موازين حسناتك يوم القيامة.

والى كل من ساهم في إتمام هذا العمل ومد لنا يد العون والمساعدة، ونخص بالذكر الأستاذة وردة موساوي، الأستاذ جغلاف علي.

إلى كل من علمنا وأزال غيمة جهل مررنا بها برياح العلم الطيبة

ولكل من أعاد رسم ملامحنا وصحح عثراتنا، نبعث

لهم تحية شكر واحترام.

فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
1–1	فواعل الحكم الراشد	14
2–1	خصائص الحكم الراشد	23
1–2	دورة حياة المنتج الدولي	47
2–2	هيكل نماذج الحوافز الضريبية	53
3–2	مخطط يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	54
1–3	سيادة القانون في الجزائر (2013–2015)	83
2–3	نزاهة الخدمة المدنية في الجزائر (2013–2015)	87
3–3	مدركات الفساد حسب الطرف الفاعل في الجزائر 2016 (%)	88
4–3	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	89
5–3	اختبار Jarque–Bera	107
6–3	اختبار CUSUM	107

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــــــــــــــــــوان	الصفحة
1-2	دخول الأسواق بحسب توفر المزايا تبعا للنموذج الانتقائي	43
2-2	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	45
3-2	أسباب وآثار الخطر السياسي على الشركات متعددة الجنسية	51
4-2	مكونات مؤشر كوف للعولمة	60
5-2	مكونات وأوزان المؤشرات الفرعية لمؤشر إمكانية الأسواق الناهضة	61
1-3	تطور مؤشر حرية التعبير والمساءلة خلال الفترة 1996-2015	74
2-3	تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة " 1996-2015	76
3-3	تطور مؤشر نوعية الأطر التنظيمية خلال الفترة (1996-2015)	78
4-3	تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة " 1996-2015"	80
5-3	تطور مؤشر حكم القانون (1996-2015)	83
6-3	تطور مؤشر مراقبة (ضبط) الفساد (1996-2015)	86
7-3	نتائج تقدير النموذج	101
8-3	نتائج إعادة تقدير النموذج	104
9-3	اختبار Breush-Godfery	106
10-3	اختبار White	106
11-3	اختبار Chow	108
12-3	اختبار VIF	109

فهـرس المحتويـــــات

المحتويـــــــــــات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	**I**
فهرس المحتويات	**II–IV**
فهرس الجداول	**V**
فهرس الأشكال	**VI**
فهرس الملاحق	**VII**
مقدمة	**أ–و**
الفصل الأول: الحكـــم الراشـــــــد	
تمهيد الفصل	**02**
المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد	**03**
المطلب الأول: أسباب ظهور الحكم الراشد	**03**
المطلب الثاني: تطور مفهوم الحكم الراشد	**06**
المطلب الثالث: مفهوم الحكم الراشد	**08**
المبحث الثاني: الحكم الراشد (أهميته، فواعله وأبعاده)	**10**
المطلب الأول: أهمية وأهداف الحكم الراشد	**11**
المطلب الثاني: فواعل الحكم الراشد	**12**
المطلب الثالث: أبعاد الحكم الراشد	**15**
المبحث الثالث: خصائص ومؤشرات الحكم الراشد وطرق قياسه	**18**
المطلب الأول: خصائص الحكم الراشد	**18**
المطلب الثاني: مؤشرات الحكم الراشد وطرق قياسه	**24**
خلاصة الفصل	**27**

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالحكم الراشد	
تمهيد الفصل	**29**
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	**30**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	**30**
المطلب الثاني: لمحة عن تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر	**32**
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته	**34**
المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر	**39**
المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	**40**
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**48**
المطلب الثالث: مناخ الاستثمار ومؤشرات تقييمه	**55**
المبحث الثالث: تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر	**63**
المطلب الأول: تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية السياسية	**63**
المطلب الثاني: تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاقتصادية	**65**
المطلب الثالث: تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الإدارية	**67**
خلاصة الفصل	**71**
الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد في الجزائر بين الواقع والقياس	
تمهيد الفصل	**73**
المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر من خلال قراءة لمؤشراته	**74**
المطلب الأول: حرية التعبير والمساءلة والاستقرار السياسي	**74**
المطلب الثاني: نوعية الأطر التنظيمية وفعالية الحكومة	**78**
المطلب الثالث: حكم القانون وضبط الفساد	**82**
المبحث الثاني: تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**88**

المطلب الأول: حرية التعبير والمساءلة والاستقرار السياسي وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**89**
المطلب الثاني: نوعية الأطر التنظيمية وفعالية الحكومة وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**91**
المطلب الثالث: حكم القانون وضبط الفساد وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**96**
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1996-2015)	**99**
المطلب الأول: صياغة النموذج وتقدير معالمه	**99**
المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية للنموذج	**101**
المطلب الثالث: تشخيص صلاحية النموذج	**104**
المطلب الرابع: الدراسة الاقتصادية للنموذج	**108**
خلاصة الفصل	**110**
خاتمة	**112**
قائمة المراجع	**117**
الملاحق	**127**

فهرس الملاحق

الرقم	العنـــــــــــــــــــــوان	الصفحة
01	نتائج تقدير النموذج	128
02	نتائج إعادة تقدير النموذج	129
03	اختبار Breusch-Godfrey	130
04	اختبار white	131
05	اختبار Chow	132
06	اختبار VIF	132
07	توزيع T-student	133
08	توزيع F-distribution	134

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-القرآن الكريم:

1-سورة الممتحنة الآية 10.
2-سورة البقرة الآية 186.
3-سورة الجن الآية 02.
4-سورة التين الآية 09.

2-الكتب:

1-أحمد يحي سعيدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

2-أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.

3-جواد شوقي ناجي وعلي هيثم ناجي، **إدارة الأعمال الدولية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011.

4-حسن فليح خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

5-عبد السلام أبو قحف، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

6-عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

7-عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة،1998.

عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014.

8-علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

9-عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، ا لدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

10-فريد النجار، الاستثمار **الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000.

11-محمد إبراهيم خيرى الوكيل، **دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

12-محمد إمام سعد، **البترودولار والاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014.

13-محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، مؤسسة الوراق، عمان، 2007.

14-محند عميروش شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2012.

15-مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

16-نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية مصر، 2008.

3-الأطروحات والرسائل:

1-إبرادشة فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع " التنظيم السياسي والإداري "،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، جوان 2014 .

2-أزروال يوسف، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق «دراسة في واقع التجربة الجزائرية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،2008-2009.

3-إمنصوران سهيلة، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.

4-أيمن طه حسن أحمد، **المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير غير منشورة في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

5-بعداش عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

6-بكوش مليكة، **جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013/2012.

7-بلخباط جمال، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014.

8-بوراوي ساعد، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2007.

9-بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2013/2012.

10-بيبي وليد، **آلية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية-دراسة حالة دول شمال إفريقيا-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2014.

11-حملاوي عبد الحق، **الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر 1999-2007**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2012.

12-خلاف وليد، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

13-خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

14-رمضان أحمد فادي، **البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981-2008)**، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير غير منشورة في إدارة الدولة والحكم الرشيد، جامعة الأقصى، غزة، 2015.

15-زودة عمار، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة فرع الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

16-سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

17-سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة، علوم التسيير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

18-سعداوي موسى، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

19-سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2006.

20-شناق حنان، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستيرغير منشورة،

قسم علوم التسيير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

21-صفيح صادق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد " دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة، أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

22-صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في الاقتصاد تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.

23-عرباوي مصعب، **واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

24-فرج شعبان، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.

25-قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2010-2011.

26-لعجال ليلى، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

27-مالكي مريم، **الإصلاحات السياسية وترشيد الحكم في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2004-2012**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات سياسية مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014.

28-متيجي عمر، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2006**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص محاسبة ومالية، معهد

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 2007-2008.

29-مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

30-ناصري نفيسة، **أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

31-والع سهيلة، **الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، بن عكنون، 2010-2011.

4-المجلات:

1-أحمد صابور حوحو، **مبادئ ومقومات الديمقراطية**، مجلة الفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دون ذكر السنة.

2-بسام عبد الله البسام، **الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، إدارة البرامج المالية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2014.

3-بلعور مصطفى، **الانتخابات التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية ام حل**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

4-بن حسين ناجي، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2009.

5-بهاء الدين محمود محمد منصور، **الحكم الرشيد في المنظور الإسلامي "في موضوع التراث والمعاصرة في أصول التشريع الإسلامي**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 39، 28 ماي 2011.

6-بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

7-حمدي فلة، حمدي مريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2014.

8-خضري ياسمين، الموقع الحالي لمصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، مركز العقد الاجتماعي،2014.

9-دله سام، **من دولة القانون إلى الحكم الرشيد تكامل في الأسس والآليات والهدف**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني، كلية الحقوق، جامعة الشارقة، 2014.

10-سنوسي علي، إلياس سالم، **التسويق الدولي ودوره في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة في ضوء نظريات تدويل النشاط التسويقي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع عشر، دون ذكر السنة.

11-عبد اللطيف عادل، **الحكم الرشيد: المضمون والتطبيق**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبراير / شباط 2013.

12-عمير سعاد، **الشفافية والمشاركة على ضوء أحكام القانون 7/12 المتضمن قانون الولاية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 7، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، جوان 2013.

13-لمزري جميلة، وديعة حبة، **قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعصرة بالمجتمع الجزائري**، العدد السابع، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، جويلية 2014.

14-لوعيل بلال، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، 2015.

15-مجلس الأمة، **الفكر البرلماني**، مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية، العدد 15، الجزائر، فيفري 2007.

16-محمد الغزالي عيسى، **الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا –**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، 2004.

17-نوى سارة، **تقرير أسود حول الحرية الاقتصادية في الجزائر في 2015**، جريدة الفجر "يومية جزائرية مستقلة "، 2015/01/31.

5-الملتقيات والمؤتمرات:

1-رايس وفاء، ليلى بن عيسى، **الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية**، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر،25-26 نوفمبر 2013.

2-كوسة عمار، **مبدأ استقلالية السلطة القضائية في النظم القانونية العربية دراسة تحليلية وتقييميه – الجزائر نموذجا –**، ورقة بحث، جامعة سطيف 2، بدون ذكر السنة.

3-لطفي غادة، **حول الحكم الرشيد**" مشروع تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين"، دليل إرشادي، دون ذكر السنة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1/ livre :

1-Boubaker Miloudi, **investissement et stratégies de développement**, entreprise nationale du livre, Alger, sans année.

2/ Theses and Letters:

1- Nooria Abd Mohammed, The Effects of Foreign Investment in the Arabic Local Investment Future An Analytical Measurement Study for Some of the Arabic Gulf States for the Period from 1992-2010, as a requirement for obtaining the degree of the Ph.D in Operations Research, St Clements University, british, 2012.

3/Conferences and Conferences

1- Colin K, David P, and Yin-Fang Z, Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing Countries, Does Regulation Make a Difference, Transnational Corporations, Vol 15, No1, 2006.

2- GovernanceMatters, ResearchAt the World Bank, World Bank Institute, 2008.

3-Yosra Saidi, Anis Ochi & Houria Ghadri, Governance and FDI Attractiveness: Some Evidence from Developing and Developed Countries Global Journal of Management and Business Research Finance, Volume 13, Issue 6, Year 2013.

4- Duning J.H, International production and the Multinational entreprise, 1981.

4/ Sites internet

- http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=worldwide-governance-indicators#
- http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports
- www.worldbank.org
- http://aii.globalintegrity.org/scores-map?stringId=rule_law&year=2015
- http://aii.globalintegrity.org/scoresmap?stringId=civil_service_integrity&year=2015
- http://www.transparency.org/search
- data.albankadawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS.?locations=DZ
- https://revies.univ-ourgla.dz/index.php/numbere-07-2009/682-213-05-06-15-18-38.html.
- http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/sante-ar.pdf
- https://globaljournals.org/GJMBR_Volume13/2-Governance-and-FDI-Attractiveness.pdf,

مقدمـــة:

ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، كما تم اعتباره عامل مكمل للاستثمار المحلي بعد إجماع العديد من الاقتصاديين على الدور الكبير الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في تطوير القدرات الإنتاجية والتسييرية للبلدان المضيفة له، وذلك باستفادة هذه الأخيرة من المستوى العالي للتكنولوجيا المستعملة في أساليب الإنتاج، وخلق فرص العمل، وزيادة الصادرات ...الخ، ونتيجة للآثار الايجابية لهذا النوع من الاستثمارات، ازداد تنافس الدول على استقطاب المزيد من تدفقاته وتضاعفت معها الجهود الدولية من خلال المنظمات الدولية بغية البحث عن الخصائص التي يجب أن يتميز بها المناخ الاستثماري، ولأجل ذلك وفرت الدول المضيفة كل الإمكانيات الممكنة بهدف تشجيع جذب هذا النوع من الاستثمارات، وهذا بالعديد من الطرق كإلغاء الحواجز الجمركية، والأداء الجيد للجهاز الحكومي والقضاء على الفساد بكل أنواعه وتسهيل مختلف الصعوبات الإدارية التي تساعد على زيادة إقبال المستثمرين الأجانب، هذه العوامل والتي تعكس خصائص الحكم الراشد أصبحت من وجهة نظر المستثمرين مؤشرا للاستقرار طويل المدى، وضمانا لحسن ونجاعة السياسات الاقتصادية، ولذلك ارتبط مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بالحكم الراشد.

وبالرغم من اهتمام الجزائر بتوفير عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى رأسها الحوافز الضريبية الممنوحة، والاستقرار الاقتصادي، واتساع حجم السوق والإمكانيات الطبيعية والبشرية، إلا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي لا يزال دون الأهداف المسطرة وفي مستويات ضعيفة.

وبالارتباط مع النتائج التي توصلت إليها الهيئات والمنظمات الدولية وكذا العديد من الدراسات الاقتصادية بتحليل الخلل بين توفر عوامل جذب الاستثمار الأجنبي وضعف تدفقاته، والتي بينت أن هناك عوامل جديدة أصبحت ذات أهمية بالغة في التأثير المباشر على المناخ الاستثماري، وهي مرتبطة بالاستقرار السياسي والديمقراطية إلى جانب أهمية ونوعية الإجراءات التنظيمية والقانونية في التقليل من الممارسات المرتبطة بالفساد، وهي العناصر التي يشار إليها في المصطلحات بالحكم الراشد.

1-إشكالية الدراسة:

بناءاً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة كالتالي:

- **هل يؤثر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية يتم صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

1/ ما هو الحكم الراشد؟ وما هي مختلف مؤشراته؟

2/ ما أهم العوامل التي تؤثر على المناخ الاستثماري؟ وما هي آليات تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر؟

3/ ما هو مستوى تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

2-فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يتم صياغة الفرضيات التالية:

1/ الحكم الراشد هو أسلوب التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل لأي بلد يطمح في تحقيق التنمية، ومن مختلف مؤشراته نجد المؤشرات السياسية والاقتصادية والإدارية.

2/ لقد وجدت العديد من العوامل التي لها تأثير مباشر على المناخ الاستثماري.

3/ إنّ مستوى الحكم الراشد في الجزائر يؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها.

3-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الاهتمام الدولي بموضوع الحكم الراشد خاصة من طرف المنظمات الدولية المهتمة بقضايا التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الدور المحوري الذي يلعبه الحكم الراشد في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-أهداف الدراسة:

تتمثل أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

- إبراز أهمية الالتزام بمبادئ الحكم الراشد لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- معرفة واقع الحكم الراشد في الجزائر وانعكاس ذلك على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- محاولة بناء نموذج قياسي لدراسة تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- الخروج ببعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تفعيل تطبيق الحكم الراشد في الجزائر لأجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5-أسباب اختيار الموضوع:

لقد وجدت العديد من الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتنا للاهتمام بهذه الموضوع، نذكر منها:

- موضوع الدراسة يقع ضمن مجال دراستنا، ألا وهو العلوم الاقتصادية.
- الحاجة إلى تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، وذلك من خلال إرساء أسس الحكم الراشد.
- حاجة موضوع الحكم الراشد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى المزيد من التفصيل والبحث خاصة بالنسبة للجزائر.

6-حدود الدراسة:

الحدود النظرية: سنركز في دراستنا هذه على أهم الجوانب المتعلقة بالحكم الراشد من أهمية، وفواعل وأبعاد، وكذا مؤشراته الصادرة عن البنك الدولي فقط، بالإضافة إلى مدى مساهمته في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الحدود الزمنية: لقد تم دراسة الموضوع خلال الفترة الممتدة من 1996-2015، وهذا لتوفر البيانات الإحصائية للحكم الراشد في البنك الدولي خلال هذه الفترة فقط.

الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر.

7-منهجية الدراسة:

سوف نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الإطار النظري لكل من الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا دراسة تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، لتحويل العلاقات الأساسية التي تم وصفها في الجانب النظري إلى علاقات دالية قابلة للقياس.

8-الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت جانب من الموضوع ومن بين هذه الدراسات نذكر:

الدراسة الأولى: دراسة الباحث صفيح صادق، بعنوان " **الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد – دراسة حالة الجزائر** – ".

حيث تم التعرض في هذه الدراسة إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف جوانب، وكذا تم التطرق إلى أهم المسائل والقضايا المرتبطة بالحكم الراشد باعتباره واحد من أهم العوامل التي أفرزتها المستجدات الدولية، وقد تطرق أيضا إلى الإشارة لحالة الجزائر من خلال إعطاء تطور للبيئة القانونية والتشريعية للاستثمار في الجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى انه في بعض الحالات المستثمر الأجنبي يستهدف الدول التي فيها مناخ استثماري نزيه ومستقر يمكن من خلاله التنبؤ بالقرارات والسياسات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها.

الدراسة الثانية: دراسة فرج شعبان بعنوان: **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**"، تطرق من خلال دراسته إلى موضوع الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر مع الإشارة للتجربة الجزائري، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-لا غنى عن الحكم الراشد لأنه لا يعتبر هدفا في حدّ ذاته وإنما وسيلة لتحقيق تنمية ورخاء المجتمع، لذلك يعدّ الحكم الراشد أفضل الطرق وأكملها لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الحكومة والمجتمع.

-يضمن الحكم الراشد ايجابية مناخ الاستثمار، ويفتح أبواب المشاركة لأفراد المجتمع في مختلف مناحي الحياة كما أنه يضيف سيادة القانون ومحاربة الفساد ليسهل على الفقراء الحصول على نصيبهم من التنمية؛

-رغم الجهود الجزائرية المبذولة في إرساء وتعزيز مبادئ الحكم الراشد لتحسين مناخ الاستثمار، إلا أنّ البنك الدولي بقي يصنفها ضمن المراتب الأخيرة بسبب الأوضاع السياسية وأهمها الوضعية الأمنية في فترة التسعينات وكذلك الأوضاع الاقتصادية مثل الرشوة، والفساد، والبيروقراطية، إضافة إلى الأوضاع الاجتماعية المتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل والآفات الاجتماعية.

الدراسة الثالثة: دراسة جمال بلخباط بعنوان" **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**"، حاولت هذه الدراسة معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال عرض أفكار أهم المدارس التي أكدت على الدور الريادي للتكنولوجيا ورأس المال البشري للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، فباعتبار أنّ الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي للتكنولوجيا المتطورة ونشاط البحوث والتطوير، فإنّ شرط تهيئة مناخ استثماري ملائم يسمح بتسهيل العملية الاستثمارية، ويمكن للشركات الأجنبية من تحقيق أفضل المكاسب والعوائد، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية التنمية بالدول المضيفة من خلال التكنولوجيا المصاحبة له.

–تضاؤل الاستثمارات الواردة إلى الجزائر والمغرب سببه الاختلالات التي يعانيها مناخ الاستثمار.

– نجاح المغرب في توجيه الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى ثلاثة قطاعات، وخاصة قطاع الخدمات، على عكس الجزائر التي توجه القسط الأكبر من التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات.

الدراسة الرابعة: دراسة (**Yosra Saidi, Anis Ochi & Houria Ghadri**)

" Governance and FDI Attractiveness: **Some Evidence from Developing and Developed Countries**, 2013".

حاولت هذه الورقة دراسة تأثير مؤشرات الحوكمة ومتغيرات الاقتصاد الكلي علي جاذبيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 20 بلد من البلدان النامية خلال الفترة 1998-2011، وتشير نتائج الدراسة عموما إلى أنّه هناك مؤشران فقط للحوكمة هما الاستقرار السياسي والنوعية التنظيمية لهما تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما دلّ على أنّ المستثمرين الأجانب مهتمون بالاستقرار السياسي والجودة التنظيمية في اختيار الاستثمار في الخارج. وتحقق هذه الورقة أيضا في تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على جاذبيته التي تشير إلى أهمية هذه العوامل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والواقع أنّ حجم السوق والانفتاح التجاري، وجودة البنية التحتية، والعجز في الحساب الجاري، لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الخامسة: دراسة (**Colin K**, **David P**, **and Yin–Fang Z**)

Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing Countries, **Does Regulation Make a Difference**, **2006**.

أكدت هذه الدراسة على أهمية جودة الأطر والإجراءات التنظيمية في الدولة في تهيئة المناخ الاستثماري وقد أشارت في هذا الصدد إلى أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي، أو ما يطلق عليه بالاقتصاد المؤسسي الجديد، والذي يؤكد على أن التنمية الاقتصادية ليست كما هو متعارف عليه فقط تجميع للموارد الاقتصادية في شكل رأسمال بشري ومادي، ولكن أيضا تحتاج إلى البناء المؤسسي والذي يقلل من حالة عدم توفر المعلومات، ويساهم في تفعيل هيكل الحوافز، ويقلل من تكاليف المعاملات، ويحث على الكفاءة بما يدعم الأداء الاقتصادي للدولة.

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات سابقة الذكر من حيث أنها تناولت تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها ركزت على حالة الجزائر مع تمديد فترة الدراسة.

9-هيكل الدراسة:

سوف نقوم بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول كالآتي:

الفصـل الأول: هـو بمثابـة إطـار نظـري عـام يهـدف إلى التعـرف علـى الحكـم الراشـد، مؤشـراته، متطلباتـه بالإضافة إلى أهمية وخصائص الحكم الراشد.

الفصـل الثـاني: سـوف يتـم التطـرق في هـذا الفصـل إلى الجانـب النظـري للاسـتثمار الأجنبي المباشـر بمختلـف جوانبه وكذا العلاقة التي تجمع بين الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث: سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى واقع الحكم الراشد في الجزائر من خلال قراءة لمؤشراته ومدى تأثير هذه الأخيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى محاولة النمذجة القياسية لتلك العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.